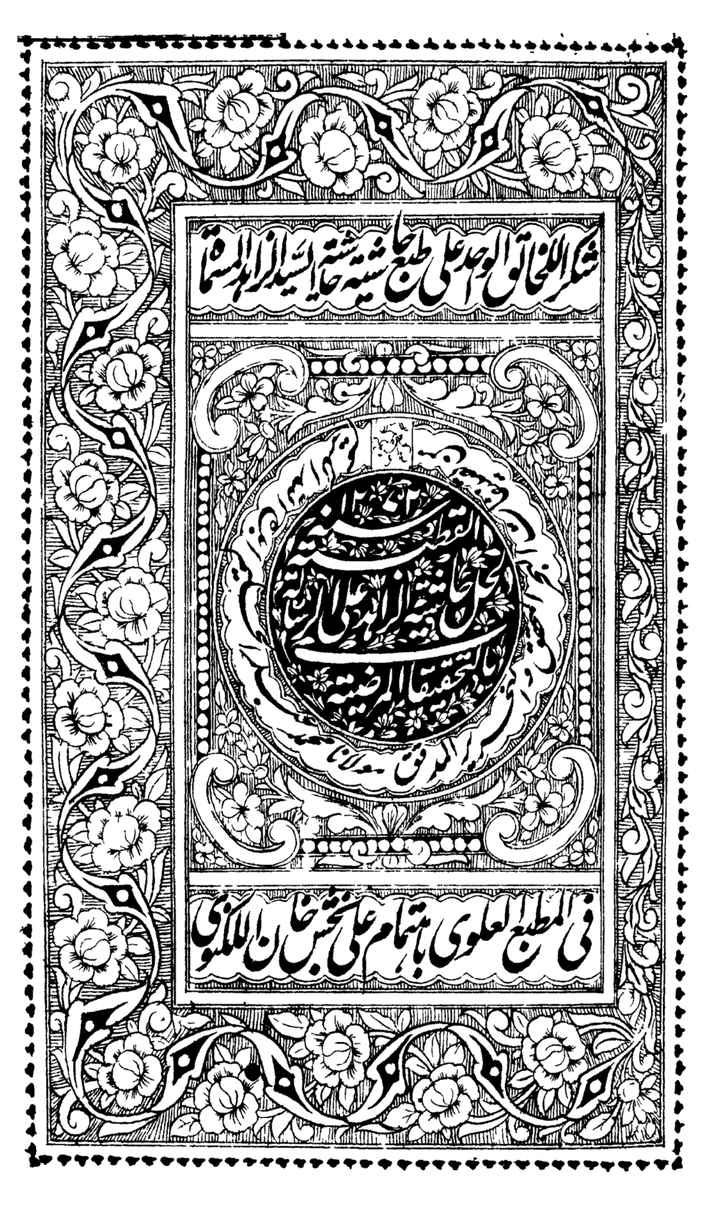
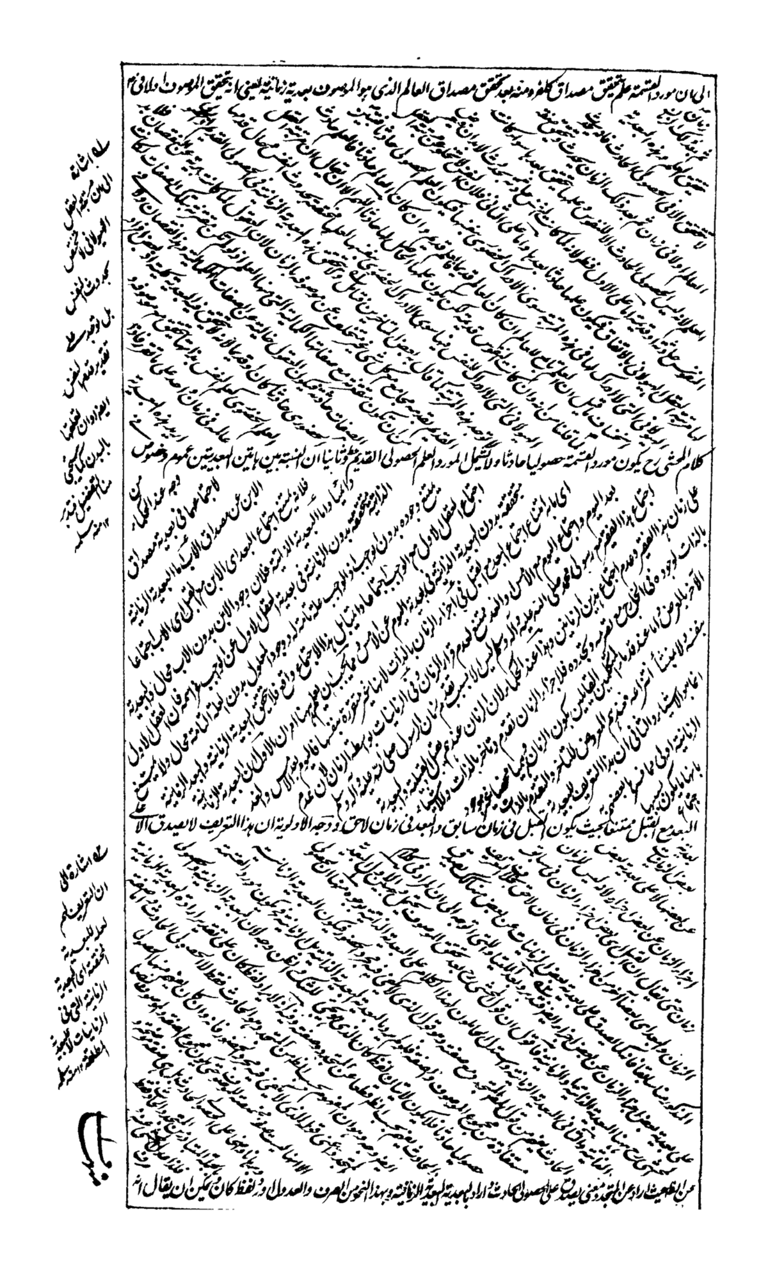

شكر اللخالق الواحد على طبع حاشية حاشية السيد الزاهد المسماة
بالتحقيقات المرضية
في المطبع العلوي باهتمام علي بخش خان اللكنوي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لمن بيده ازالة الموجودات وفي قدرته اعادة المعدومات والصلوة على من هو اول الاشكال وعلى من تبعه سيما الاصحاب والآل

بمعنى الحاضر عند الذات المدركة لان ذات العالم في مرتبة ذاته حاضرة عندها على ما سياتي فلا تحقق ههنا بين مصداقي العلم والعالم قبلية

وثانيهما البعدية الزمانية وهي التي بها يكون اجتماع البعد مع القبل اجتماعا ما ذاتيا ممتنعا فاذا قصد هذه البعدية ههنا يرجع الحاصل الى



الى ان مورد القسمة علم تحقيق مصداق كله ومنه بعد تحقق مصداق العالم الذي هو الموصوف بعدية زمانية يعني انه بتحقق الموصوف ولا في م

كلام المحشي ره يكون مورد القسمة حصوليا حادثا ولا يشمل المورد العلم الحصولي القديم وثانيا ان النسبة بين هاتين البعديتين عموم وخصوص

البعد مع القبل متنافيا بحيث يكون القبل في زمان سابق والبعد في زمان لاحق ووجه الاولوية ان هذا التعريف لا يصدق الا على

من البعدية اراد من التجدد معنى البعدية على الحصولي الحادث اراد بالبعدية البعدية الزمانية وبهذا النحو من الصرف والعدول ودر لفظ كان يمكن ان يقال انه



من داب المحققين وخصائصهم انهم اذا اوردو التحقيق انهم لايقتصروا عليها بل يتكلمون بالفاظ تدل على بعضهم الفضل والمجد

تفسير المحشي للمتجدد بحصول الحادث لا الحادث فقط فلا يفيد التبادر الكهم الا ان يقال ان حرف التعريف للعهد فيستفاد الحصول

المتبادر من الحصول المطلق الحدوث لكن كون الحدوث متبادرا من اضافة الحصول الى صورة الشيء ممنوع على ان الكون والحصول الوجود

ان التعريفات يجب حملها على المعاني المتبادرة والمتبادر من العقل هو القوة العاقلة المقابلة للحواس لا الذهن المقابل

للخارج فلا يحمل العقل على الذهن فضيئه ان يحمل على المعانى المتبادرة وجب اذا لم يفض الى الخلل والاغماض عن الحق وههنا ان حمل العقل

بقوله بانفسها العقول فلا يدخل علم المبادى العالية للاعيان تحت قوله والحضورى لا يكون بحصول الصورة فتشكر وقال المحقق البهارى انه انما

من الحصولى القديم والثالث ان قصد الايجاز وطلب الاقتصار اذا كان مخلا بالمطلوب فيضر فلا يجوز وههنا كذلك لانه لو كان مقصد المصنف

انه الحق احق بالاتباع وان كان مخالفا للجمهور ومنها انه لو لم يرد بالبعدية البعدية الذاتية بل الزمانية والمصنف المقسم للتصور والتصديق



الحصولي الحادث فيلزم ان لايكون العقول والمبادي العالية مقصورة للمعرفات ومصدقة للقضايا مع انها مدبرات ومتصرفات

اي المتجدد مطلقا الشامل لهما الحصولي القديم ايضا فلا يكون الصفة مساوية للموصوف مع انه قد تقرر ان صفات المعارف مساوية لها

الا ان يكون كثير الافراد فيكون اعرف فيصلح وصفا للموصوف الخاص ... الفساد اذ كون الافراد كثيرة لا يوجب الا الاشتراك عدم الاشتباه

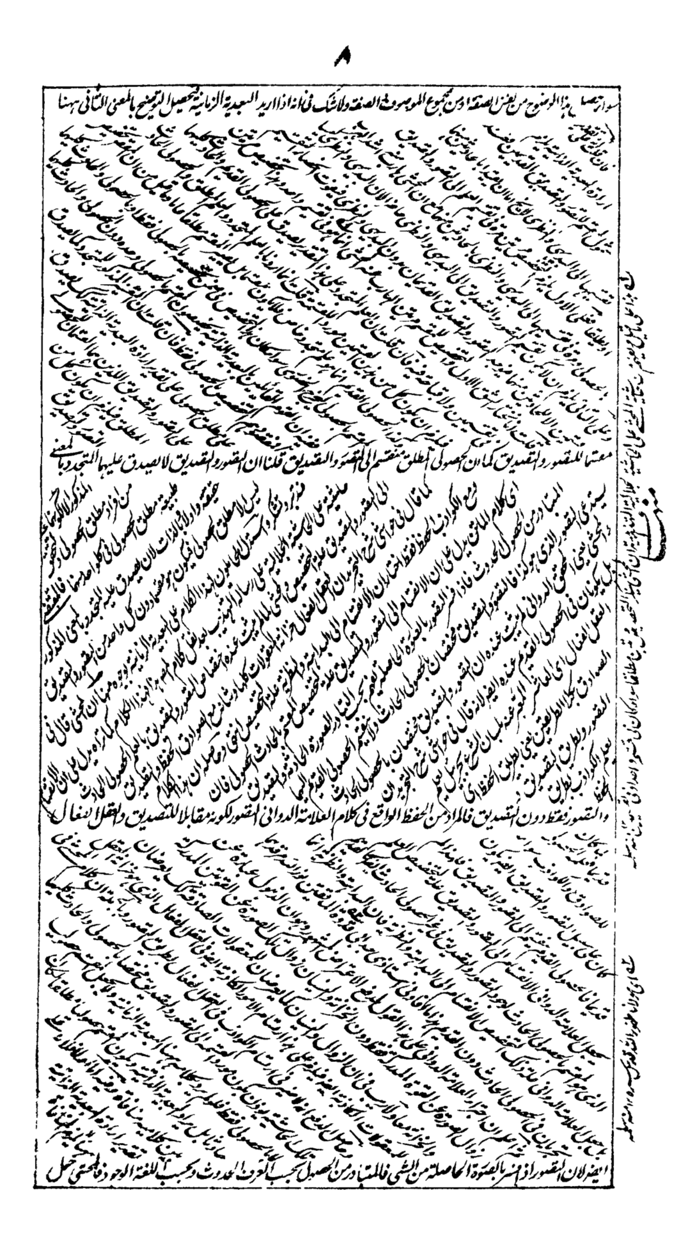
الذي لا يكون فيه مجرد الحضور مختصا بالعلم بالجزئيات المتغيرة مع ... التي بين الحضور عنده ان ... يخرج العلم المتعلق بالكليات والجزئيات

المذكورة عن هذا القول فلا يكون المهتم حصوليا حادثا بل يكون المهتم خص منه اى فردا منه فلا يبقى بين الصفة اى الذى لا يكفى آه والموقوف

الى الجزئيات والكليات دون العالم تحكم فتدبر منها ان البعدية الذاتية تلايم ما فى حاشية اى شيء من انه لا يجوز تفسير العلم المتجدد

المفترس فى الشجاع مطلقا اعم من ان يكون رجلا او حيوانا مفترسا فالمعنى الحقيقى فرد من المعنى المستعمل فيه وههنا ليس كذلك اذ ليس

لانم ان التوضيح وضع الاشتراك لم لا يجوز ان يكون المراد بالتوضيح ان يحصل من الصفة بمعنى زائد على ما كان فالموصوف وحده



سواء حصل هذا الوضوح من بعض الصفة او من مجموع الموصوف بالصفة ولا شك في انه اذا اريد البعدية الزمانية فتحصيل الوضوح بالمعنى الثاني ههنا

معتبرا للتصور والتصديق كما ان الحصولي المطلق منقسم الى التصور والتصديق قلنا ان التصور والتصديق لا يصدق عليهما التجدد بالمعنى

والتصور فقط دون التصديق فالمراد من الحفظ الواقع في كلام العلامة الدواني التصور لكونه مقابلا للتصديق والعقل الانفعال

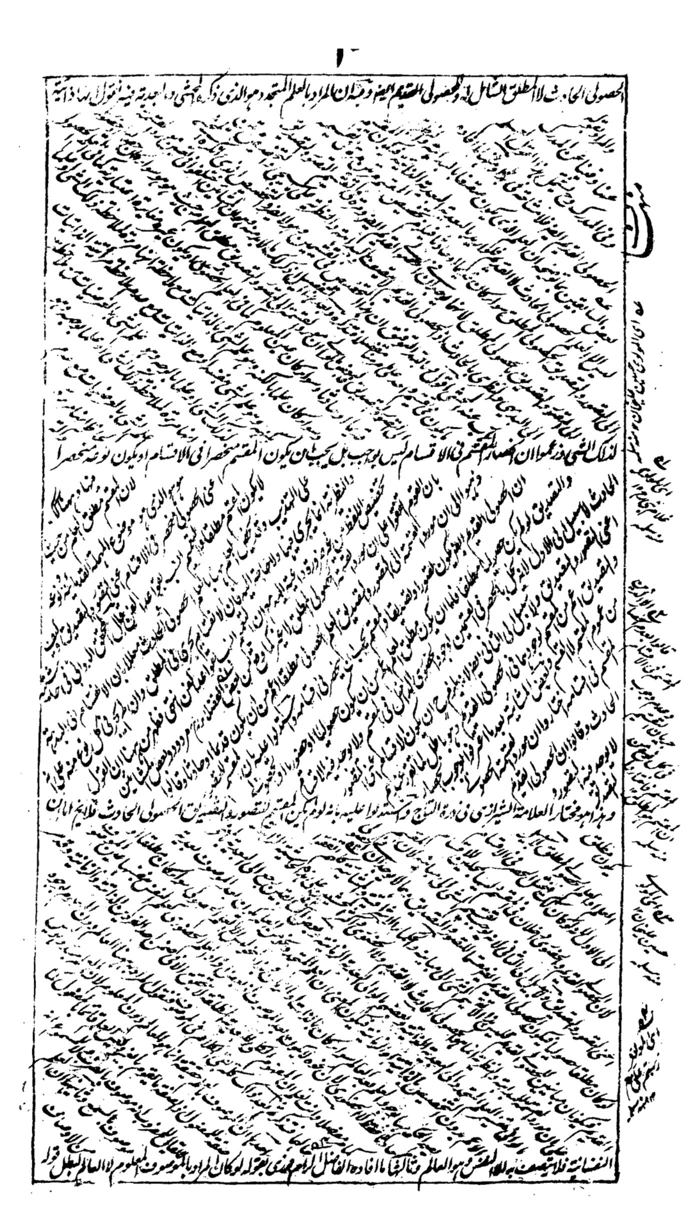
ايضا لان التصور اذا فسر بالصورة الحاصلة من الشيء فالمتبادر من الحصول بحسب العرف الحدوث وبحسب اللغة الوجود فالمعنى حصل

كلام المص فى حاشيته على الحاشية الجلالية على المعنى الاول يعنى انه اراد بالحصول الحدوث وجعل علة تخصيص المقسم بالحصول الحادث الاقسام

والمحشى فسر كلامه حسب ما هو المتبنى عنده ومن ادعى عدم رضا المص على التعميم فغاية البيان من صريح كلامه قال جد جدى كمال الملة والدين

البعدية الزمانية فلا يطرد هذه البعدية فى جميع افراد الحصول العدم بها اى الحصول القديم فيخرج الحصول القديم عن المقسم ولا بد من اخراجه عن المقسم

اما العلم المتجدد بالاشياء الغائبة عنا فلا بد ان يكون بحصول صورها فينا يدل دلالة صريحة على ان المراد بالعلم المتجدد ليس الا العلم



الحصولي الحادث لا المطلق الشامل له وللحصولي القديم ايضا وقيل ان المراد بالعلم المتجدد وهو الذي ذكره المحشي والجديدة فيه تؤول بها ذاتية

لذلك الشيء وزعموا ان انحصار المقسم في الاقسام ليس بواجب بل يجب ان يكون المقسم منحصرا في الاقسام او يكون نوعه منحصرا

وهذا هو مختار العلامة الشيرازي في درة التاج واستدلوا عليه بانه لو لم يكن المقسم للتصور والتصديق الحصولي الحادث فلا يخلو اما ان

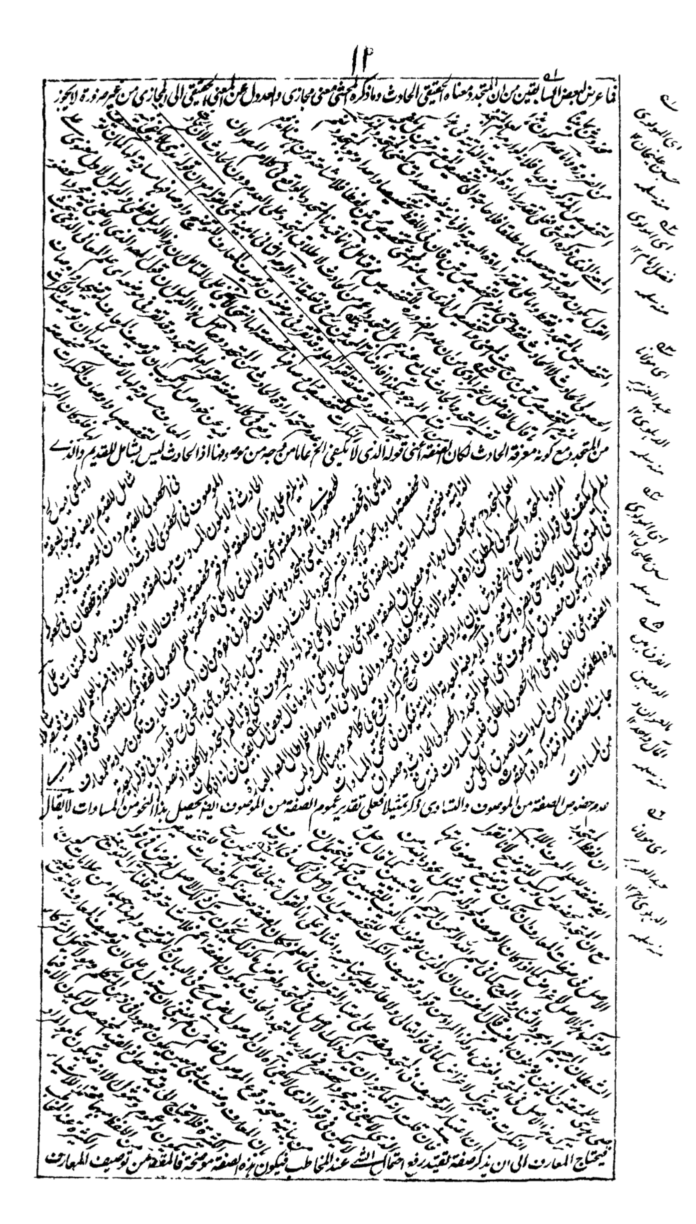
النفسانية فلا يتصف به الا النفس وهو العالم وثالثها ما افاده الفاضل الرامپوري بقوله لو كان المراد بالموصوف بالعلوم لا العالم المطلق قوله

فيما بعد والعلم الحضوري وان كان لبعض افراده كالعلم المتعلق بالصورة العلمية متحققا بعد تحقق الموصوف لكن جميع افراده ليس كذلك لانه لو اريد بالموصوف

بعض افراد الاستغراق فيكون الصفة اعني قوله المتجدد اخص من موصوفها اعني العلم وهو غير جائز كما ادعى به المحشي رح وليس اللام للعهد الخارجي ايضا لان

بان الالف واللام على العلم اذا كان للعهد الذهني فيكون المتجدد الذي هو صفة العلم صفة النكرة مخصصة له فصار الموصوف والصفة بمعنى

الحضوري لا ينقسم الى التصور والتصديق اصلا واما الثاني فلا يوجب تخصيص المقسم مرتين مرة بالحادث ومرة بالحصولي من غير ضرورة وهو غير جائز



فما عرض لبعض الساٰبقين من ان المتجدد معناه الحقيقي الحادث وما ذكره المحشي معنى مجازي والعدول عن المعنى الحقيقي الى المجازي من غير ضرورة لا يجوز

من المتجدد مع كونه معرفة الحادث لكان الصفة اعني قوله الذي لا يكفي الخ عاما من وجه من موصوفها اذ الحادث ليس بشامل للقديم والذي

عدم خصوص الصفة من الموصوف والتساوي ذكر تمثيلا فعلى تقدير عموم الصفة من الموصوف ايضا يحصل بهذا النحو من المساواة لا يقال

فيحتاج المعارف الى ان يذكر صفة لتقييد رفع احتمال الشئ عند المخاطب فيكون هذه الصفة موضحة فالمقصود من توصيف المعارف

انما هو ایضاحها وانکشاف مفهوماتها فاوصاف المعارف فی الحقیقة لاتکون الا اوصافا موضحة لامخصصة للمعارف والمراد من التوضیح ان یحصل

ممنوع لان یستعمل فی صورة الخصوص ای الغرض التخصیص فقط وانکان معه مساو یا لغرض قد یفرض الخاص مساویا والمساوی خاصا وعاما او

مثلها فی التعریف فقولک الرجل العاقل الثانی فیه اشکان اخص من الاول من جهة مدلول اللفظ الا انهما من جهة التعریف الطاری علی

مطلقا حتی یحصل التساوی بمعنی الصدق الکلی من جانب الصفة کما فصل سابقا بل هو اعم منه من وجه لاجتماعهما فی الفرس الابیض



و افتراق الحيوان عن الابيض في الفرس الاسود وافتراق الابيض عن الحيوان في الثوب الابيض وقد يكون بينهما عموم وخصوص مطلقا كما في قولنا

حصول التوضيح بالصفة العامة ايضا على معنى كون صفات المعارف للتوضيح يجوز ان يكون ان مجموع الصفة والموصوف موجب للتوضيح

بعين الموصوف فيبطل قولكم ان بعض افراده نفس ذوات الموصوف ويصدق على الحضوري انه يتحقق كل فرد منه بعد تحقق الموصوف قلت قد مر

او ان العالم مجلبا وعلم الصورة العلمية لا يتحقق بدون الصورة العلمية فيكون علم الصورة العلمية المتحد معها بعد العالم قطعا فيصدق على علم



علم الصورة العلمية انه يتحقق بعد تحقق الموصوف اى العالم وقال بعض الاعلام رح ان المراد بالموصوف يحتمل ان يكون ههنا المعلوم وهو الصورة العلمية

انه اراد الفرد النوعي من الفرد توجب ان يكون لكل واحد من قسمي الحصولي اعني التصور والتصديق افراد نوعية واللازم باطل لان العلم ضرورة

لمطلق الصورة العلمية وعلمها نفس الحضوري فيه درب والسابع ما اوده الفاضل الكلنبوي رح بقوله فيه انه ان اراد [illegible] وليس له فرد كلي مطلقا

اللبكني رح من ان المنقسم المعلوم في العلم الحضوري هو تشخص ذلك العلم لا طبيعته الكلية العارضة للمعلوم فيجوز ان يكون طبيعة المعروض

الوجه الاول

الوجه الثاني

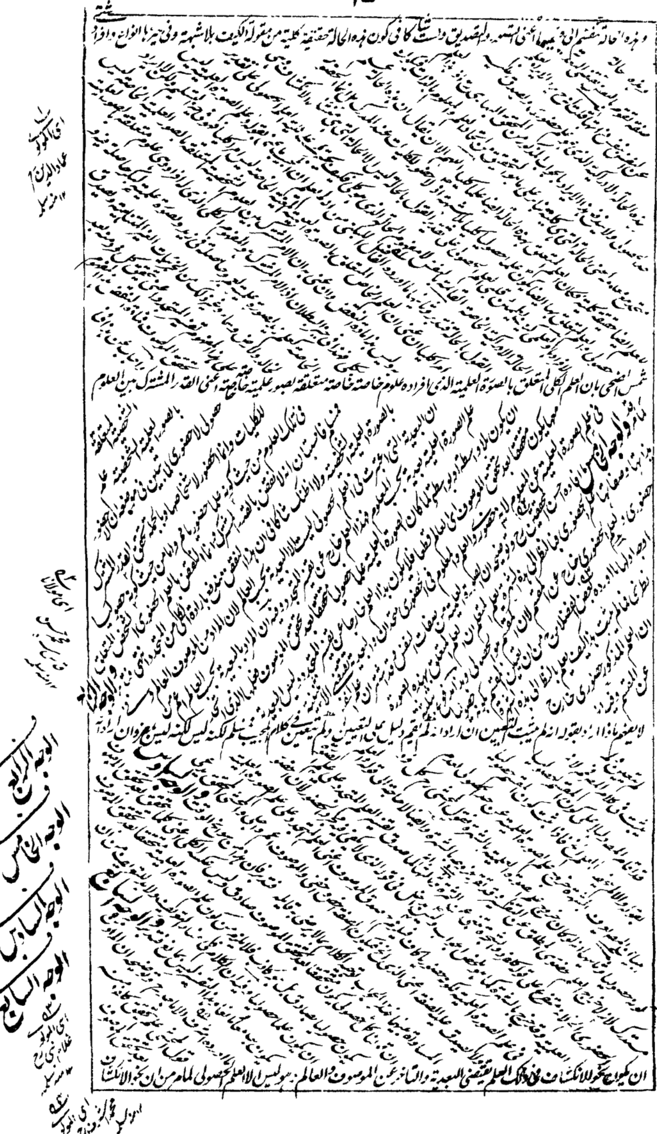
اعنی کون المعلوم صورة حاصلة مقتضية للبعدية دون طبيعة العارض اعنی کونه مبدءً للانکشاف الحضوری الاتری ان طبیعة الانسان



بخصوص المعلوم دخلا فی اقتضاء البعدية فی علم الصورة العلمية واذا ثبت ان طبیعة الصورة تقتضی البعدية فما عرض لبعض الاکابر

المفهوم الکلی للصورة العلمية ليس من الصفات الانضمامية للنفس حتی یکون علمه حضوریا ویرد علیه ایرادان احدهما اورده بحر العلوم

ما هو التحقیق ان الصورة العلمية انما کانت منشاء الانکشاف بواسطة منا الطتها بتلک الحالة منطارا لیها اتحادیا کما تقرر فی محله وهذه



وهذه الحالة تنقسم الى قسمين اعني التصور والتصديق والشك كاف في كون هذه الحالة حقيقة كلية من مقولة الكيف بلا شبهة وفي تحتها انواع وافراد

شمس الضحى بان العلم الكلي المتعلق بالصورة العلمية الذي افراده علوم خاصة متعلقة بصور علمية خاصة اعني القدر المشترك بين العلوم

لا يفهم منها اذ يقول انه لم يثبت التخصيص ان اراد انه لم يتم دليل على التعيين ولم يتعين كلام المجيب مسلم لكنه ليس بمنع وان اراد

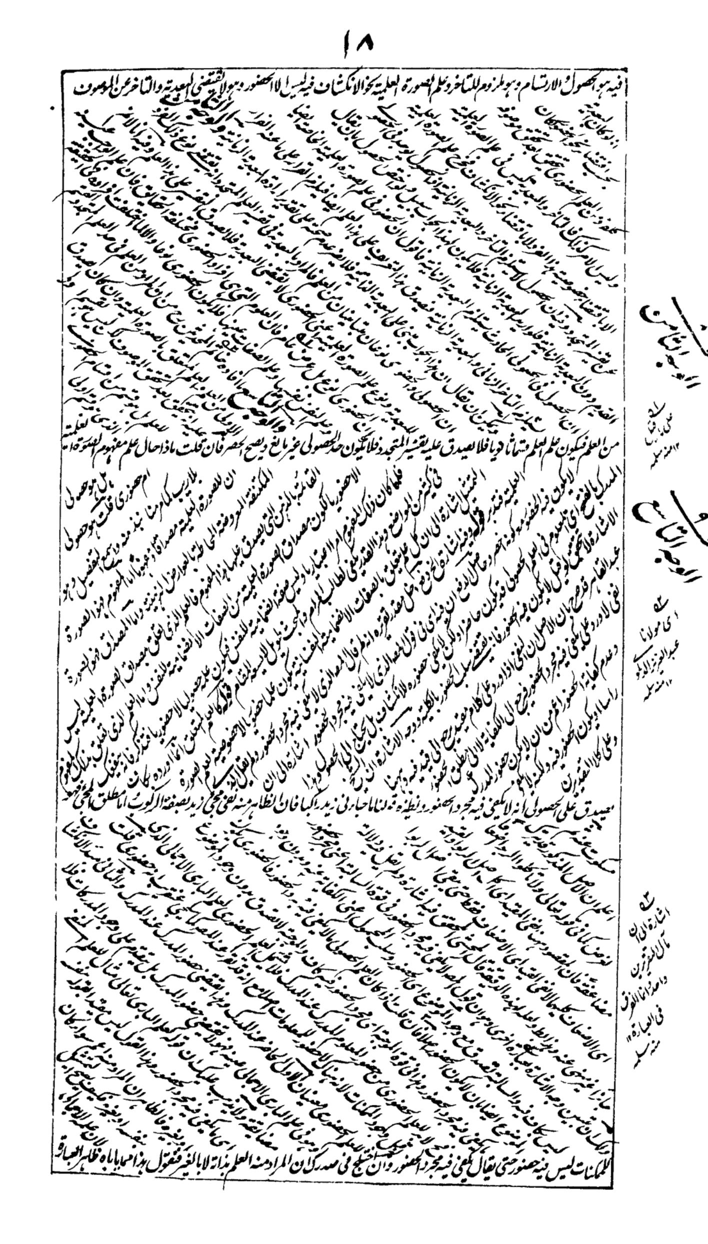
ان يكون نحو الانكشاف فمن ذلك العلم يقتضي البعدية والتاخر عن الموصوف والعالم وهو ليس الا العلم الحصولي لما مر من ان نحو الانكشاف

الوجه الرابع

الوجه الخامس

الوجه السادس

الوجه السابع



فيه هو الحصول الارتسام وهو ملزوم للتاخر وعلم الصورة العلمية نحو الانكشاف فيه ليس الا الحضور وهو المقتضي للعينية والتاخر عن الموصوف

من العلم فيكون علم العلم متماثا ذويا فلا يصدق عليه تقسيم المتجدد فلا يكون حد الحصولي غير مانع ويصح الحصر فان قلت ماذا حال علم مفهوم الصورة العلمية

يصدق على الحصولي انه لا يكفي فيه مجرد الحضور ونظيره قوله لنا ما جاءني زيد راكبا فان الظاهر منه نفي مجيء زيد بصفة الركوب اما مطلق المجيء فهو

للممكنات ليس فيه حضور حتى يقال يكفي فيه مجرد الحضور وان اختلج في صدرك ان المراد منه العلم بذاته لا بالغير فنقول هذا مما يأباه ظاهر العبارة

والكلام فيه فالمخلص انكار كون علمه الاجمالي حضوريا وسيجي تفصيله لقي ههنا بحث آخر وهو ان علمه الاجمالي لما ليس بحضوري ولا بتصديقي اذ

من المسلمات فالمتبادر من الحضور في قوله الذي لا يكفي فيه مجرد الحضور حضور المعلوم المدرك عند العالم المدرك فيكون معنى قول المحشي ان المدرك

عند المدرك ولكن وجد فيه الحضور عند الحاسة مطلق الحضور موجود فيه ايضا باعتبار فرد ولا يجب لتحقق المطلق تحقق جميع افراده بل يكفي

الانكشاف وعلى الثاني فيسلم ان الحضور بهذه الاجزاء غير كاف للانكشاف الا ان هذا الحضور ليس حضوراً لما هو المدرك بالذات

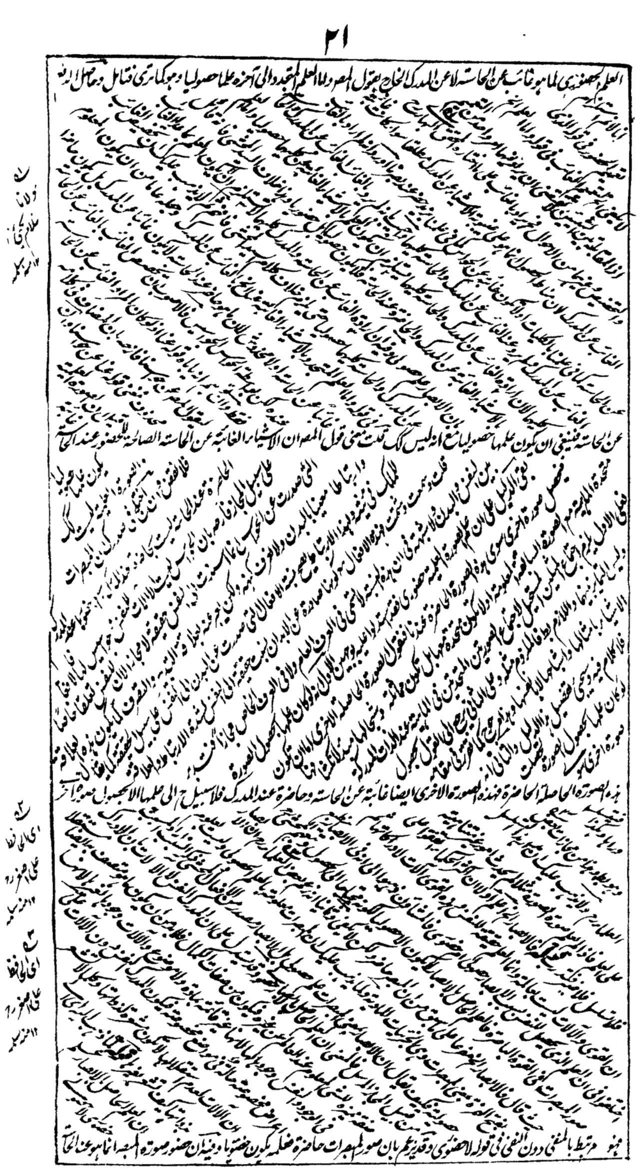


بداهة بحصوله للمدرك بنا بالعرض ولا كلام فيه وههنا احتمالان آخران الاول ان يراد بالحضور الحضور المطلق وهو تحقيق يتحقق فرد وينتفي بانتفاء جميع الافراد

يصدق عليه انه لا يكفي فيه مجرد الحضور فلا يكون الحضوري مخرجا بهذا القول وخرج بقوله المتجدد فيكون الصفة عامة والموصوف خاصا وهذا اختلاف

له وجود عند الحاسة كوجود زيد في الروية او كان له وجود في الخارج عند الحاسة لكن لا يكون هذا الوجود كافيا للانكشاف والعلم كما في المبصرات

الفاضل الزاهد نور الحق رحمه بان حاصل الدخل المذكور انه لو عمم الغائب وجعل مناط العلم الحصولي مطلق غيبوبة الاشياء لزم ان يكون العلم



العلم الحضوري لما هو غائب عن الحاسة لا عن المدرک الخارج بقول المصـ واما العلم المتجدد الی آخره علما حصوليا وهو کما تری فتامل وما حاصل اذ

عن الحاسة فينبغي ان يكون علمها حصوليا مع انه ليس كذلک قلت معنی قول المصـ ان الاشياء الغائبة عن الحاسة الصالحة للحضور عند الحا

هذه الصورة الحاصلة الحاضرة فهذه الصورة الاخری ايضا غائبة عن الحاسة وحاضرة عند المدرک فلا سبيل الی علمها الا بحصول صورة اخر

فهو مرتبط بالمنفي دون النفي في قوله لا حضوري وقد يزعم بان صور المبصرات حاضرة فعلمه يكون حضوريا وفيه ان حضور صورة المبصر انما هو عند الحا



اي القوة الباصرة وهي ليست بعالمة لعدم تجردها والادراك من شان الجوهر المجرد وفي الحضوري لابد من حضور المدرك عند المدرك ولا يكفي الانكشاف

الا الصورة المثالية الغير المادية وهذه الصورة المحسوسة المبصرة مادية فلا نسلم الاتحاد والعينية بين الصورتين فبطل حديث حصول الاشياء بانفسها

حصولي ولا يخفى عليك ان حصر الحضور عند المدرك في علاقة العينية والوصفية والظرفية ليس على ما ينبغي اذ قد يكون الحضور عند المدرك

الى مجمع العصبتين ومنه الى الحس المشترك ان حصل العرض الذي هو الصورة حتى يرد الايراد بل اراد ان انطباع الصورة في الجليدية يوجب

يوجب الاستعداد لفيضان الصورة المناسبة من قبل واهب الصور على الملتقى وفيضان الصورة على الملتقى يوجب الاستعداد لفيضان الصورة على آ

[illegible]

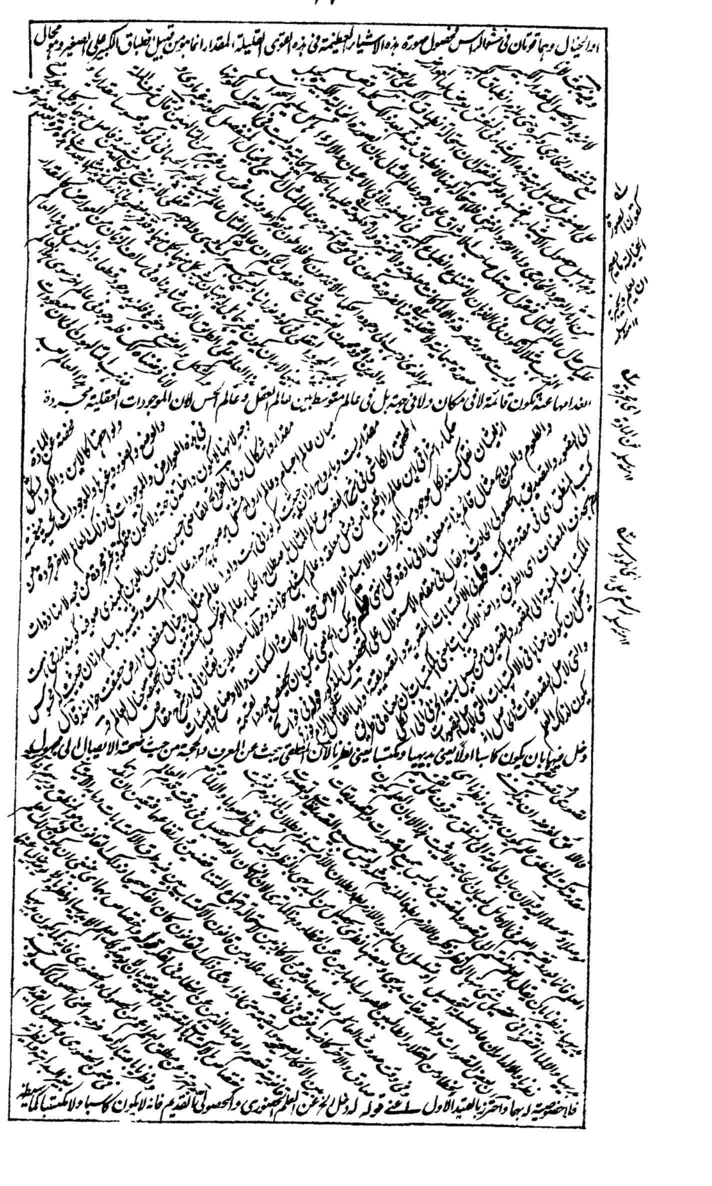
لم مر آنفاً ولا يرد عليه هذه الايرادات ويمكن ان يراح الايراد الثالث بانا لا نم ان تعدد التشخص لشخص واحد مطلقا باطل انما يبطل اذا

[illegible]

مخلوطا ويكون مبصرا او مشرب الجماعة ان الخارج من العين ليس الا خطا واحدا مستقيما ولما ينتهي ذلك الخط الى المبصر يتحرك على سطح المبصر في جهتي

[illegible]

والواقعة فيها والكواكب العظيمة والافلاك الدوارة والدوائر الكبار فوجب على المذهب الاول ان يحصل صور هذه الاشياء في الحس المشترك

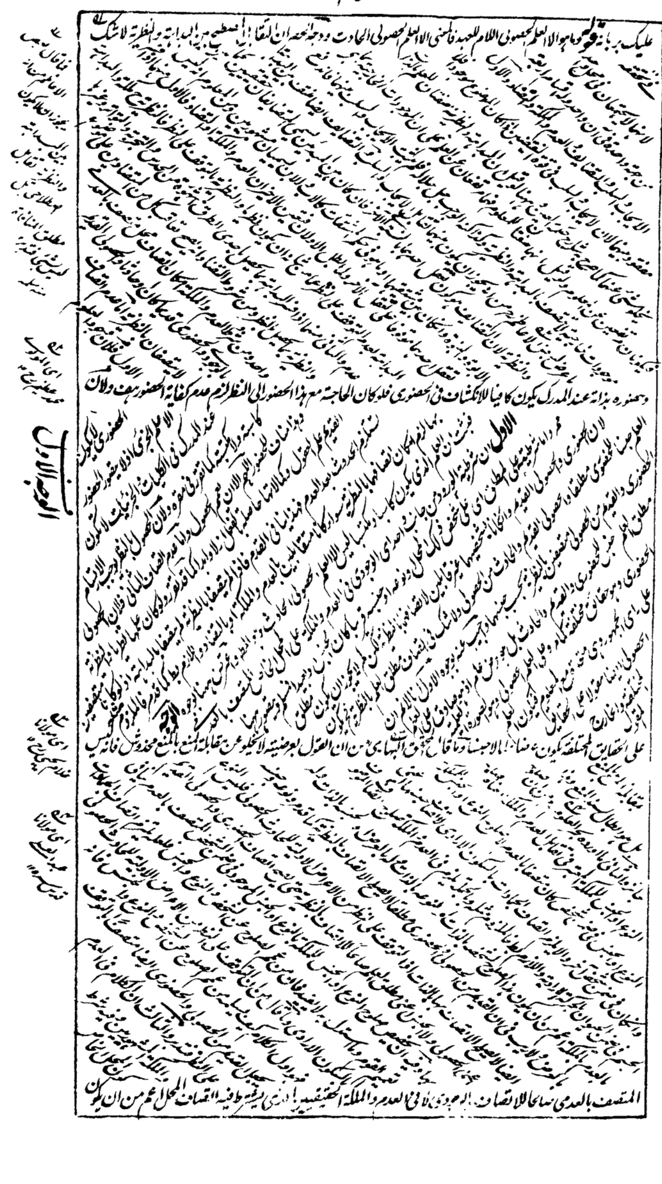


او الخيال وهما توءمان في شوالمرايا حسن تحصول صورة هذه الاشياء العظيمة في هذه القوى القليلة المقدار انما هو من قبيل انطباق الكبير على الصغير وهو محال

المقدار بها عنه تكون قائمة لا في مكان ولا في جهة بل في عالم متوسط بين عالم العقل وعالم الحس لان الموجودات العقلية مجردة

وحل فيها بان يكون كاسبا اولا يعني بديهيا ومكتسبا يعني نظريا لان المنطقي يبحث عن المعرف والحجة من حيث صحة الايصال الى مجهول

فانا خصوصية له بها واحترز بالقيد الاول عن قوله لا دخل له عن العلم الحضوري والحصولي القديم فانه لا يكون كاسبا ولا مكتسبا كما سيظهر





بخصوصه او نوعه او جنسه مطلقا حتى يرد الايراد فقد برد الوجه الثاني انه يجوز ان يكون البداهة وجودية والنظرية عدمية بان يفسر النظرية

مدون النظر فيكون بديهية وبان المقصود بالفكر ليس الا العلم بالمعلومات لا المعلومات انفسها من حيث هي هي فالحاصل بالنظر لا يكون الا ما يكون

للتصور والتصديق بالحصولي الحادث واين هذا من ذاك فلا يتم التقريب وثانيا ان قوله وما هو الا العلم الحصولي ان اريد باللام فيه العهد

شائعا وتوضيح به ... والقسمة حقيقية فالطلة ولا ميز فيه والسر في شيوع الحصول والحاصل ان العلم الكيفية النفسانية تجلي بها

المدرك وهذه الكيفية تتحقق بعد حصول الصورة في الذهن فالمتقدمون جعلوا حصول الصورة عند العلم وتيقنوا ان العلم هو حصول الصورة والمتأخرون

[illegible]

كما هو المفهوم من المقدمة الاولى فيلزم ح بطلان المقدمة الثالثة اذ المفهوم منها ان الصور الحاصلة في القوى بنفسها ليست مبدء للانكشاف

[illegible]

بالاشتراك اللفظي وهو اتحاد اللفظ وتكثر المعنى فالقسمان اعني التصور والتصديق اللذين هما قسمان للصورة الحاصلة الصورة الحاصلة

[illegible]

اقدم والاولى هو الاقدم لبطلان المعرض والمقصود من تحصيل العلوم هو حصولها وح يكون التصور والتصديق بالمعنى الاخير من المعنيين اللذين



ذكرنا تماماً قال في حاشيته الحاشية المتعلقة بقوله اعلم ان الحصول يطلق بمعنى الاول علم بالمعنى المصدري والثاني علم بالمعنى ما به الانكشاف فاعلم

بالثاني الثاني رتبة والامرتبة في ان الاول رتبة وتحققا هو حصول الصورة والثاني رتبة وتحققا هو الصورة الحاصلة اذ رتبة المشتق منه

والثاني بحسب الذكر واما ثانيا فبانه انما تم ان حصول الصورة هو الاول بحسب التحقق والرتبة اذ هو معنى مصدري انتزاعي فتحققه بعد تحقق

حاصله انه لو كان حصول الصورة هو مورد القسمة لزم ان يكون بين التصور والتصديق اتحاد نوعي بان يكونا فردين من نوع واحد ولا يكونا

نوعين متباينين ثم اعلم اولا ان هذا القول من المحشي مبني على الظاهر والا فيجوز ان يراد بحصول الصورة الذي هو معنى مصدري الحاصل بالمصدر اي التي

كما ان اتحاد الملزومات يدل على اتحاد اللوازم فصار التصور والتصديق مختلفين نوعا فان قلت لم لا يجوز ان يكون التصور والتصديق

وبالجملة اللازم ليس بخلاف التحقيق وخلاف التحقيق غير لازم فيجوز ان يقسم الصورة الحاصلة وحصول الصورة كلاهما الى التصور والتصديق

عندهم حقيقة واحدة نوعية وليس بنوع اضافي والا يكون داخلا تحت جنس وهو بسيط عندهم فثبت العموم من وجه بين النوع الحقيقي والاضافي



قوله كما تحرر في موضعه اي في فن الامور العامة وهذا القول متعلق بكل واحد من كون الوجود حقيقة واحدة نوعية وكون افراده انواع حصص متحدة

وهو عدم الحصر مما من شانه ان يكون الحصير عارضا لحقيقته ومصداقه لكانت اي مفهومات الافراد محمولة عليها اي على الحقايق بالاشتقاق

عنها والاول بطلان انضمام شيء الى شيء فرع وجود المنضم اليه فيلزم ان يكون قبل هذه الوجودات وجودات اخر وهكذا فيلزم ان يكون اشي

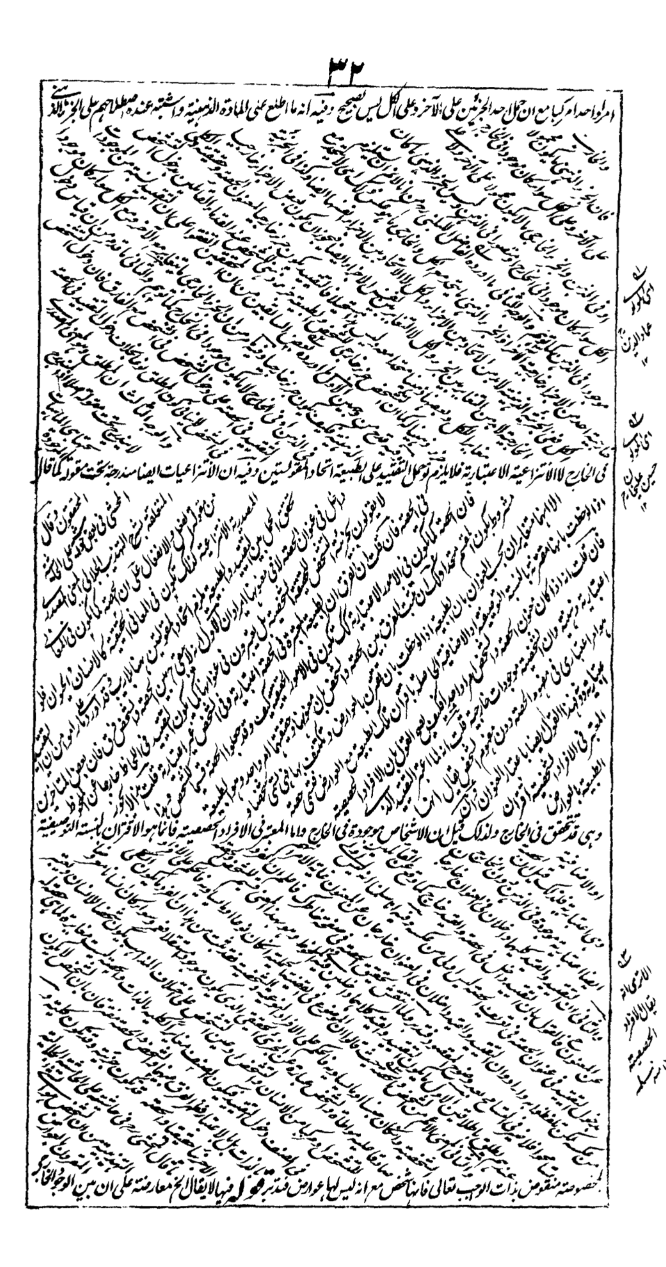
من الوجودين لوازم لا يتحقق شيء في الآخر واختلاف اللوازم يدل على اختلاف الملزومات لانا نقول تلك اللوازم مستندة الى الوجود بعض

مابه الموجودية لا الى الوجود بالمعنى المصدري الانتزاعي انتهت قوله فيها لا نحني الخ المقصود من هذا الكلام تقرير ان افراد الوجود حصصية لا تغاير بينها

عن الطبيعة مع التقييد بالاضافة او التوصيف بقيد جزئي او كلي لكن بحيث يكون التقييد داخلا في المعنون وجزءا له والقيد خارجا عنه ولما كان

مع انهم جعلوا الصنف من الافراد الاعتبارية وح فلا فرق بين الصنف والحصة المقيدة بالقيد الكلي كالوجود الخارجي اللهم الا ان يقال ان

الا علوق الجزئية الذهنية فانا نتصور الجسم مركبا من الهيولى والصورة ونحصل في اذهاننا مفهوم الهيولى والصورة ونجعل هذين المفهومين



امر واحد امر كيا مع ان حمل احد الجزئين على الآخر وعلى الكل ليس بصحيح وفيه انه ما اطلع على المادة الذهنية واشتبه عنده اصطلاحهم على الجزء الذي

في الخارج لا الانتزاعية الاعتبارية فلا يلزم توهم حمل التقييد على الطبيعة اتحاد المقولتين وفيه ان الانتزاعيات ايضا مندرجة تحت مقولة كما قال

وهي قد تحقق في الخارج ولذلك قيل ان الاشخاص موجودة في الخارج واما المعتبر في الافراد الخصصية فانما هو الاقتران بالنسبة التوصيفية

الخصوصية منقوض بذات الواجب تعالى فانها تشخص مع انه ليس لها عوارض فتدبر قوله فيها لا يقال الخ معارضة على ان بين الوجود الخارجي

والذهني باتحاد او عينيا بان كل من الوجودين اعني الخارجي والذهني لوازم لا تتحقق في الآخر كما انه لازم للماهية بحسب الوجود الخارجي الحرارة فالاحراق

الوجود المطلق وتلك اللوازم المختلفة مستندة الى تلك العوارض بمعنى ان لزومها مشروط بعروض تلك العوارض كما في اختلاف لوازم الاشخاص

الذهني لكان الشي الواحد موجودا بوجودين في ظرف واحد وهو الذهن وهو باطل وبالجملة فيلزم الاتحاد بين الوجودين ولا يلزم الاختلاف

هذا الجواب لم يتعرض به قوله قدس سره وذا فيما نحن فيه ممنوع يعني ان كون اللوازم لوازم لنفس الماهية في الوجود ممنوع لم لا يجوز ان يكون



تلك اللوازم لوازم الصنف ومنها الكلي المقيد بالقيد العرضي كالانسان الرومي والانسان الحبشي فيكون الوجود الذهني والوجود الخارجي من صنفان

فلا ضير وأورد عليه المحقق اللهاري بانه لو كان اختلاف اللوازم موجبا لاختلاف الملزومات ولو بالاعتبار فيصح استناد اللوازم المختلفة

نقل هذا الكلام بيان وجه عدول الماتن الى التخصيص المورد بالتجدد عما خصصه البعض به وهو الحادث ولعله اراد بالبعض صاحب [illegible]

تخصيصه بالحادث فيلزم التخصيص مرتين في شيء واحد وهو العلم قلت لا مضايقة في هذا ايضا فان هذا تخصيص مرتين باعتبارين

انما هو باعتبار واحد ومنها انه يحتمل ان يكون مراده ذاك البعض ان العلم الحادث علم يتحقق كل فرد منه بعد تحقق الموصوف كما اراده بالتجدد هذا المعنى

من المقرر في مقره ان العلم والمعلوم في العلم الحضوري متحدان ذاتا واعتبارا من غير تغاير اصلا فلو كان علم الباري تعالى متعلقا بجميع الممكنات

قوله فيها معه وارده على تقدير قدمه الخ توضيحه ان بعض الحكماء يقولون بقدم العالم وازليته وعدم انتهائه في جانب الماضي فلا يلزم استحالة

يستلزم المحال فتدبر وان اختلج في صدرك انه كما يقال حين قدم العالم يقال حين حدوثه فان كل واحد من اجزاء الزمان والزمانيات موجود



فی موضعه وبما هو عنده تعالی وان لم یکن موجودا فی الخارج فلا یلزم استحالة عدم العلم فزاح بانه عین حدوث العالم تحقیق مرتبة للوجوب فی نفس

قالوا ان افلاطون قائل بقدم النفوس قدما زمانیا وهو الذی ملا اول ازمانه لکن المتقدمین ما نقلوه عنه وقد شاع فی الکتب الکلامیة ان افلاطون

مایلزمون فی الامور المجتمعة فی الوجود وهذا الامر الآخر الحادث الذی هو علة لحدوث المعلول یحتمل ان یکون معدا لوجوده فلا یجتمع معه وهکذا فلا یلزم

وفیه العلم والمعلوم متحدان من این ان المعلوم الممکن ذاته علی انه تعالی لیس مباینا ولا جزءا کما هو الظاهر وزیادة احد المتحدین علی الآخر

يستلزم زيادة المتحد الآخر عليه ايضا فيلزم ان يكون صفة العلم زائدة على ذاته جل وعلى ومغايرة له ولا يكون عينا له مع انه قد تقرر في مدارك الحكماء

[illegible]

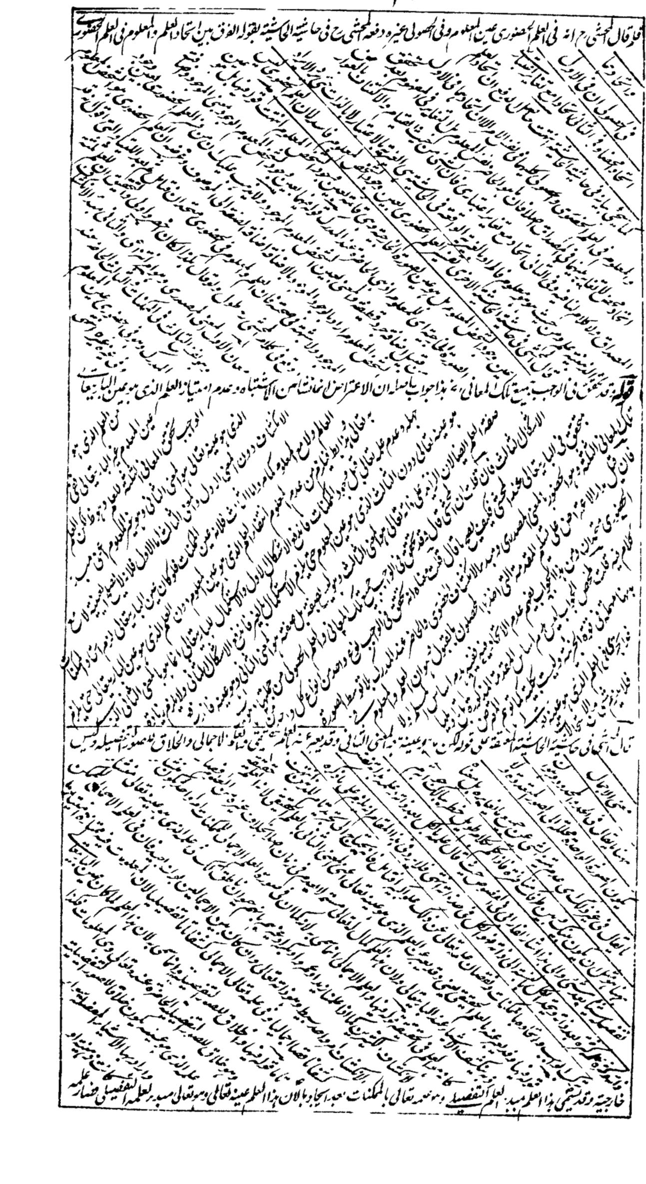
وهذا خلاف ما رآه المحشي المحقق رح من ان علمه تعالى عين ذاته فانه مبدأ الانكشاف قوله والثاني مبدأ الانكشاف حصوليا كان الانكشاف او حصوليا

[illegible]

وغيره كنفسه وصفاتها في العلم الحضوري فهو الحاضر عند الذات المدركة وهي النفس وكذا العكس الكلي فان ما لم يحضر الشيء عند المدركة كيف

[illegible]

بالعوارض الذهنية وما المعلوم هو الشيء من حيث هو ولما كان يرد على هذا القول ان العلم هو المعلوم في العلم الحضوري والعلم الحصولي كليهما متحد ان بالذات

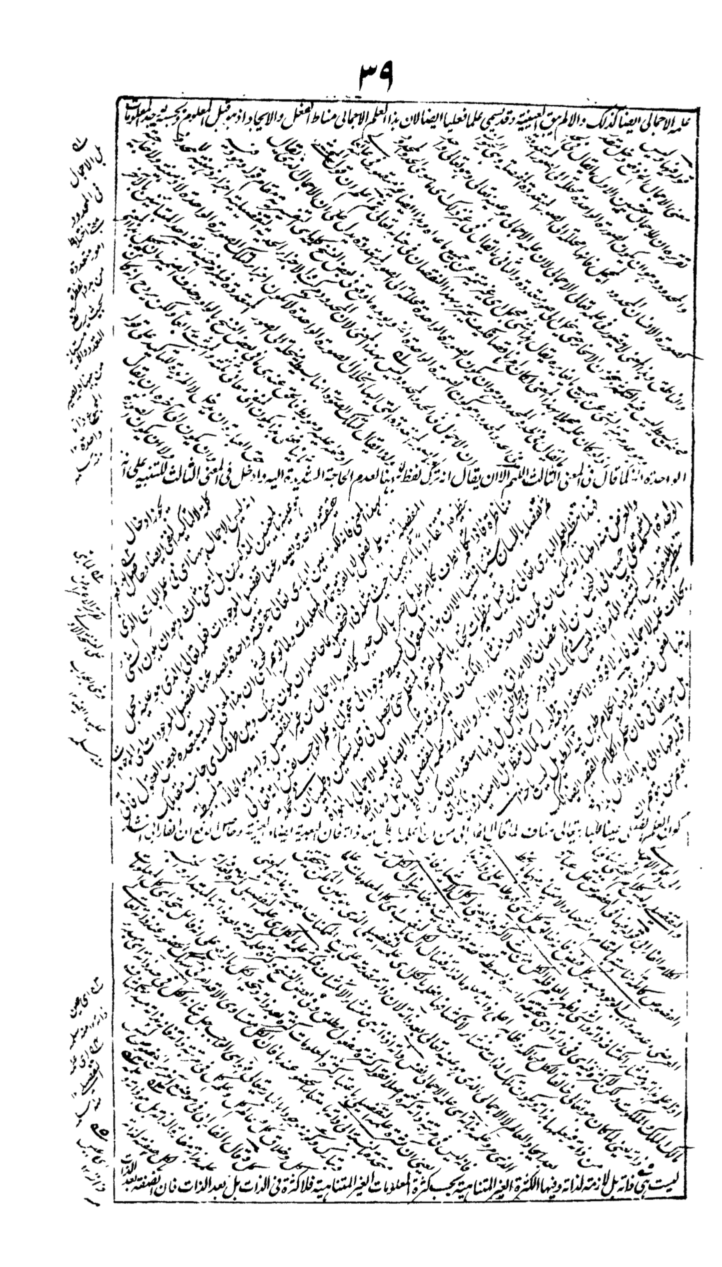


قوله قال المحشي رح انه في العلم الحضوري عين المعلوم وفي الحصولي غيره دفعه المحشي رح في حاشية الحاشية بقوله الفرق بين اتحاد العلم والمعلوم في العلم الحضوري

قوله قد تحقق في الواجب بصفة تلك المعاني الخ هذا جواب حاصله ان الاعتراض انما نشا من الاشتباه وعدم امتياز العلم الذي هو عين الباري تعالى

تعالى انتهى في حاشية الحاشية المتعلقة على قوله لكن هو عينه بالمعنى الثاني وقد يعبر عنه بالعلم ... الاجمالي والخلاق للصور التفصيلية وليس

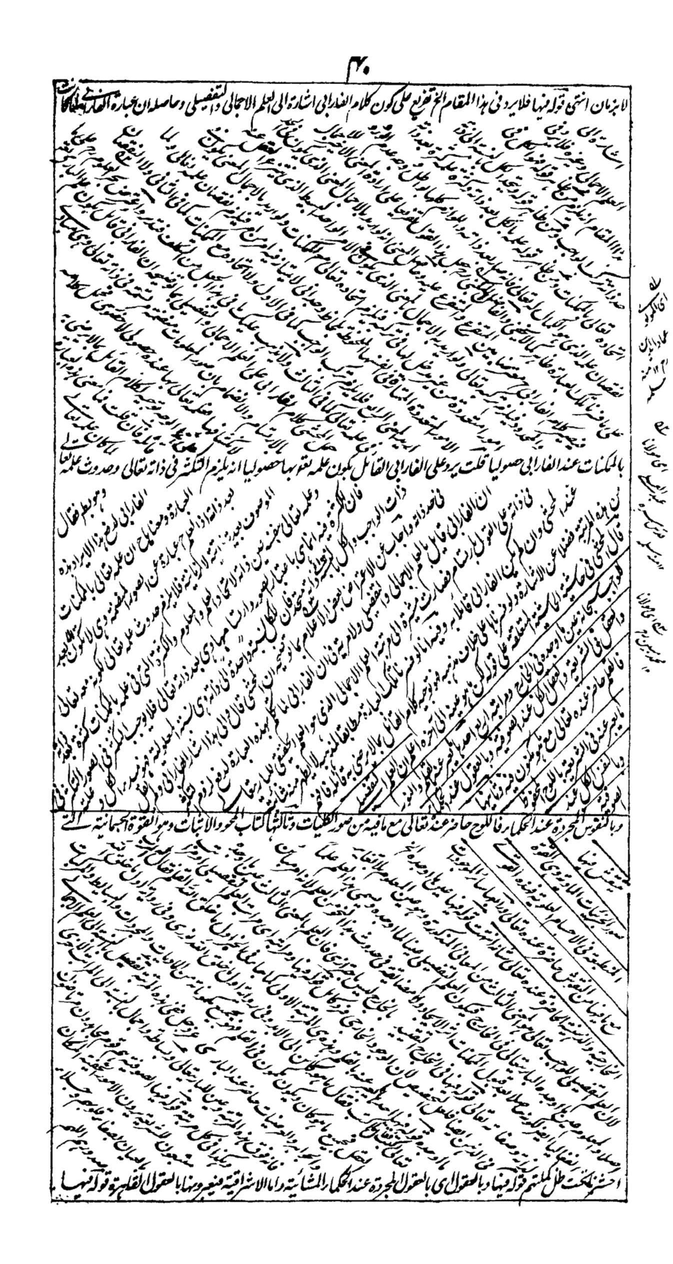
خارجية وقد يسمى هذا العلم مبدء العلم التفصيلي وهو علمه تعالى بالممكنات بعد ايجادها الان هذا العلم عينه تعالى وهو تعالى مبدء لعلمه التفصيلي فصار علمه



علمه الاجمالی ایضا کذلک والامر بین العینیة وقد یسمی علما فعلیا ایضا لان هذا العلم الاجمالی مناط الفعل والایجاد اذ هو قبل المعلوم وبحسبه یوجد المعلومات

الواحدة انه لما قال ان المعنی الثالث الاتم الا ان یقال انه ترک لفظ هٰهنا لعدم الحاجة الشدیدة الیه وادخل فی المعنی الثالث للتنبیه علی انه

لیست هی فاته بل لازمة لذاته وفیها الکثرة الغیر المتناهیة بحسب کثرة المعلومات الغیر المتناهیة فلا کثرة فی الذات بل بعد الذات فان الصفة بعد الذات



لا بزمان انتهى قوله وفيها فلا يرد في هذا المقام الخ تفريع على كون كلام الفارابي اشارة الى العلم الاجمالي والتفصيلي وحاصله ان عبارة الفارابي

بالممكنات عند الفارابي حصوليا قلت يرد على الفارابي القائل بكون علمه تعالى بها حصوليا انه يلزم التكثر في ذاته تعالى وحدوث علمه تعالى

وبالنفوس المجردة عند الحكماء واللوح حاضر عنده تعالى مع ما فيه من صور الكليات وثانيها الكتاب المحو والاثبات وهو القوة الجسمانية

احسن ملكت ظل الملتزم قوله وفيها وبالعقول اي بالعقول المجردة عند الحكماء المشائية واما الاشراقية فيعبرونها بالعقول القاهرة قوله وفيها

وثانيها الخ في هذه المرتبة تفصيل بالنسبة الى المرتبة الاولى واجمال بالنسبة الى المرتبتين الاخيرتين الآتيتين قوله فيها باللوح المحفوظ اي عن التغير

سائر الموجودات الخارجية والذهنية التي فاضت عنه تعالى بواسطة الحركات الجزئية التي تنبعث عن القوى الجزئية المنطبعة في الافلاك ثم علم

ولا ريب في تحقق المعية مع المعلوم في العلم الحضوري التفصيلي وما تقرر عندهم من ان العلم والمعلوم في الحضوري متحدان فالالف اللام على الحضوري

الانتزاعية بالنسبة الى منشائها كما ان الاوصاف الانتزاعية كالزوجية موجودة بوجود منشائها كالاربعة اذ الزوجية حال من احوالها

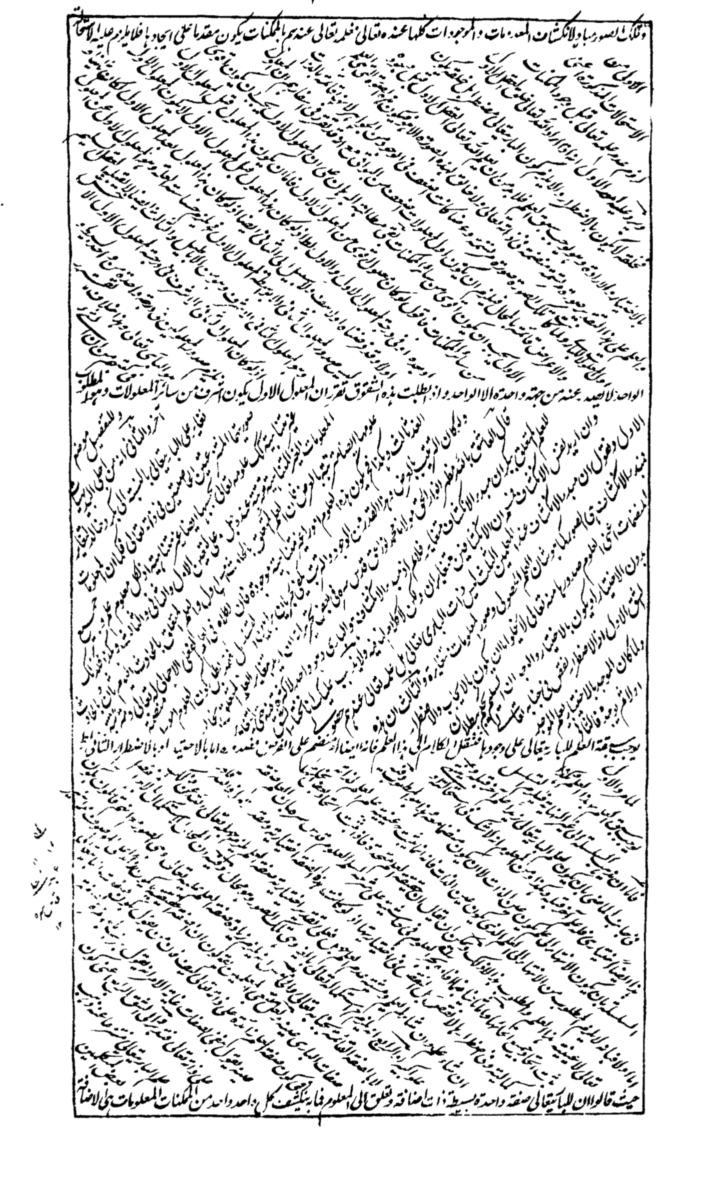


واعتبار من اعتبار انها وبهذا الوجود صارت الزوجية يترتب عليها الآثار فكذا الممكنات موجودة بوجود الباري ويترتب عليها الآثار بهذا الوجود

كيف يتعلق العلم بها فانه لابد لصدق الموجبة من وجود الموضوع فكيف يصدق على المعدوم انه معلوم اللهم الا ان يثبت ان للمعدومات

مشرب الفرقة العقلية انه تعالى لا يعلم الا نفسه فقط ومآل الشرذمة القليلة انه تعالى لا يعلم غيره والبعض قالوا انه تعالى لا يعلم الامور الغير المتناهية

ما تقرر والى سوق الانضمام ذهب ارسطو وابو نصر وابو علي حيث قالوا ان علمه تعالى بسلسلة الممكنات علم حصولي مرتسم في ذاته بنحو اجمال وعلى

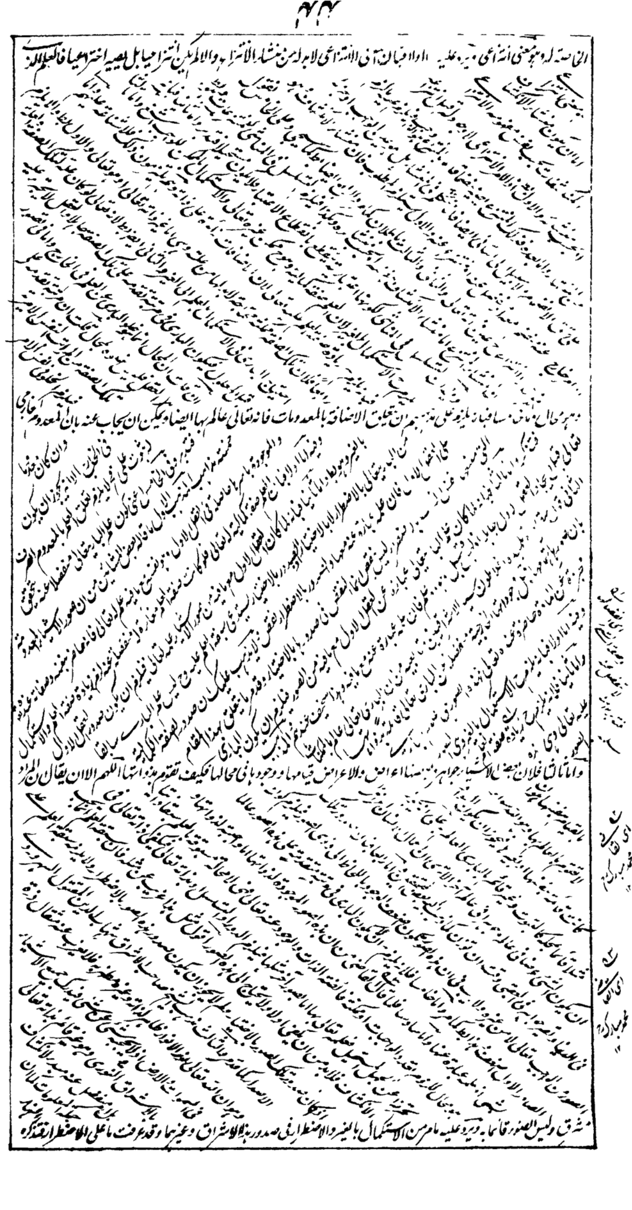


وثالثها الصور مبادي الانكشافات المعدومات والموجودات كلها عنده تعالى فعلمه تعالى عنده بجميع الممكنات يكون مقدما على ايجادها فلا يلزم عليه الاستحالات

الواحد لا يصدر عنه من جهة واحدة الا الواحد واذا بطلت هذه الشقوق تقرر ان المعلول الاول يكون اشرف من سائر المعلولات وهو المطلوب

يوجب سبقه العلم للباري تعالى على وجودها فننقل الكلام الى هذا العلم فانه ايضا انه مضطر على القول بتعدد القدماء اما بالاختيار او بالاضطرار الثاني

حيث قالوا ان للباري تعالى صفة واحدة بسيطة ذات اضافة وتعلق الى المعلوم فانه ينكشف كل واحد واحد من الممكنات المعلومات هي الاضافة



الخاصة له وهو معنى انتزاعي ... عليه ... اولا فبان آن الانتزاعي لا بد له من منشاء الانتزاع والا لم يكن انتزاعيا بل اختراعيا فالعلم اللازم

[illegible]

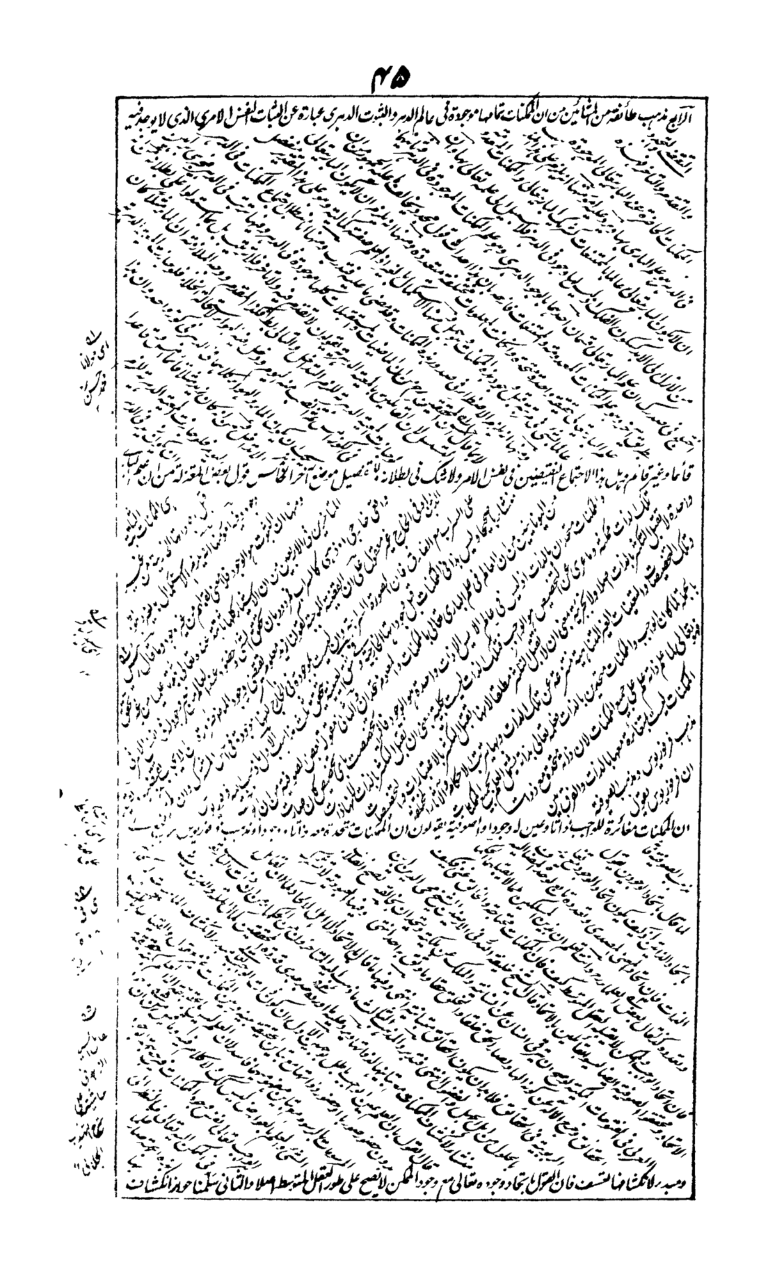
وهو حال ... مسافيا ... يلزم على ... ان تعلق الاضافة بالمعدومات فانه تعالى عالم بها ايضا ويمكن ان يجاب عنه بان المعدوم خارجي

[illegible]

واما ثانيا فلان بعض الاشياء جواهر ... الاعراض قيامها ووجودها في محالها فكيف تقوم هذه باشيا الله الا ان يقال ان المراد

[illegible]

... ولیس الصور قائمة به ويرد عليه ما مر من الاستكمال بالغير والاضطرار في صدور هذه الاشراق وغيرهما وقد عرفت ما على الاضطرار فتذكره

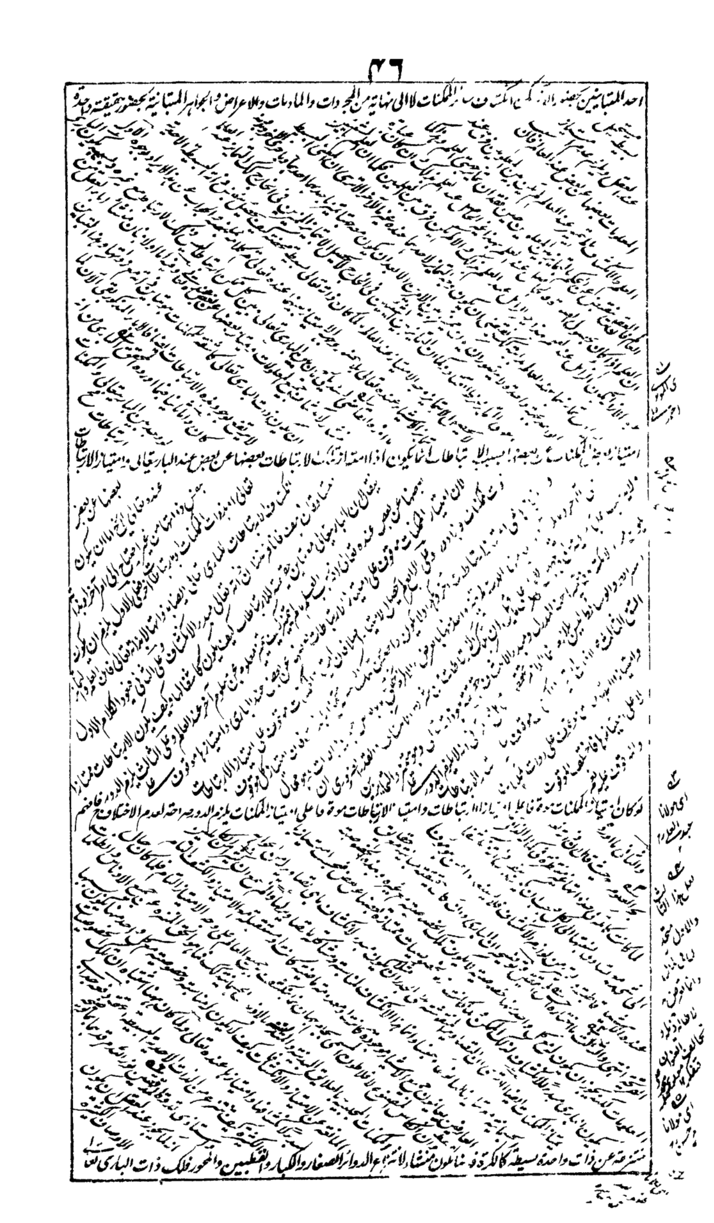


الرابع مذهب طائفة من المشائين من ان الممكنات تمامها موجودة فى عالم الدهر والثبوت الدهرى عبارة عن الثبات لنفس الامر الذى لا يوجد فيه

فاما وغير تام وبالجملة هذا الاجتماع للنقيضين فى نفس الامر ولا شك فى البطلان بلا تفصيل موضع آخر الخامس قول بعض المعتزلة من ان عموم الباب

ان الممكنات مغايرة للواجب ذاتا وعين له وجودا والصوفية يقولون ان الممكنات متحدة معه ذاتا ووجودا وهو مذهب فرفوريوس

ومبدء الانكشاف فما قلت فان القول باتحاد وجوده تعالى مع وجود الممكن لا يصح على طور العقل المتوسط اصلا واما الثانى فسلمنا جواز انكشاف

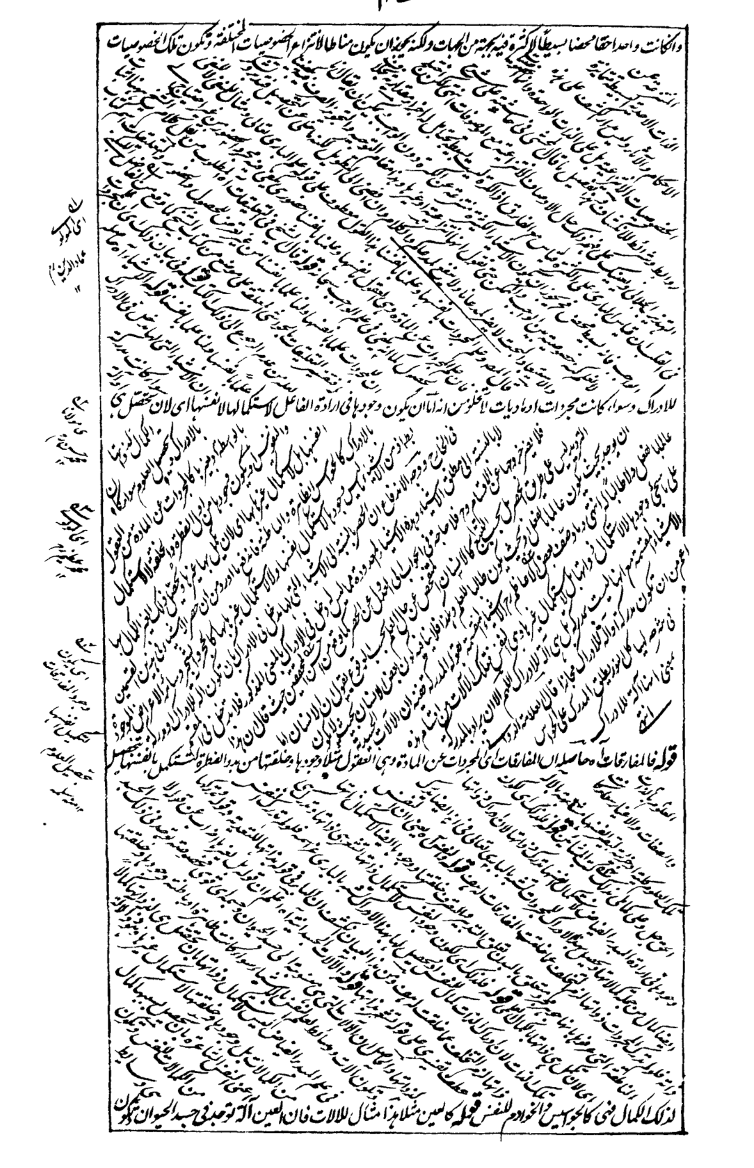


احد المتباينين بخصوصه ... سائر الممكنات لاالى نهاية من المجردات والماديات والاعراض والجواهر المتباينة بخصوصها حقيقة وحدة

امتيازها ... الممكنات بعضها عن بعض بسبب الارتباطات انما يكون اذا امتازت الارتباطات بعضها عن بعض عند البارئ تعالى وامتياز الارتباطات

لو كان امتياز الممكنات ... امتياز الارتباطات وامتياز الارتباطات موقوفا على امتياز الممكنات يلزم الدور صراحة لعدم الاختلاف فافهم

متنزعة عن ذات واحدة بسيطة كالكرة ... متشارك ... الدوائر الصغار والكبار والقطبين والمحور فلك ذات البارئ تعالى



والكانت واحدا حقا محضا بسيطا الاكثرة فيه بجهة من الجهات ولكنه يجوزان يكون مناطا لانتزاع الخصوصيات المختلفة وتكون تلك الخصوصيات

للادراك وسواء كانت مجردات او ماديات لا تخلو من انه اما ان يكون وجودها في ارادة الفاعل لا لاستكمالها الالنفسها اي لان تحصل

قوله فالمفارقات وحاصله ان المفارقات اي المجردات عن المادة وهي العقول مثلا وجودها وخلقتها من مبدء الفطرة للاستكمال بالفنها بتحصيل

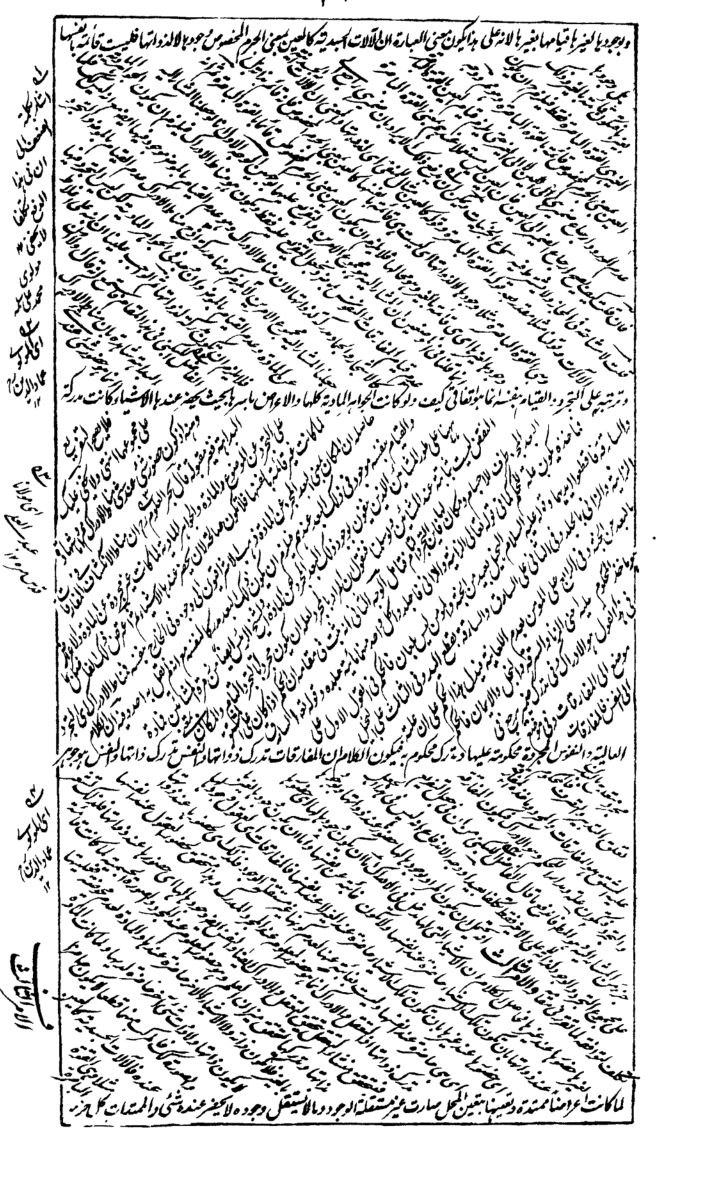
لذلك الكمال فهي كالجواهر والخوادم للنفس قوله كالعين مثلا هذا مثال للآلات فان العين آلة توجد في جسد الحيوان ويكون

واسطة لان تحصيل للنفس كمال وهو ادراك النفس بالمبصرات ونحوها مع انه قال ثمه لتشتمل الحواس الظاهرة والباطنة الاخرى كلها قوله وهي القوة الباصرة

فنقول انه يجب هنا ان يعلم امرا الامر الاول انه يفهم من تحرير بعض المحققين في هذا المقام انه فهم رجوع ضميرهي في قوله وهي القوة الباصرة

غيرها يحتمل ان يكون آلة او موجودة لها بعدم قيامها بالموضوع وجودها لغيرها القيام به فالحاصل ان الاشياء التي لها مدخل في الادراك اما

لايرد ما قال البعض لا ما ظن ح فانهما ان ضميرهي في قوله وهي القوة الباصرة راجع الى الغير من انه لا يجوز ان يراد بوجودها لها قيامها بانفسها

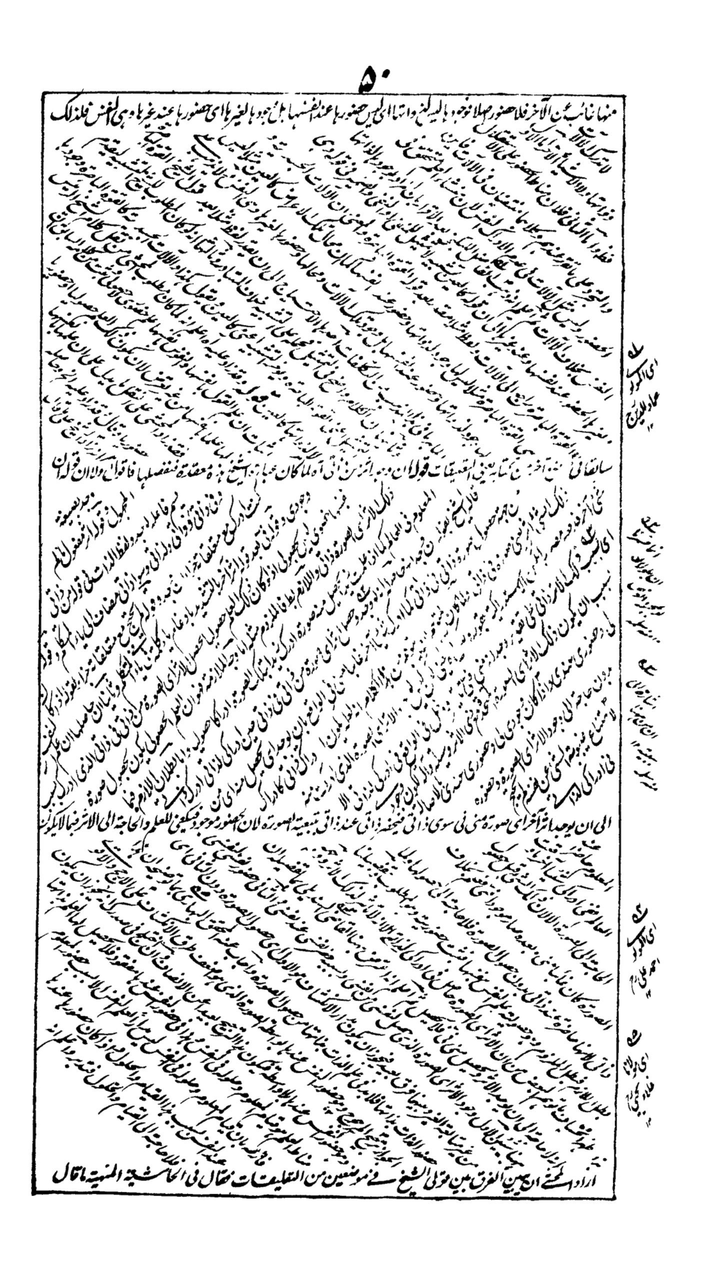


و بوجودها لغيرها قيامها بغيرها لانه على هذا يكون معنى العبارة ان الآلات الجسدية كالعين بمعنى الجرم المخصوص موجودها لا لذواتها فليست قائمة بنفسها

و ترتبه على التجرد و القيام بنفسه مما هو تعالى كيف و لو كانت الجواهر المادية كلها و الاعراض بأسرها بحيث يحضر عندها الاشياء كانت مدركة

العالية و النفوس المجردة محكومة عليها بانها تدرك ذواتها فيكون الكلام ان المفارقات تدرك ذواتها و النفس تدرك ذاتها و النفس جوهر

لما كانت اعراضا ممتدة و نسبتها بتعيين المحل صارت غير مستقلة الوجود و ما لا يستقل وجوده لا يحضر عنده شيء و الممتدات كل جزء



منها نائب عن الآخر فلا حضور لها الا بوجودها لنفسها لذاتها الى حضورها عند انفسها بل بوجودها لغيرها اى حضورها عند غيرها وهى النفس فلذلك

سابقا في ... في التعليقات قوله ان ... اى آه لما كان عبارة الشيخ هذه معقدة فنفصلها فاقول قوله ان قوله ان

الى ان يوجد اثر آخر اى صورة منى فى سوى ذاتى فيحضره ذاتى عنده اى تبعية الصورة لان الحضور موجود فيكفى للعلم والحاجة الى الاثر فيما لا يكون

اراد المحشى ان يبين الفرق بين قولى الشيخ فى موضعين من التعليقات فقال فى الحاشية المنهية ما قال

بما قال اولا يدل على ثبوت علم المجردات بانفسها من غير ان يتعرض لكونه حصوليا او حضوريا وما قال ثانيا يدل على ان علمنا بانفسنا علم حضوري

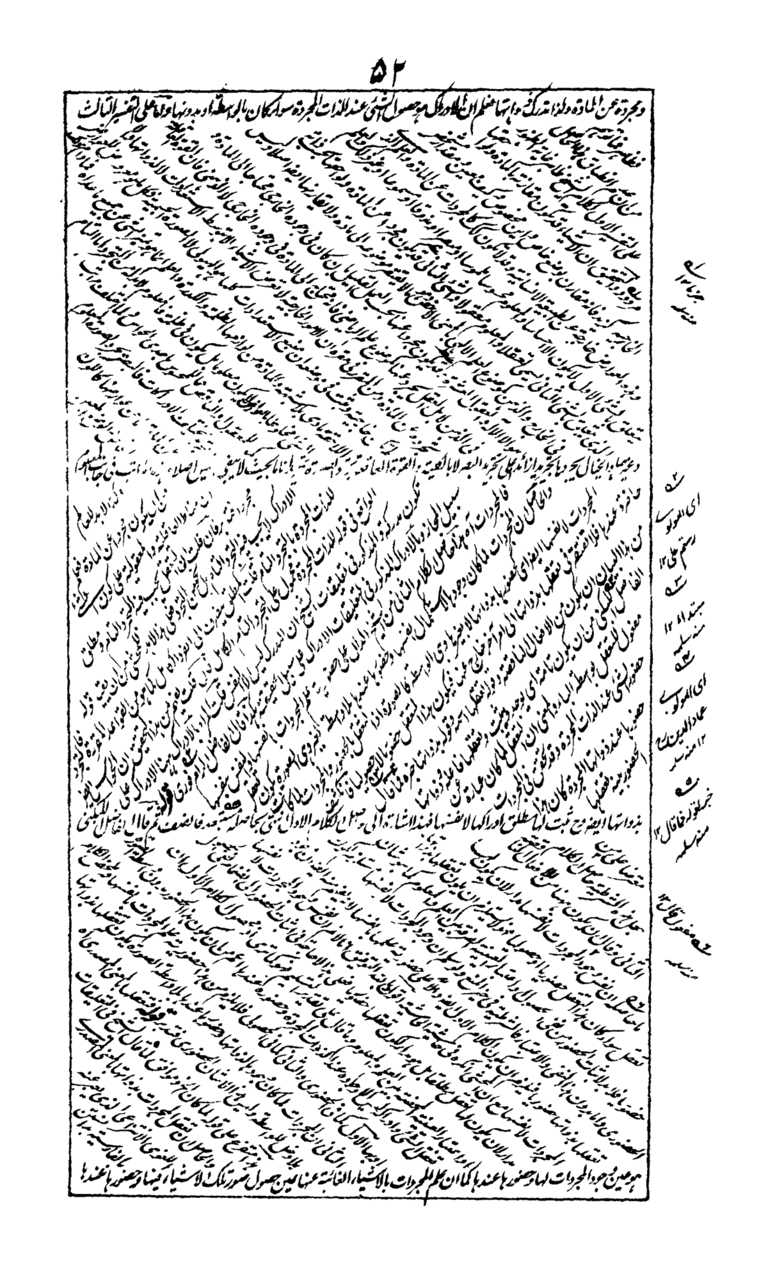
ذلك القول ان المجردات علما بانفسها ولا ريب في ان العلم ليس الا الحضور للمعلوم عند الذوات المجردة العالمة ولما كان في علم المجردات بانفسها

فعلى هذا يكون ادراك المجردات والنفس بانفسها حضوريا وان اختلج في صدرك ان ما قال احسن المحققين من انه بالكلام الاول ثبت حضورية

او بدون تلك الوسائط كما في علمنا بذواتنا وصفاتنا واما على التفسير الثاني فلانه ثبت منه ان المجردات والنفس موجودة بوجود مستقل غير قائم في موضوع

له
اي مولانا عبد العلي قدس سره ١٢

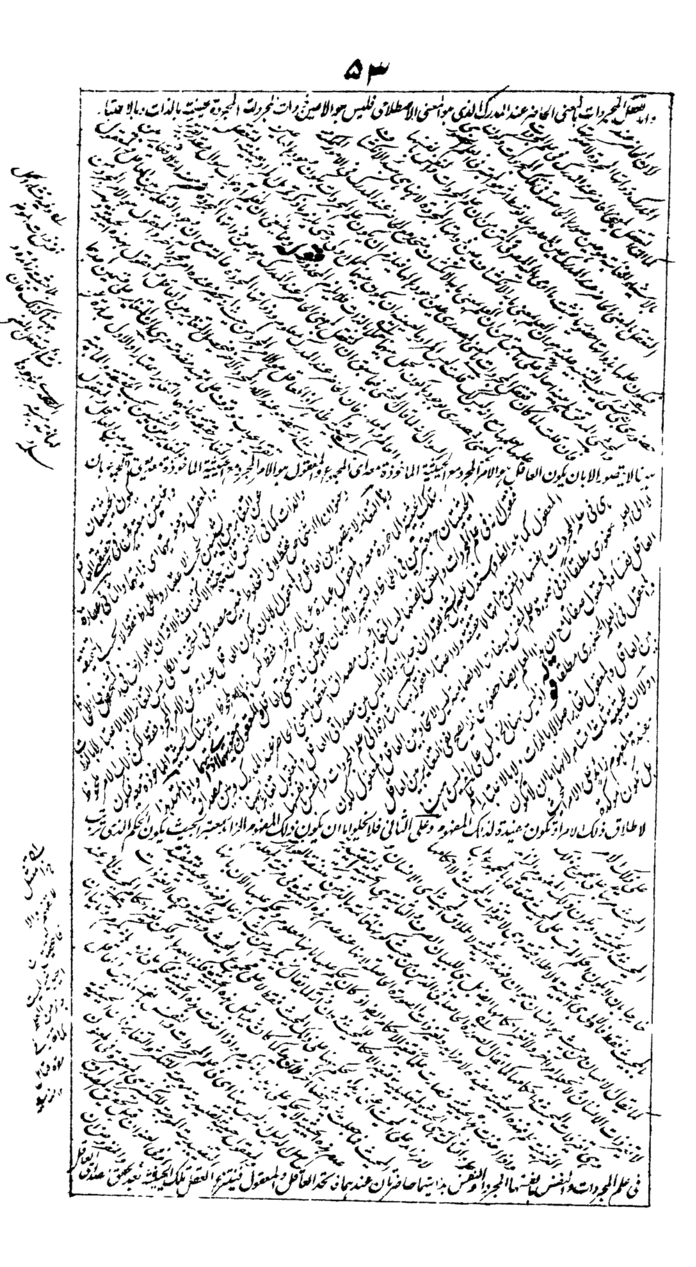
له
اي مولانا محمد مبين ره ١٢



ومجردة عن المادة ولذا اندرك فوابتها فعلم ان الادراك هو حصول الشيء عند الذات المجردة سواء كان بالواسطة او بدونها وانما على التفسير الثالث

بذواتها ايضا وجه ثبت لها مطلق ادراكها لا انفسها … الكلام الاول …

هو عين وجود المجردات لها وحضورها عندها كما ان علم المجردات بالاشياء الغائبة عنها عين حصول صور تلك الاشياء فيها وحضورها عندها

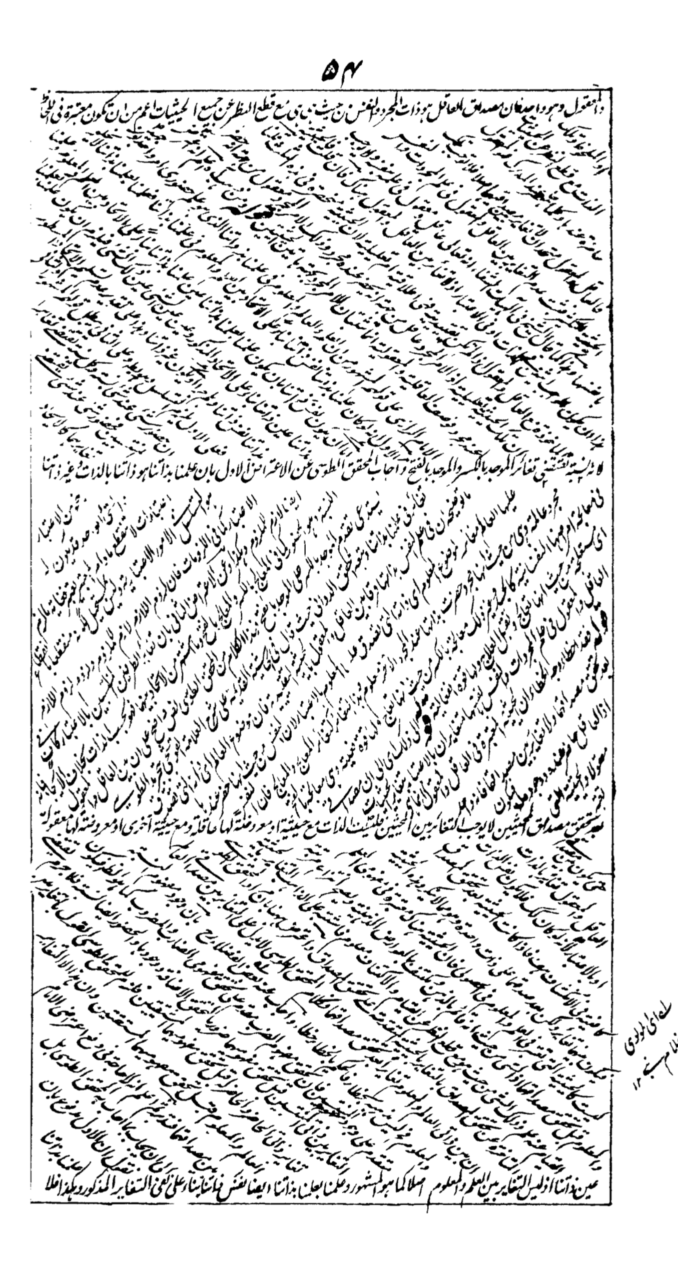


واما تعقل المجردات بالمعنى الحاضر عند المدرك الذي هو المعنى الاصطلاحي فليس هو الا عين ذوات المجردات المجردة عينية بالذات وبالاعتبار

بها الا تصور الا بان يكون العاقل هو الامر المجرد مع الحيثية المأخوذة معه اي المجردية والمعقول هو الامر المجرد مع الحيثية المأخوذة معه اي المجهولية بان

لا طلاق ذلك الامر او تكون مقيدة لذلك المفهوم وعلى الثاني فلا يخلو اما ان يكون ذلك المفهوم الذي اعتبر الحيثية يكون الحكم الذي ترتب

في علم المجردات والنفس بنفسها المجرد والنفس بذاتيهما حاضرتان عند هما فاتحد العاقل والمعقول فينتزع العقل تلك الحيثية بعد تحقق صدق العاقل



والمعقول وهو واحد فان مصداق العاقل هو ذات المجرد والنفس من حيث هي هي مع قطع النظر عن جميع الحيثيات اعم من ان تكون معتبرة في نفسها

لا حيثية تقتضي تغاير الموجد بالكسر والموجد بالفتح واجاب المحقق الطوسي عن الاعتراض الاول بان علمنا بذاتنا هو ذاتنا بالذات غير ذاتنا

بعد تحقق مصداق الحيثيتين لا يوجب التغاير بين الحيثيتين فلحيثية الذات مع حيثية او معروضة لها حالة ومع حيثية اخرى او معروضة لها معقولة

عين ذاتنا اذ ليس التغاير بين العلم والمعلوم اصلا كما هو المشهور وعلمنا بعلمنا بذاتنا ايضا نفس ذاتنا بناء على نفي التغاير المذكور وهكذا الى

له اي المولوي غلام يحيى ١٢

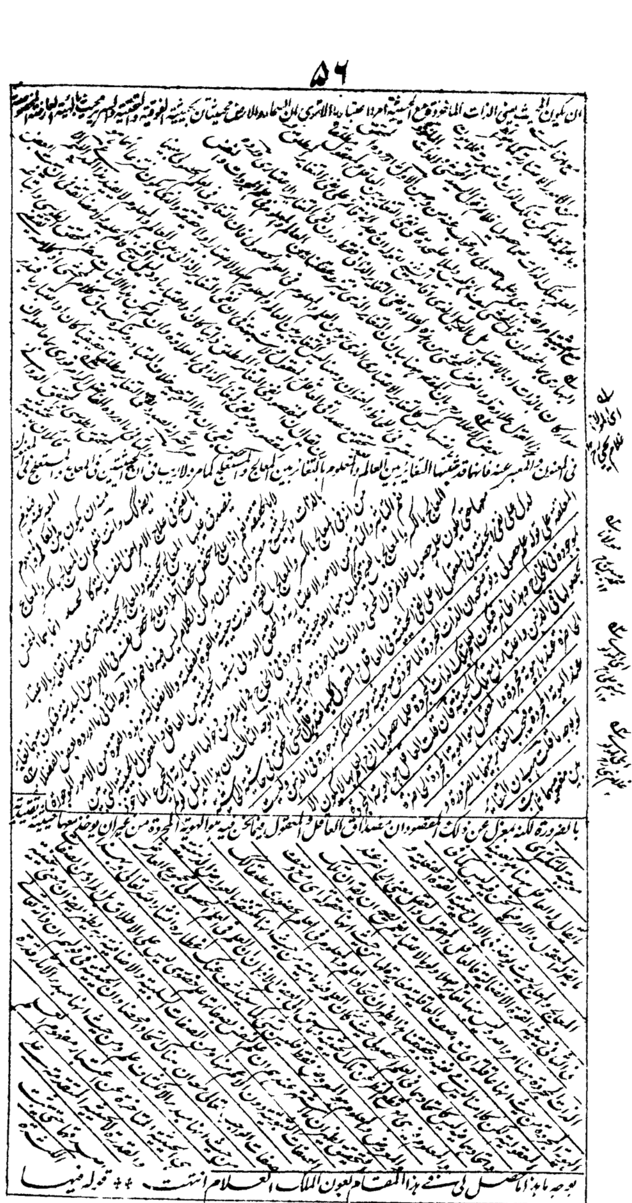
ودليل زيادته عليه وبفضلها من التسلسل فان قلت انه بعد تحقق العلم تتحقق ثلث اشياء الذات العالمة والذات المعلومة وذات العلم ولا ريب ان السالم

بالذات المركبة التي احد جزئيها الحيثية علم حصولي لا حضوري قلنا بين الاوان لا سبيل الى ادراك النفس لهذه الذات الماخوذة مع الحيثية الا

او لا وجود للكليات الا في الذهن فان الموجود في الخارج متشخص للتساوق بين الوجود والتشخص فان قلت ان العلم احصولي بصورة من حيثية

مع هذه الحيثية وليست الحيثية جزءا من العلم المجموع من الذات والحيثية معقولا واما اعتبارها باعتبارية الجزء والحيثية العنوانية الا استلزام

اي المولوي احمد علي ١٢



ان يكون الحيثية بمعنى الذات الماخوذة مع الحيثية امرا اعتباريا الا ترى ان السماء والارض حيثيتان بحيثية الفوقية والتحتية لهم ... المحصوص

فى المعنون والمعبر عنه فانهما قد يثبتها التغاير بين العالم والمعلوم بالتغاير بين المعالج والمستعالج كما مر ولا ريب فى ان الحيثيتين فى المعالج والمستعالج فى المعنون

بالضرورة لكنه بمعزل عن ذلك المقصود ان مصداق العاقل والمعقول فيما نحن فيه هو الهوية المجردة من غير ان يوخذ معها حيثية تقييدية

بوجه ما هذا ما حصل لى فى هذا المقام بعون الملك العلام انتهت ++ قوله فيها

قوله فيها وتوضيحه اي توضيح ان العلم المتعلق بالذات الماخوذة مع الحيثية بان يكون الحيثية جزءً وحصل المجموع علم حصولي قوله فيها المجردة

[illegible]

مجردة اخرى والمعقول هو الهوية المجردة التي حضرت هي عند الهوية المجردة الاخرى فيجب التغاير بين العاقل والمعقول بالغيرية ولو بوجه ما

[illegible]

المقام بحيث ينكشف عنه المرام ان النفس فاعلة اي موجدة للافعال ومنفعلة اي قابلة للافعال فلها قوتان احديهما القوة الفعلية اي

[illegible]

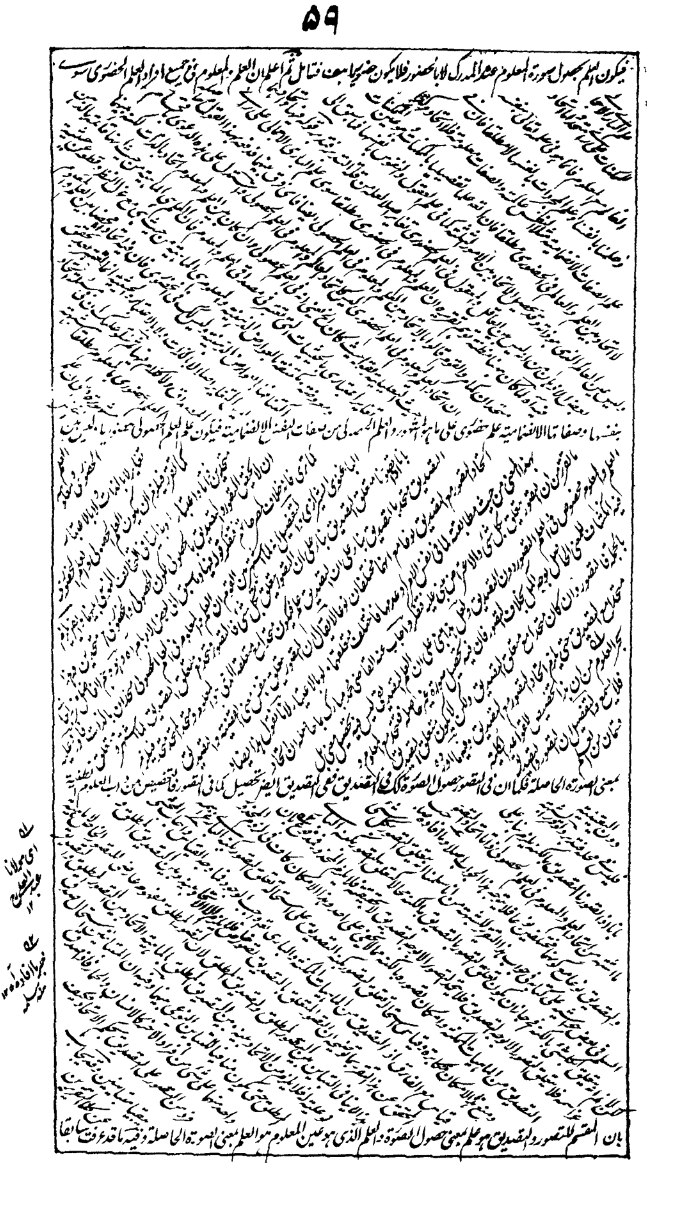
للمداواة ورفع المرض وترتب اثر الصحة انما هو البدن والمشخص للمرض والمجوز للمداواة انما هو النفس والبدن للنفس وهما متغايران لكون البدن ايضا

وكون النفوس مجردة فبينهما تغاير حقيقي ذاتي لا اعتباري فكيف يصح ان يقال ان بين مصداقي المعالج بالكسر والمعالج بالفتح تغايرا اعتباريا حيثية

باعتبارها عاقلة وبالاخرى معقولة والثاني ما حققه بعض المشاهير ما محصله ان النفس من حيث هي ذات مجردة وهي بهذه الحيثية عاقلة

اذ لا بد للنتيجة من القياس وليس ههنا صراحة وانما صار كالنتيجة لان النتيجة كما تكون مطلوبة من المقدمتين كذلك هذا القول مطلوب مما سبق قوله فيها

بمعنى الحاضر عند المدرك بعين المعقول في العلم الحضوري مطلقا لزم ان يكون العقل بمعنى الحاضر عند المدرك صورته والمعقول ذا صورته

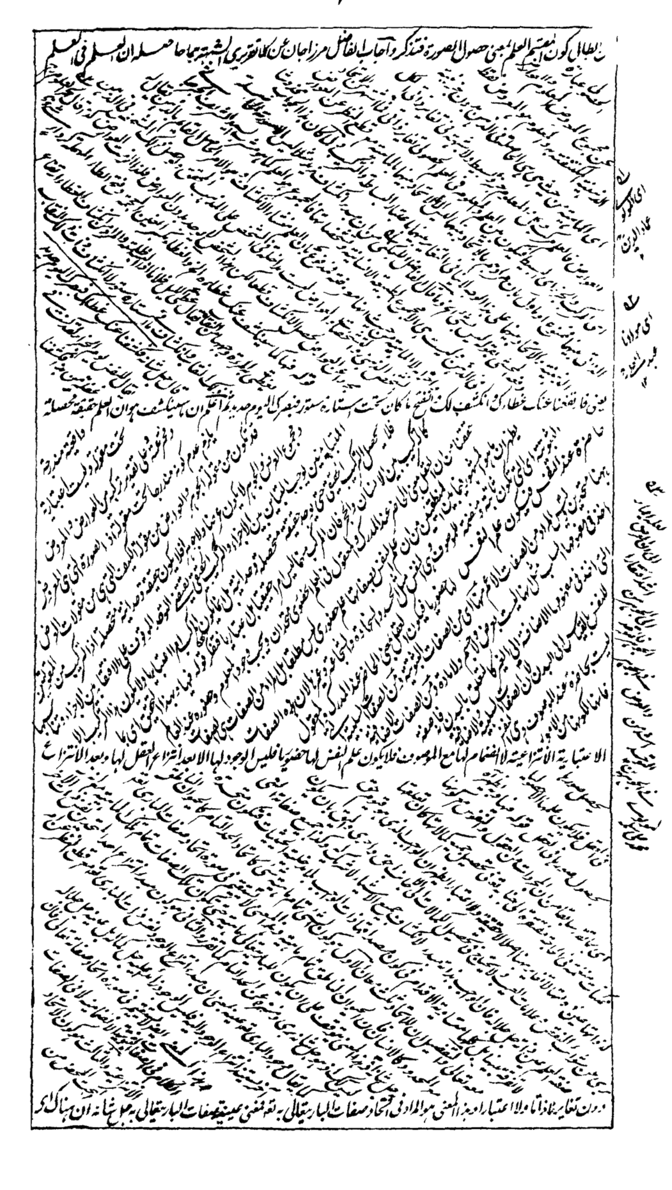


فيكون العلم بحصول صورة المعلوم عند المدرك لا بالحضور فلا يكون حضوريا بعد فتأمل ثم اعلم ان العلم والمعلوم في جميع افراد العلم الحضوري سوى

بنفسها وصفاتها الانضمامية علم حضوري على ما هو المشهور والعلم الحصولي من صفات النفس الانضمامية فيكون علم العلم الحصولي حضوريا بالمعنى

بمعنى الصورة الحاصلة فكما ان في التصور حصول الصورة كذلك في التصديق ايضا تحصيل كما في التصور فالتقسيم من باب العلم

بان المقسم للتصور والتصديق هو العلم بمعنى حصول الصورة والعلم الذي هو عين المعلوم هو العلم بمعنى الصورة الحاصلة وفيه ما قد عرفت سابقا



ن البطال كون مفهوم العلم بمعنى حصول الصورة فتذكر واجاب الفاضل مرزاجان عن كلا تقريري الشبهة بما حاصله ان العلم في العلم

يعني فاذا نقضنا عنك غطاءك وانكشف لك انفتح ما كان تحت استاره ستور فبصرك اليوم حديد ثم اعلم ان ما ينكشف هو ان العلم حقيقة محصلة

الاعتبارية الانتزاعية لا انضمام لها مع الموصوف فلا يكون علم النفس لها حضوريا فليس الوجود لها الا بعد انتزاع العقل لها وبعد الانتزاع

وان تغايرت ذاتا ولا اعتبارا وهذا المعنى هو المراد في اتحاد صفات الباري تعالى به تعالى بمعنى عينية صفات الباري تعالى به جل شانه ان هناك امر

اي بامين الباري تعالى وصفاته تعالى واتحادهما من غير تغاير لا بالذات ولا بالاعتبار فلعلك تتفطن مما حقق انتفاع ما توهم من ان الدليل الذي ذكره الشيخ ...

وتميزه في علمنا بذاتنا فليس العلم الحضوري علما حقيقيا بل هو ضعف مراتب العلوم كما قال ... المحققين الاترى ان النفس ... كمال شعورها

النسبة وانتزاعها كما هو مذهب الاوائل من الحكماء او بان يكون التصور شطرا وجزءا للتصديق ويكون التصديق مجموع التصورات والحكم

تصديقا لانه مبين المصطلح لا يكون تصديقا ... سيتضح ... بحيث يشتمل العلم الحضوري ... وحصل ... ثمان ...



التصور والتصديق المتحدتين والعلم الحضوري ليس هذا ولا ذاك فيلزم عدم الانحصار في التقسيم فتدبر فهذا القائل ان يقول ان علم الواجب تعالى

شرح الشمسية فتدبر فان قلت انه لما كان للواجب العقول والنفوس علم حضوري وهو اقوى مرتبة من التصديق فلو لم يكونوا بمصدقين بما

وقوعها من الصور الذهنية اي الحاصلة في الذهن لا من الاعيان الخارجية والعلم المتعلق بالصور الذهنية الشخصية علم حضوري كما تقرر في مقره

في الزمان كما بين السواد القائم في الثوب امس والسواد القائم بذلك الثوب الآن بعينه والى الاول فاذا اتحد الشيئان في الماهية

والمحل والزمان يلزم اجتماع المثلين بلا تغاير وهو مستحيل وثالثها ان مطلوب المحشي بانه لو لم يكن العلم المتعلق بالصورة الذهنية التي لها هوية شخصية متشخصة

اما بطلان اللازم فلان المثلين لا يخلو اما ان يكونا موجودين او يكونا معدومين او يكون احدهما موجودا والآخر معدوما وعلى التقديرين الاخيرين

لحصلت تلك الصورة وانه صلاحية واستعداد تام لعلمها فحصل علمها فبين الصورة الذهنية المتشخصة وعلمها من جهة استعداد المحل حصل

الثلث وهو القابل بالذات للانقسام في الجهات الثلث غير الجسم الطبيعي الذي هو جوهر مركب من الهيولى الاولى والصورة الجسمية فالحق

بيعلم انهما واحد ثم اذ يطلع العقل على اوليات الاشراقيين الذين يعنون الجسم التعليمي و يقبلون الانقسام في الجهات الثلث في نفس الجسم الطبعي

[illegible]

في الذهن لا تحصل الا في الاول لو كان علم الجزئي بما هو جزئي بحصول حقيقته النوعية فهو علم الجزئي على الوجه الكلي فان الحقيقة النوعية كلية لا على

[illegible]

لكن في صدق الموجبة المذكورة وجود الانسانية في ضمن خالد مثلا هو بعينه وجود زيد في الخارج فليس وجود ما في الذهن متحصلا

[illegible]

صورة ذهنية اخرى فهذه الصورة التي هي في مرتبة العلم والصورة التي هي في مرتبة المعلوم متمايزتان باختلاف استعدادات المحل فليس بين

بين الصورتين اجتماع المثلين مستحيل وان وجدنا في محل واحد وفيه ما اورده الفاضل الرام فوري رح من ان القول بالتمايز بين الصورتين بسبب اختلاف

بوجود المناسبة بينهما الا ان الماهية المكتنفة بالعوارض الخارجية تحصلت في الذهن معها حتى يلزم احتراق الدماغ بحصول النار وحرق الذهن

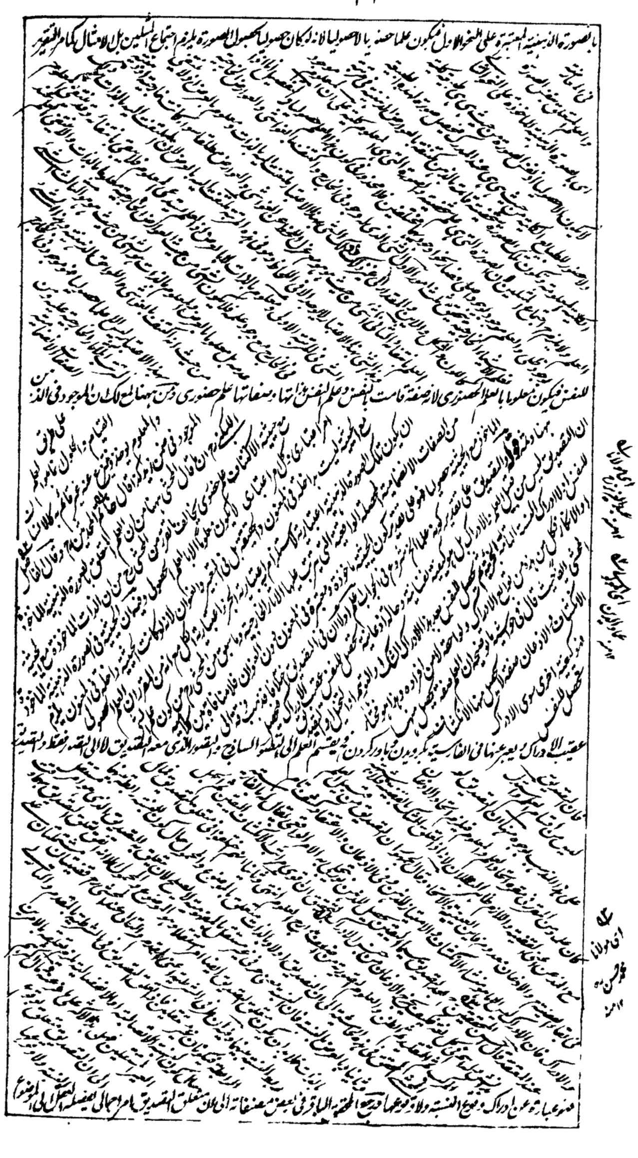
وصورة جزئي آخر تحصل في جزء آخر منها فلا اجتماع لصورتي الجزئيين الخارجيين في محل واحد بل هما في محال متعددة وهو ليس بمحال واما الجزئيات المجردة

مستحضرة قائمة بالذهن مكتنفة بالعوارض الذهنية وهو نحو مرتبة المعلوم والماهية موجودة ظلي في الذهن فلا يترتب عليها الآثار والعلم اذ المتعلق

اي الاوحد رستم علي ١٢

اي المولانا ولي الله ١٢

اي المولانا عبد العلي رح ١٢



بالصورة الذهنية المعتبرة على النحو الاول ليكون علما حضوريا بالاصول لانه لو كان حصوله بالحصول الصورة يلزم اجتماع المثلين بل الامثال بكمام التقرير

للنفس فيكون معلوما بالعلم الحضوري لانه صفة قائمة بالنفس وعلم النفس بذاتها وصفاتها علم حضوري لكن الموجود في الذهن

عقيب الادراك ويعبر عنها في الفارسية بگرويدن وباور كردن وتقسيم العلم الى التصور الساذج والتصور الذي معه التصديق الى التصديق فقط والتصديق

فهو عبارة عن نوع ادراك ... الحقيقة الباقر في بعض مصنفاته الى ان متعلق التصديق امر اجمالي ... الى الموضوع

والمحمول ونسبة بينهما التفصيل لا يسعه المقام وثالثها انه لو كان التصديق من لواحق الادراك فلا يتوجه المعارضة ليحتاج الى دفعها لان التصديق على

وهو وقوع النسبة الثبوتية اولا وقوعها الذي يعبر عنه بالنسبة التامة الخبرية يطلق على الحكم فيقال الحكم وقوع النسبة اولا وقوعها والحكماء

العقلي المركب من الموضوع والمحمول والنسبة الحكمية تامة اذا اخذ من حيث هو مع قطع النظر عن الاكتناف بالعوارض الذهنية فهي قضية معقولة وفي

امر واحد بسيط لا مركب حتى يكون عبارة عن المجموع فالقضية من قبيل المعلوم والحاصل فالذين تسرطلوا التصديق من قبيل العلم قوله

كما مبنى خبر للمبتدأ وانما لم يقل باطل او غلط اشارة الى ان كلام السيد السند الجرجاني صحيح لكن المصنف حمله على التكلف لعين الثوب كما سينكشف عليك

[illegible]

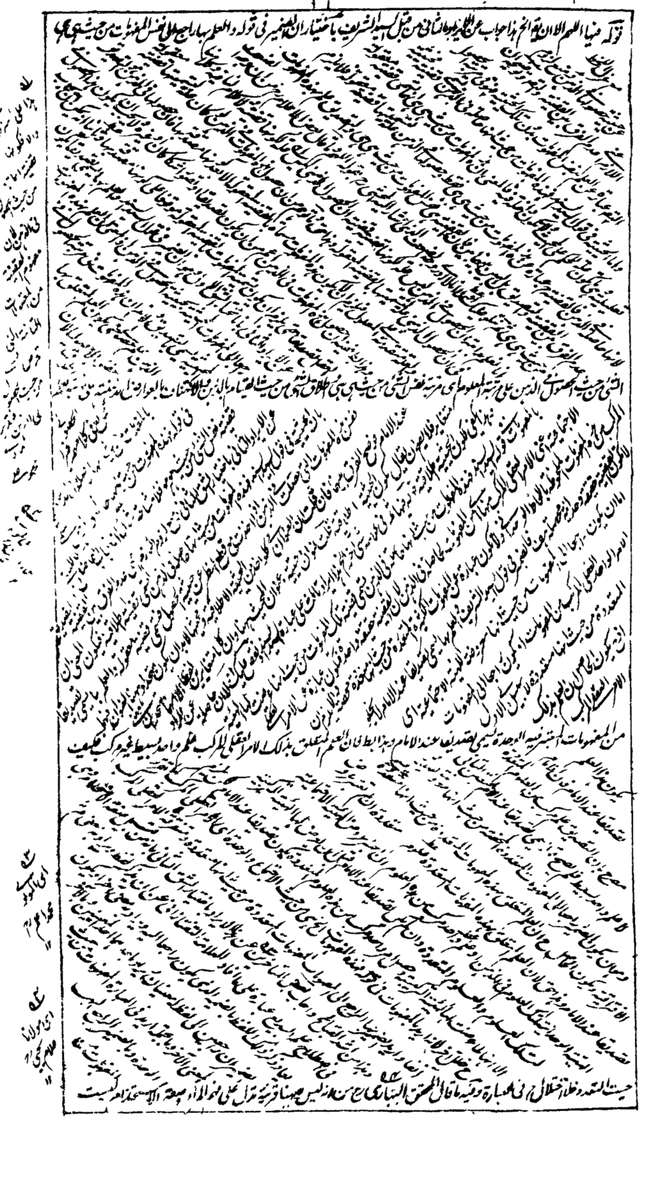
ولا تخصص بكون ما كونا [illegible] بالعوارض فلا يعقل ان يكون مرتبة الحصول سواء من الاكتناف بالعوارض متقدمة عليه اذ لا تغاير بين مرتبة

[illegible]

حاصلة في الذهن حيثية الوجود الذهني فيكون المعنى ان القضية عبارة عن المفهومات الثلاثة من حيث انها موجودة في الذهن مع قطع النظر عن القيام

[illegible]

ب القضية والتصديق بناء على تفسير السيد السند [illegible] فان السيد السند قصد اثبات الفرق بينهما ولزم اتحادهما

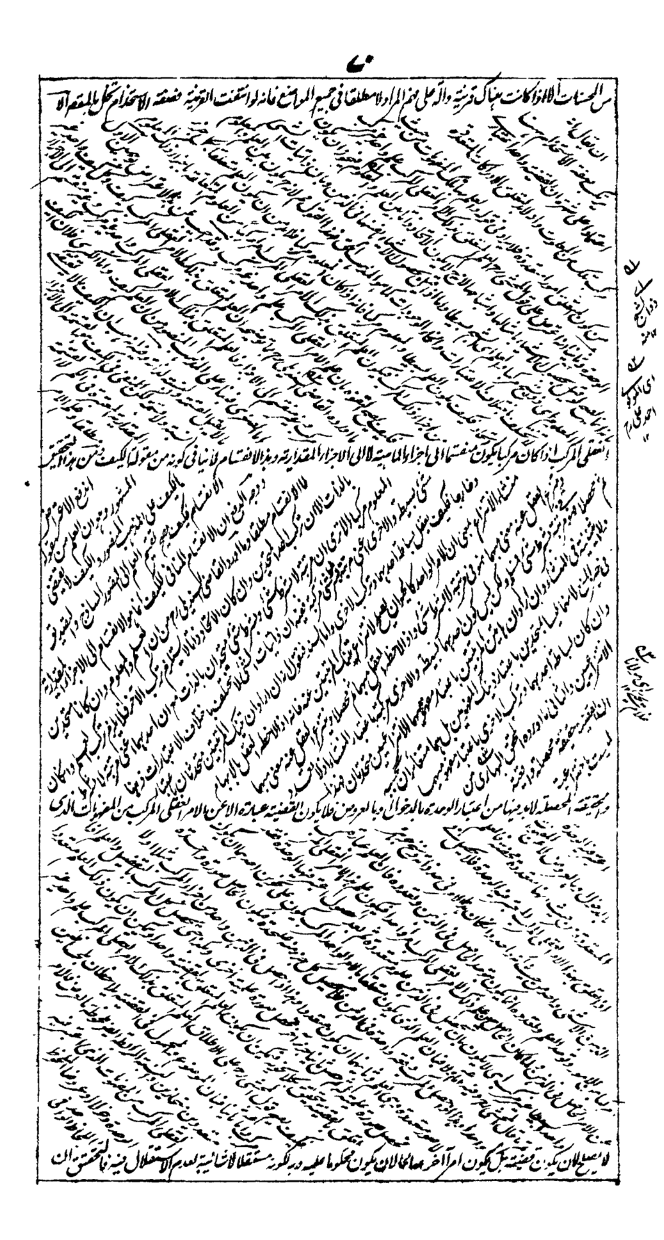


قوله فهنا العلم الا ان يقال الخ هذا جواب عن الايراد الثاني من قبل السيد الشريف باختيار ان الضمير في قوله والعلم بها راجع الى نفس المفهومات من حيث هي هي

الشيء من حيث الحصول في الذهن على مرتبة المعلوم اي مرتبة نفس الشيء من حيث هي هي بلا اعتبار من حيث القيام بالذهن والاكتناف بالعوارض الذهنية

من المفهومات المعتبر فيه الوحدة يسمى التصديق عند الامام وهذا باطل لان العلم المتعلق بذلك الامر العقلي المركب علم واحد بسيط غير مركب كيف

حيث التعدد وهذا اختلال في العبارة وفيه ما قال المحقق البنباني رح من انه ليس هنا قرينة تدل على ان هذا ... الا ... كيف



من الحسنات الا اذا كانت هناك قرينة واثره على ان هذا المراد مطلقا في جميع المواضع فانه لو انتفت القرينة فصنعة الاستخدام تخل بالمقصود

انفعلي المركب اذا كان مركبا يكون منقسما الى اجزائها الماهية لا الى الاجزاء المقدارية وهذا الانقسام لا ينافي كونه من مقولة الكيف فمن هذا التحقيق

والحقيقة المحصلة لا اعتبار فيها من اعتبار الوحدة بالذات وبالعرض فلا يكون القضية عبارة الا عن الامر التعقلي المركب من المفهومات الذي

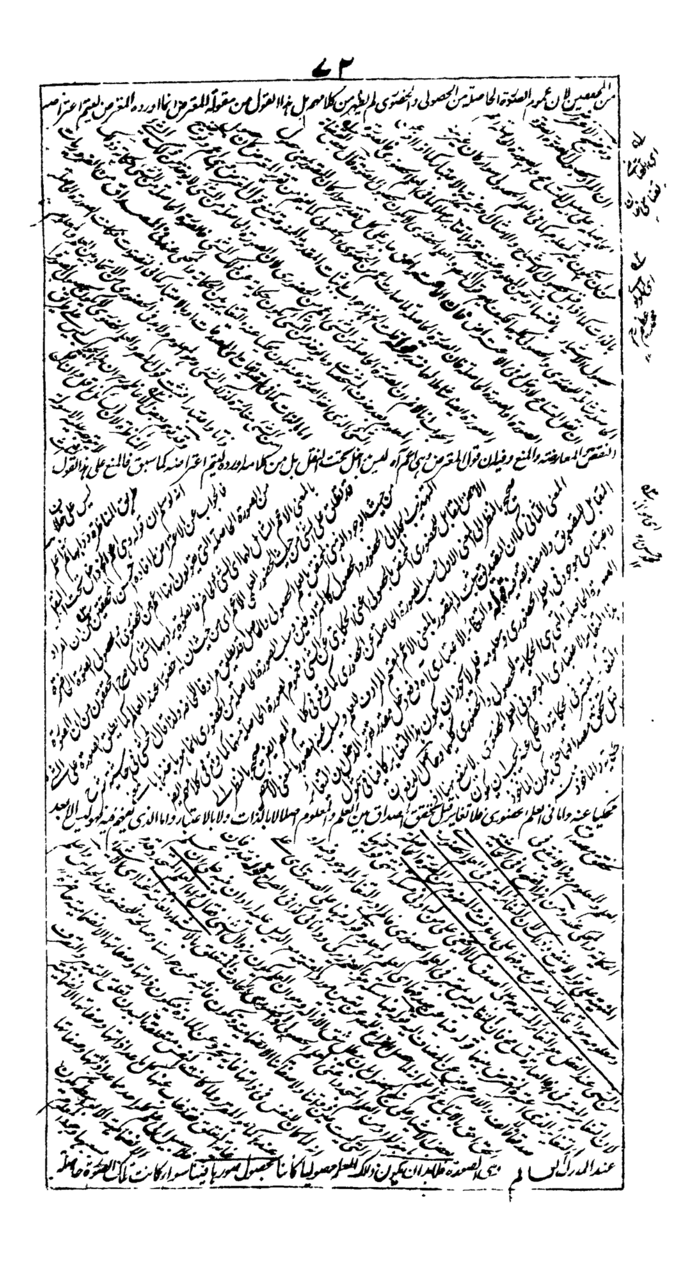
لا يصلح لان يكون قضية بل يكون امر آخر هما الحال الا ان يكون محكوما عليه وبه لكونه مستقلا لا شائبة لعدم الاستقلال فيه فالتحقيق ان

ان القضية عبارة عن المفهومات المتعددة التي لوحظت بلحاظات متعددة والعلم اذا تعلق بهذه القضية يكون عبارة عن العلوم المتعددة المتعلقة

الى الموصوف من قبيل جرد قطيفة ويكون لفظ في بمعنى عند ويراد بصورة الشيء ما يؤخذ عن ذلك الشيء بعد حذف المشخصات سواء كان مطابقا له

الشيء الصورة المطابقة له في نفس الامر والجهل المركب ليس علما مطابقا لما في نفس الامر فلا يكون الجهل المركب علما ومنها ان العلم يكون كاسبا

فالحصول من مقولة الاضافة بهذا المعنى فتشكر وتدبر قوله وهي ثم الضمير راجع الى الصورة الحاصلة وهذا القول ليس بداخل تحت النقل عن كونه

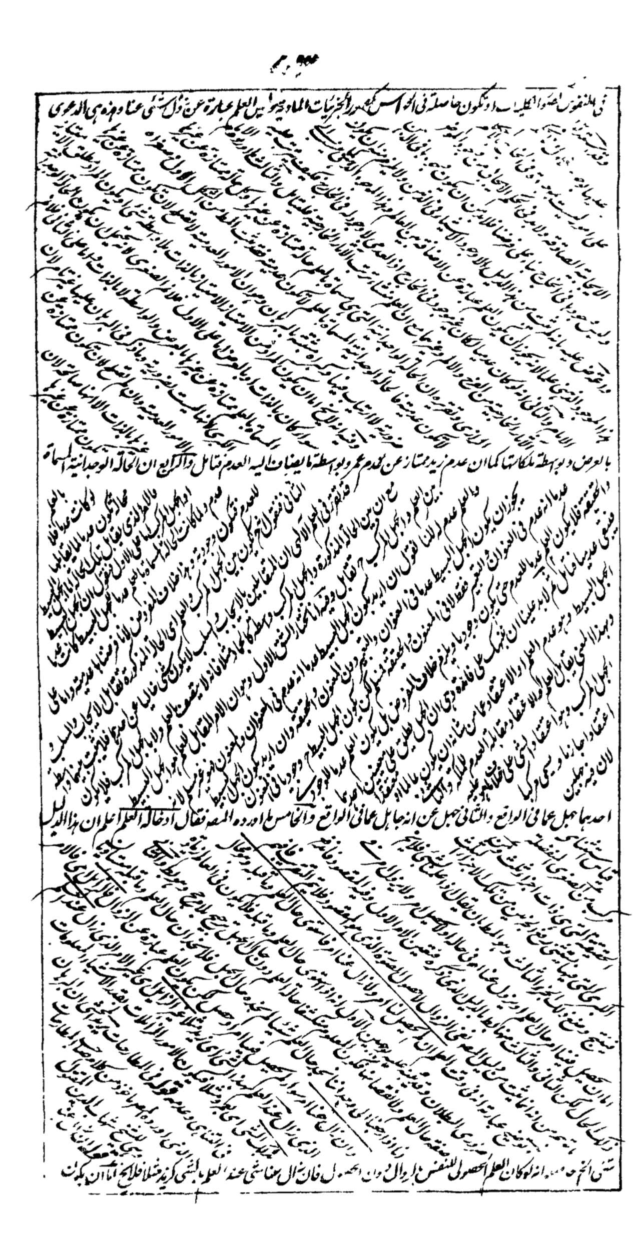


من المعصين لان عموم الصورة الحاصلة من الحصولي والحضوري لم يظهر من كلامه بل هذا القول من مقولة المعترض بما اورده المعترض ليتم اعتراضه

النقض المعارضة والمنع وقيل ان قول المعترض وهي ام آه ليس ان ذلك تحت النقل بل من كلام ما اورده ليتم اعتراضه كما سبق فالمنع على هذا القول

محكيا عنه واما في العلم الحضوري فلا تغاير بل التحقق المصداق بين العلم والمعلوم اصلا الا بالذات ولا بالاعتبار واما الذي يفهم منه انه ليس الا بعد

عند المدرك السالم وهي الصورة فلا بد ان يكون ذلك المعلوم حصوليا كما ان حصول صورها فيتنا سواء كانت تلك الصورة حاصلة

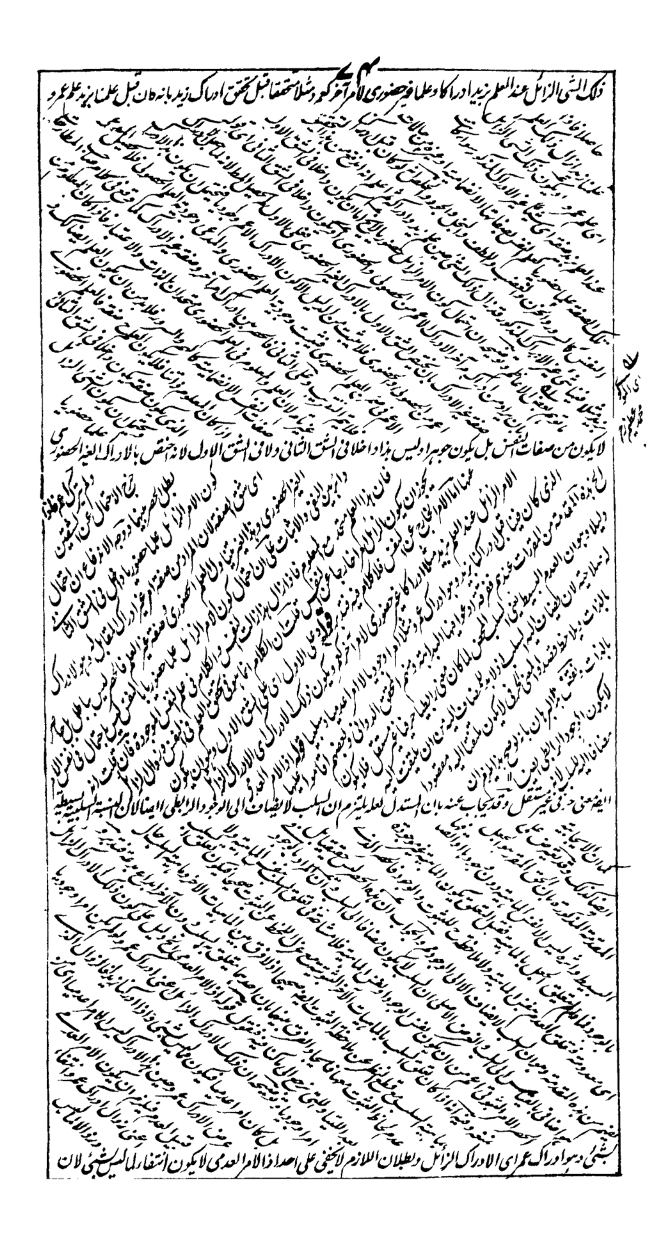


في النفوس الصور الكليات او تكون حاصلة في الحواس كصور الجزئيات المادية ومنها بين العلم عبارة عن زوال شئ عنا وهذه هي الدعوى

بالعرض وبواسطة ملكاتها كما ان عدم زيد ممتاز عن عدم عمرو بواسطة ما يضاف اليه العدم فتامل والرابع ان الحالة الوجدانية المسماة

احدهما جهل عما في الواقع والثاني جهل عن انه جاهل عما في الواقع والخامس ما اورده المصنف فقال اذ حالة العلم اعلم ان هذا الدليل

يتنبى الخ ومنها انه لو كان العلم الحصولي للنفس زوال شئ عنها عند العلم بالشئ كزيد مثلا فلا يخ اما ان يكون

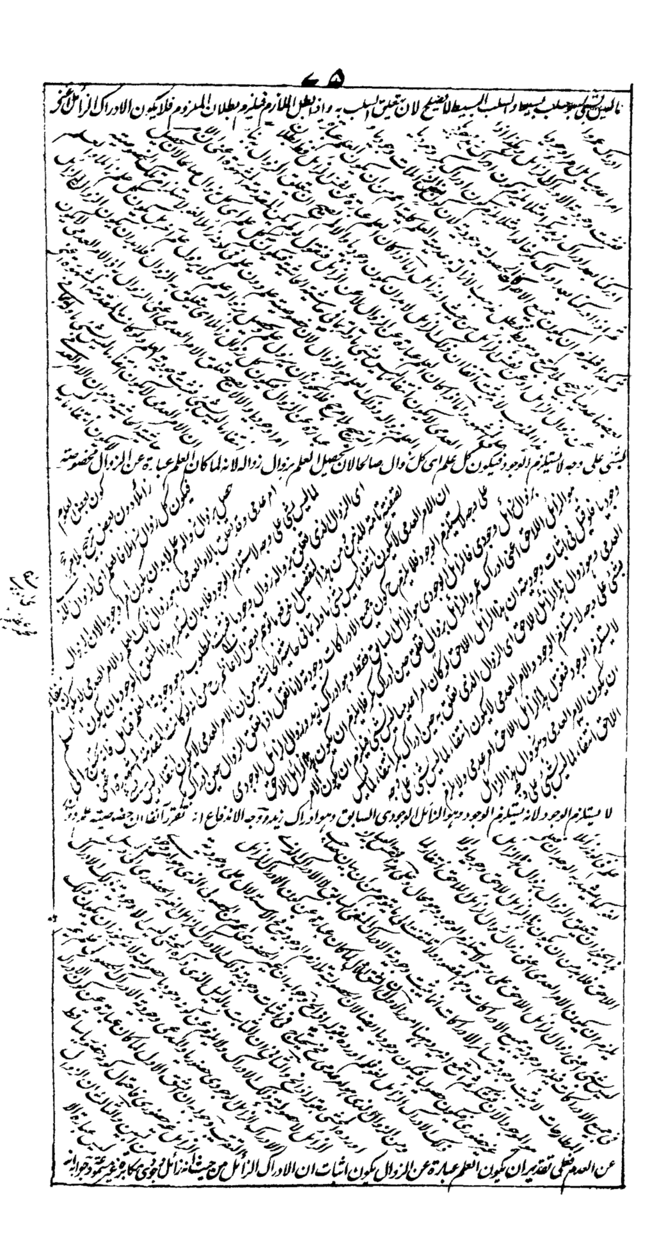


ذلك الشيء الزائل عند العلم بزيد ادراكا وعلما غير حضوري لامر آخر كعمرو مثلا متحققا قبل تحقق ادراك زيد بانه كان قبل علمنا بزيد علم عمرو

لايكون من صفات النفس بل يكون جوهرا وليس هذا اخلا في الشق الثاني ولا في الشق الاول لانه مختص بالادراك الغير الحضوري

ايضا بمعنى حرفي غير مستقل وقد يجاب عنه بان المستدل لعله يلتزم ان السلب لا يضاف الى الوجود الرابطي ايضا لان النسبة السلبية البسيطة

الشيء وهو ادراك عمرو اي الادراك الزائل والبطلان اللازم لا يخفى على احد اذ الامر العدمي لا يكون انتفاء لما ليس بشيء لان



نالمبين يشتمل على سلب بسيطا والسلب البسيط لا يصح لان تعلق السلب به واذا بطل اللازم فيلزم بطلان الملزوم فلا يكون الادراك الزائل مخز

المبنى على وجه لا يستلزم الوجود فيكون كل علم اى كل زوال صالحا لان تحصيل العلم بزوال زواله لانه لما كان العلم عبارة عن الزوال المخصوصة

لا يستلزم الوجود ولانه يستلزم الوجود وهو الزائل الوجودى السابق وهو ادراك زيد وتوجه الاندفاع انه تقرر انفا ان خصوصيته علم

عن العدم فعلى تقدير ان يكون العلم عبارة عن الزوال يكون اثبات ان الادراك الزائل من حيث انه زائل وجودى كما يتوقف غير مشهور وجوابه



ليس الغرض ههنا اثبات وجودية ماهو زوال حقيقة حتى يكون مكابرة بل المقصر ان مازعمه المقابل زوالا ليس بزوال في نفس الامر بل موجود

المعنى الثاني فمسلم الا انه لا يفيد اذ ح يثبت كون الادراك الزائل وجوديا بمعنى الموجود في نفس الامر والموجود في نفس الامر اعم من ان يكون ا

الادراكات غير متناهية والادراك عبارة عن ح والصفة فيكون بازاء كل ادراك صفة زائلة فلو ادركت زيدا في آن فزال الامر الذي

في انه لا يمكن زوال شئ في آن الا وان يكون ذلك الشئ متحققا بالفعل قبل ذلك الآن فلزم منه تحقق صفات غير متناهية فيه بالفعل قبل

ذلك الآن وهو المط وقد يعترض عليه بانا لا نم لزوم تحقق الصفات اي الامور الغير المتناهية بالفعل في كل آن لانه يجوز ان يوجد

الغير المتناهية موقوفة على كونها مترتبة فليتأمل **قوله** قال بعض المحققين اراد به مولانا جلال الملة والدين الدواني اورده في شرح الهياكل

في مقرره ان النفس حادثة مع حدوث الابدان فوجودها في الازمنة غير متناهية ماضية غير معقول فلا يكون لها ادراكات غير متناهية

لا يكون مستلزما للوجود وذلك بين لاشتراطه فيه فعدم العدم واللاعمى ونحوها وان كان انتفاء ما ليس بشيء لكنه مستلزم لشيء



مع انه قد اشتهر ان السلب بقيه لا يقتضى الا ثبوت وظ ان ذلك ليس لظاهر البطلان ثم لا يخفى ان الطريقة التى اخترعها لا تفى بالمقصود لانها

وادى المآل على حسبه ومختار ابن الحاجب انه خبر مبتدء محذوف اى والتحقيق على كذا فاحفظ قوله فيها اى فى هذا الطريق وقائق اى فى

المدعى بل يوصل بنقيضه وهو كون الادراك امرا عدميا يلزم امر استحالته بينة وهو وجود الامور الغير المتناهية فى النفس بالفعل واما على طريقة

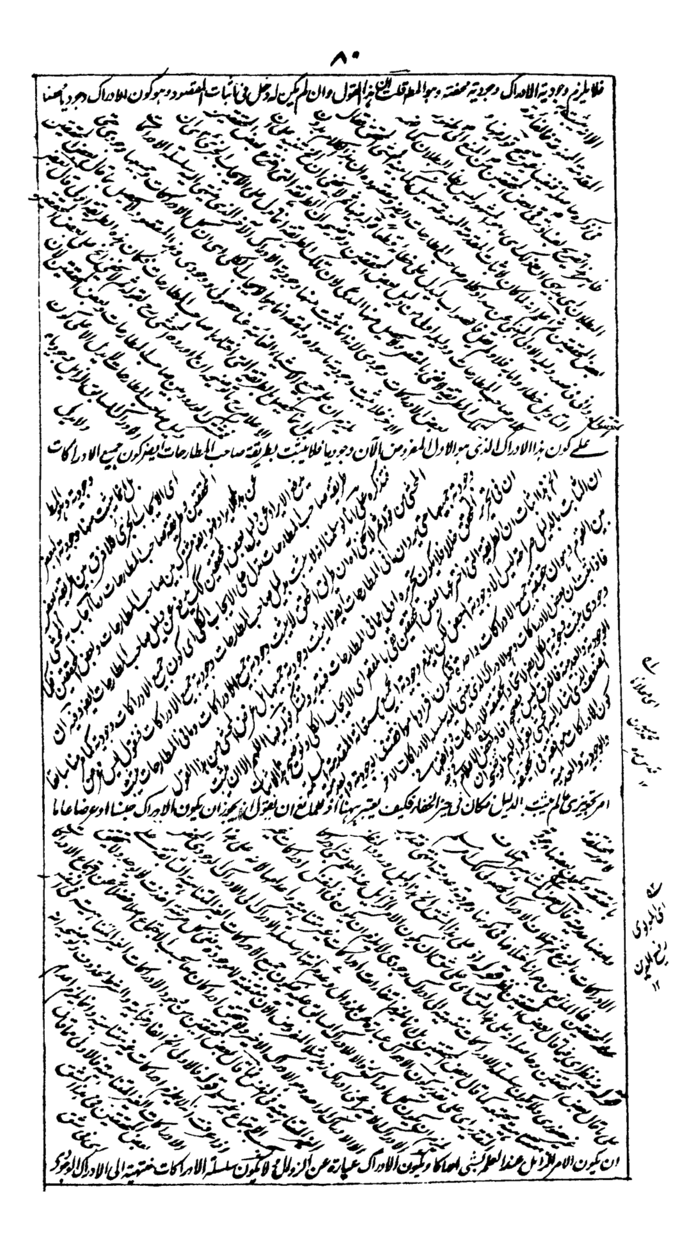
فعلى تقدير كون الزائل ادراكا غير وجودى يلزم انتفاء ما ليس بشئ على وجه لا يكون مستلزما للوجود اى لوجود شئ لان هذا الزوال اللاحق

والا انتفاء لو كان مستلزماً لوجود شيء فلا يخ اما ان يكون ذلك الشيء هو الادراك الحصولي او صفة آخر غير الادراك الحصولي على الاول يلزم المطلب

احد النقيضين يوجب وجوب النقيض الآخر فلو كان احد النقيضين اعني ارتفاع النقيضين محالاً يلزم وجوب النقيض الآخر وهو النقيضان

عند رفع النقيض الآخر محال ويلزم من استحالة وجوب احد النقيضين عند رفع النقيض الآخر وهو النقيضين محال ولا يلزم منه وجوب النقيضين معاً

وبالادراك اللاحق زال ثبوته وهكذا الكل ادراك زوال الثبوت السلب فالامر العدمي لا يتعلق ح بالسلب بل بالثبوت وهو ليس بمحال

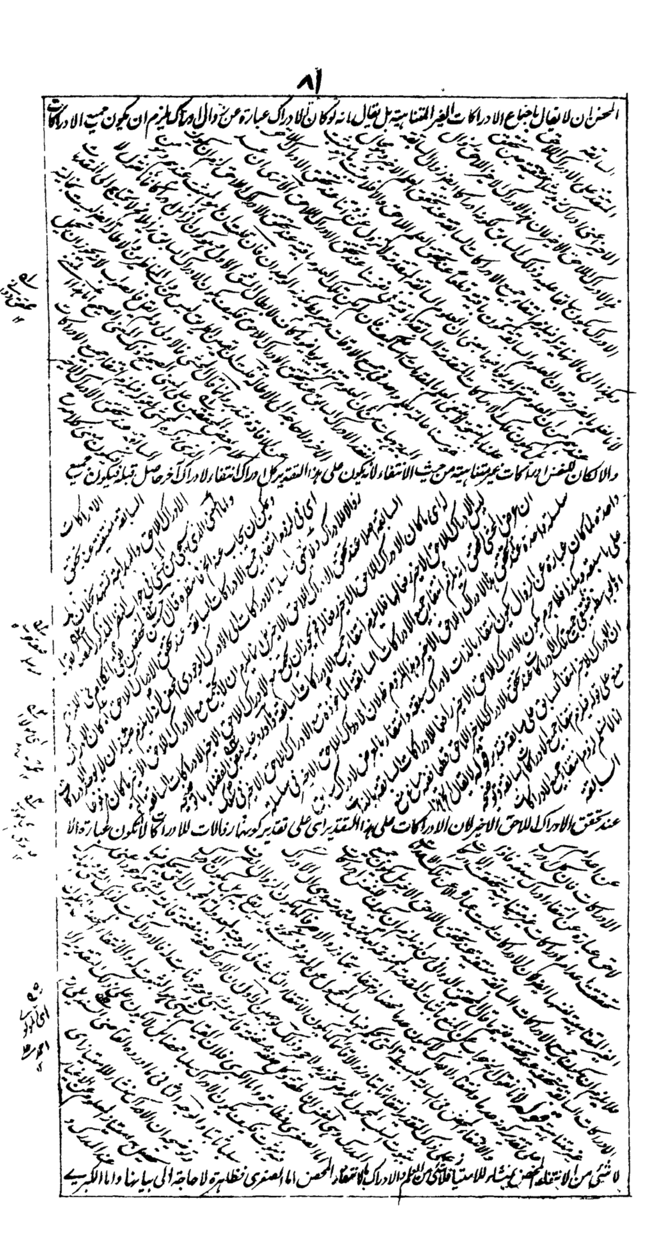


فلا يلزم وجودية الادراك وجودية محضة وهو المطلوب قلت لكن هذا القول وان لم يكن له دخل في اثبات المقصود وهو كون الادراك وجوديا محضا

على كون هذا الادراك الذي هو الاول المفروض الآن وجوديا فلا يثبت بطريقة صاحب المطارحات ايضا كون جميع الادراكات

امر تجويزي عالم يثبت بالدليل مكان في حيز الخفاء فكيف يعتبر ههنا او نقول لا نسلم ان نقول انه يجوز ان يكون الادراك جنسا او عرضا عاما

ان يكون الامر الاول عند العلم بالشي الها كما ويكون الادراك عبارة عن الزوال ح لا تكون سلسلة الادراكات منتهية الى الادراك الوجودي



المحض ان لا تعلق باجتماع الادراكات الغير المتناهية بل يقال انه لو كان الادراك عبارة عن زوال الادراك يلزم ان يكون جميع الادراكات

والا لكان للنفس ادراكات غير متناهية من حيث الانتفاء لانه يكون على هذا التقدير كل ادراك انتفاء الادراك آخر حاصل قبله فيكون جميع

عند تحقق الادراك اللاحق الاخير لان الادراكات على هذا التقدير اي على تقدير كونها زوالات للادراكات لا يكون عبارة الا

لا شيء من الانتفاء المحض بمشابه للاستثناء فلا شيء من العلم والادراك بالانتفاء المحض اما الصغرى فظاهرة لا حاجة الى بيانها واما الكبرى



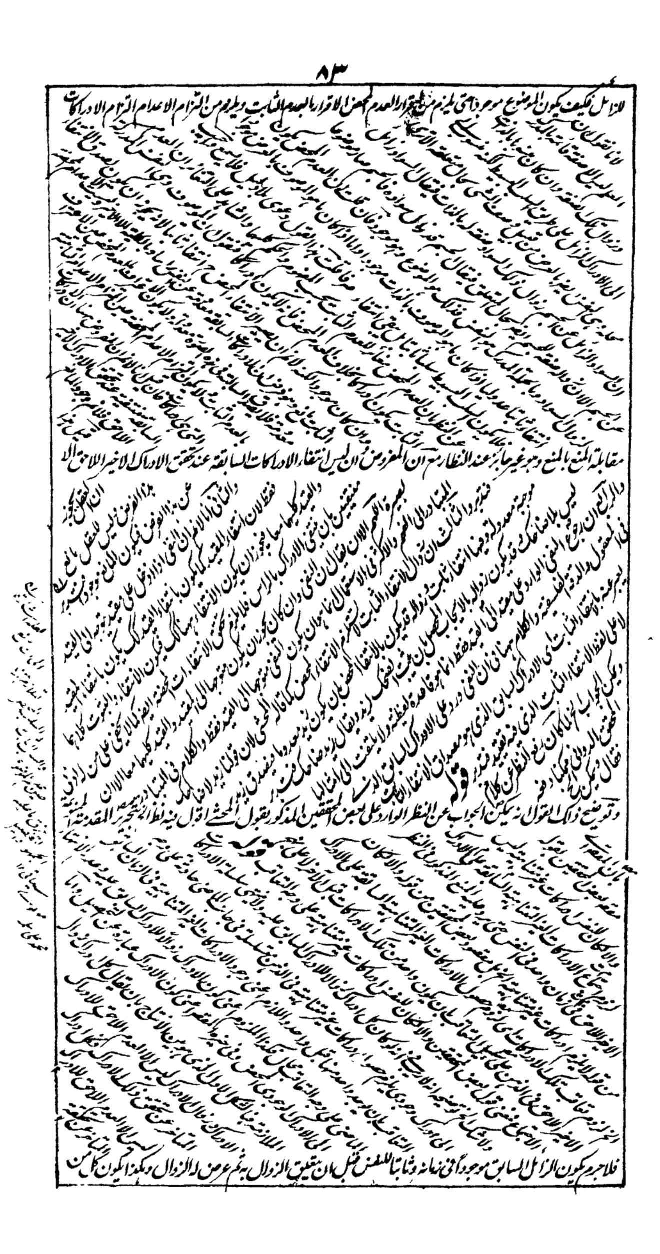
فلان الافتقار المحض والسلب البسيط لا يكون ممتازا بذاته عن السلب الآخر الذي هو كذلك كما لا يكون ممتازا بذاته لا يكون منشأ للامتياز

فان قلت ان تمايز السلوب المضافة الى الملكات لا يتوقف الا على الاضافة الى الملكات ولا يتوقف تمايز السلوب على تمايز

انتفاء الاعم فيتحقق الاعم وهو السلب البسيط فيلزم الانتفاءات المحضة فتامل وههنا انظار دقيقة آلاولى ما افاده احسن المحققين رح وهو

النفس معدومة بل موضوع الانتفاء والزوال ما يوجد فيه الزوال مع ما يوجد فيه الزوال لا يكون الا ذاتا لا معدوما فالزوال صفة

له اي مولانا محمد حسن ١٢

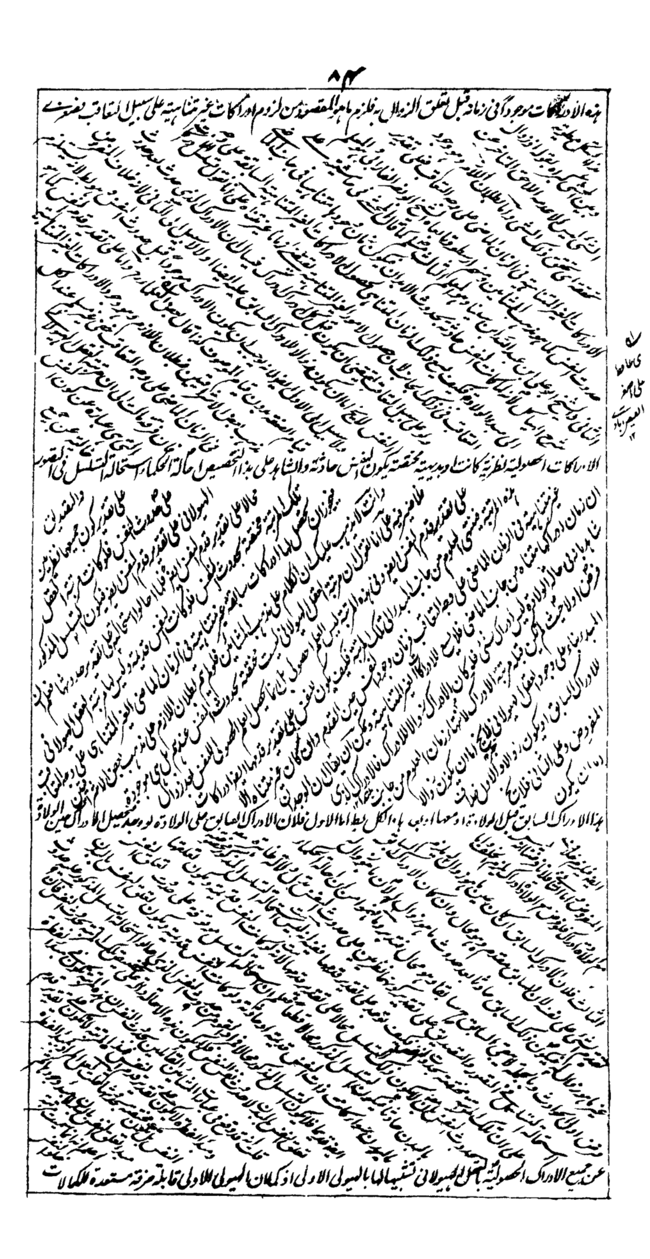


لا زائل فكيف يكون الموضوع موجودا حتى يلزم من ثبوت العدم المحض الاقرار بالعدم الثابت ويلزم من التزام الاعدام التزام الادراكات

مقابلة المنع بالمنع وهو غير جائز عند النظار مع ان المعروض ان ليس انتفاء الادراكات السابقة عند تحقق الادراك الاخير اللاحق الا

وتوضيح ذلك القول انه يمكن الجواب عن النظر الوارد على بعض المحققين المذكور بقول المحشي اقول فيه نظر انه بتحرير المقدمة

فلا جرم يكون الزائل السابق موجودا في زمانه وثابتا للنفس قبل ان يتحقق الزوال به ثم عرض له الزوال وهكذا يكون كل من

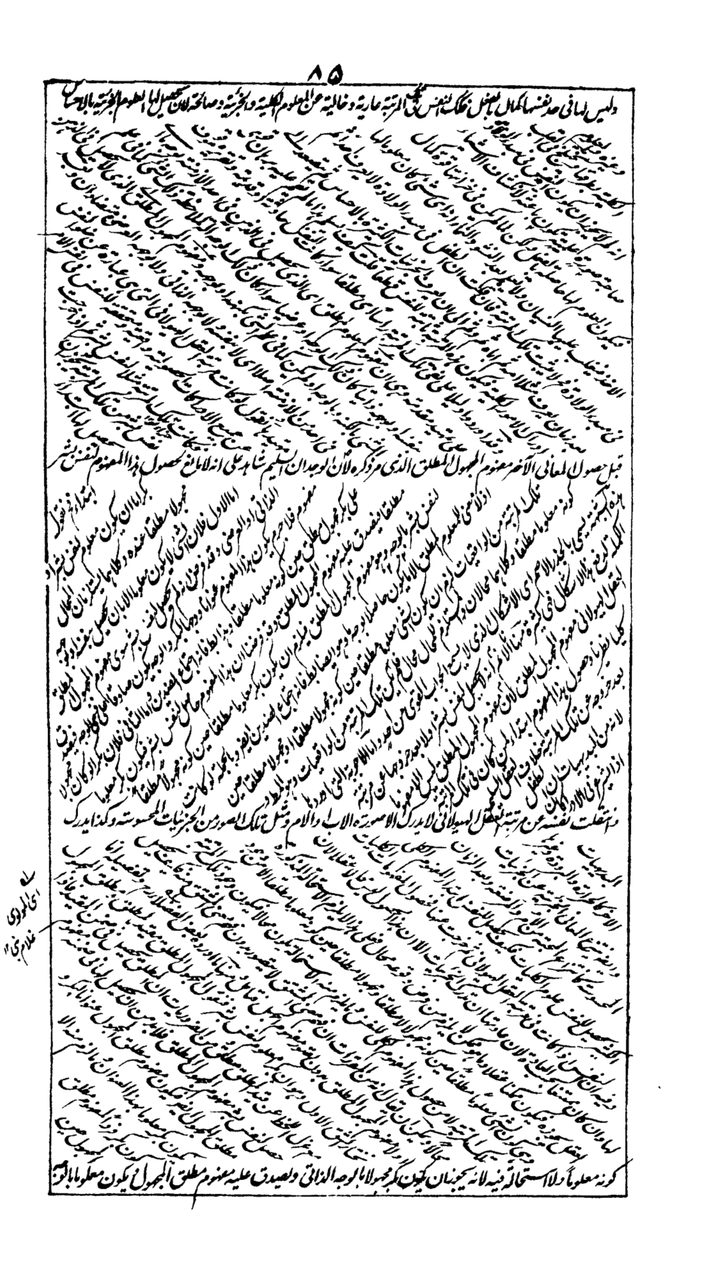


هذه الادراكات موجودة في زمانه قبل تعلق الزوال به فلزم ما هو المقصود من لزوم ادراكات غير متناهية على سبيل التعاقب في غير

الادراكات الحصولية نظرية كانت او بديهية مختصة بكون النفس حادثة والشاهد على هذا التخصيص احالة الحكماء استحالة التسلسل في الصور

هذا الادراك السابق قبل الولادة ... بالكل بطلا اما الاول فلان الادراك السابق على الولادة لو وجد لحصل الادراك حين الولادة

عند جميع الادراك الحصولية بالتعقل الهيولاني تشبيها لها بالهيولى الاولى اذ كما ان الهيولى الاولى قابلة صرفة مستعدة للكمالات



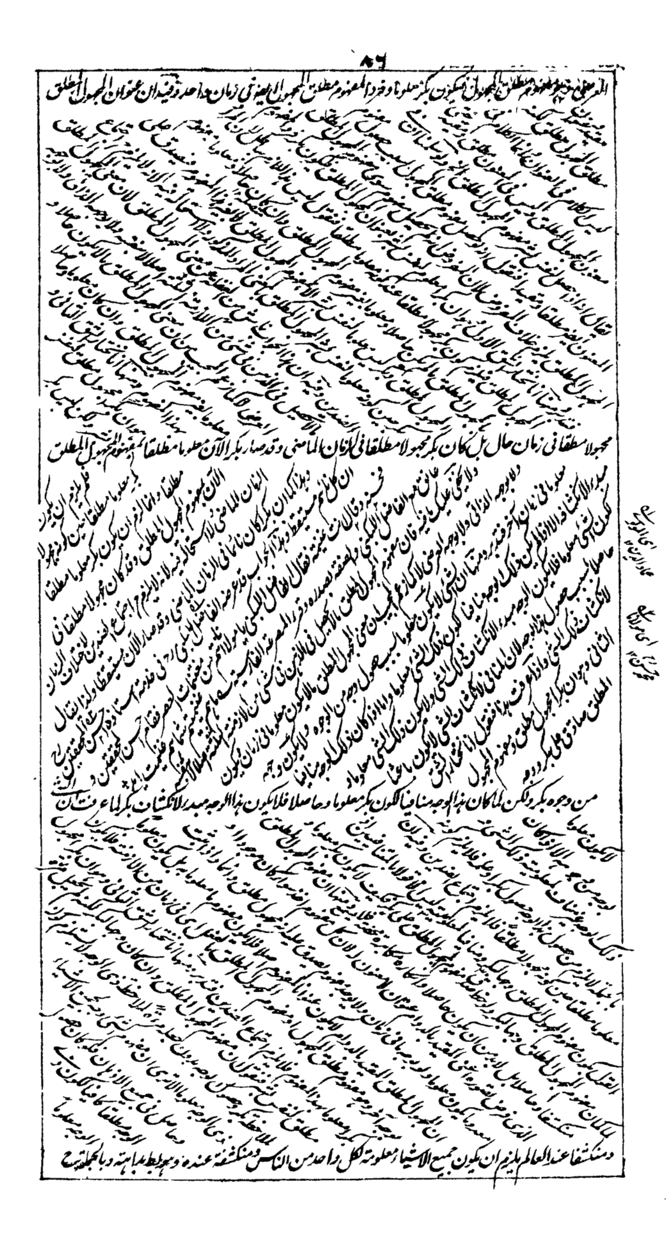
وليس لها في حد نفسها الكمال بالفعل فكذلك النفس في تلك المرتبة عارية وخالية عن العلوم الكلية والجزئية وصالحة لان تحصل لها العلوم الجزئية بالاحساس

قبل حصول المعاني الآخر مفهوم المجهول المطلق الذي مر ذكره لان الوجدان السليم شاهد على انه لا مانع لحصول هذا المفهوم للنفس بشرط

وانتقلت نفسه عن مرتبة العقل الهيولاني لا يدرك الا صورة الاب والام وشكل تلك الصور من الجزئيات المحسوسة وكذا يدرك

كونه معلوما ولا استحالة فيه لانه يجوز ان يكون زيد مجهولا بالوجه الذاتي ويصدق عليه مفهوم مطلق المجهول يكون معلوما بالوجه

ای المولوی غلام یحیی

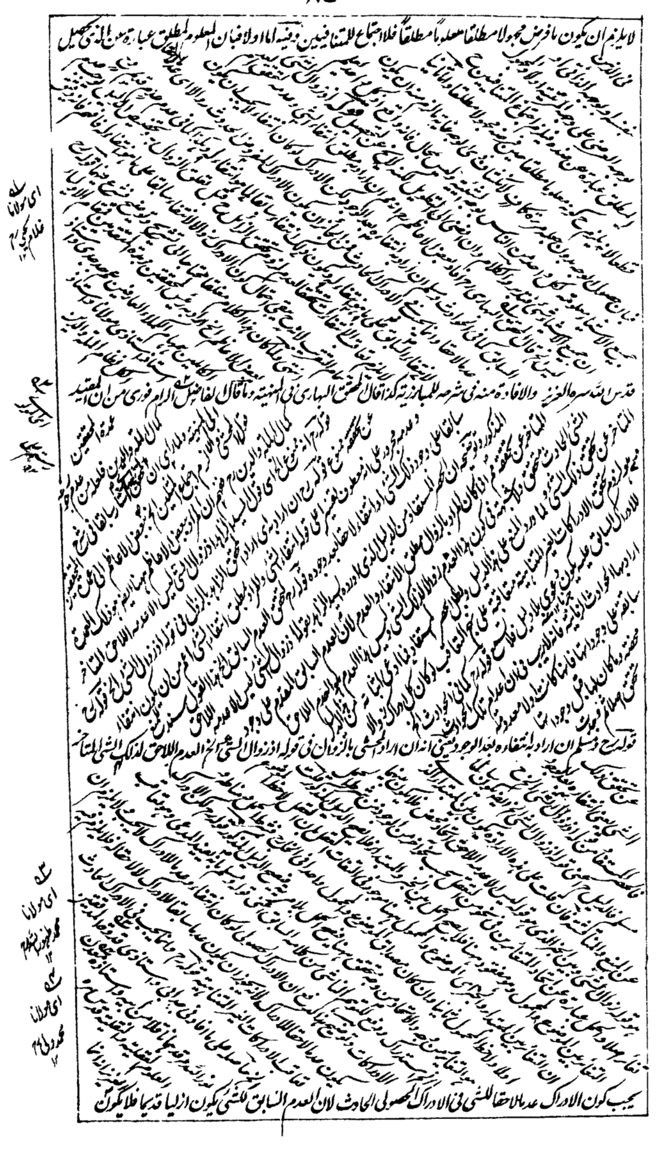


المعنى بمفهوم مطلق المجهول انما يكون بكونه معلوما وفرد المفهوم مطلق المجهول انما يعني في زمان واحد وفيه ان عنوان المجهول المطلق

مجهولا مطلقا في زمان حال بل كان بكر مجهولا مطلقا في الزمان الماضي وقد صار بكر الآن معلوما مطلقا بمفهوم المجهول المطلق

من وجوه بكر ولكن لما كان هذا الوجه منافيا لكون بكر معلوما وحاصلا فلا يكون هذا الوجه مبدء الانكشاف بكر لما عرفت ان

ومنكشفا عند العالم يلزم ان يكون جميع الاشياء معلومة لكل واحد من الناس ومنكشفة عنده وهو باطل بداهة وبالجملة يترجح

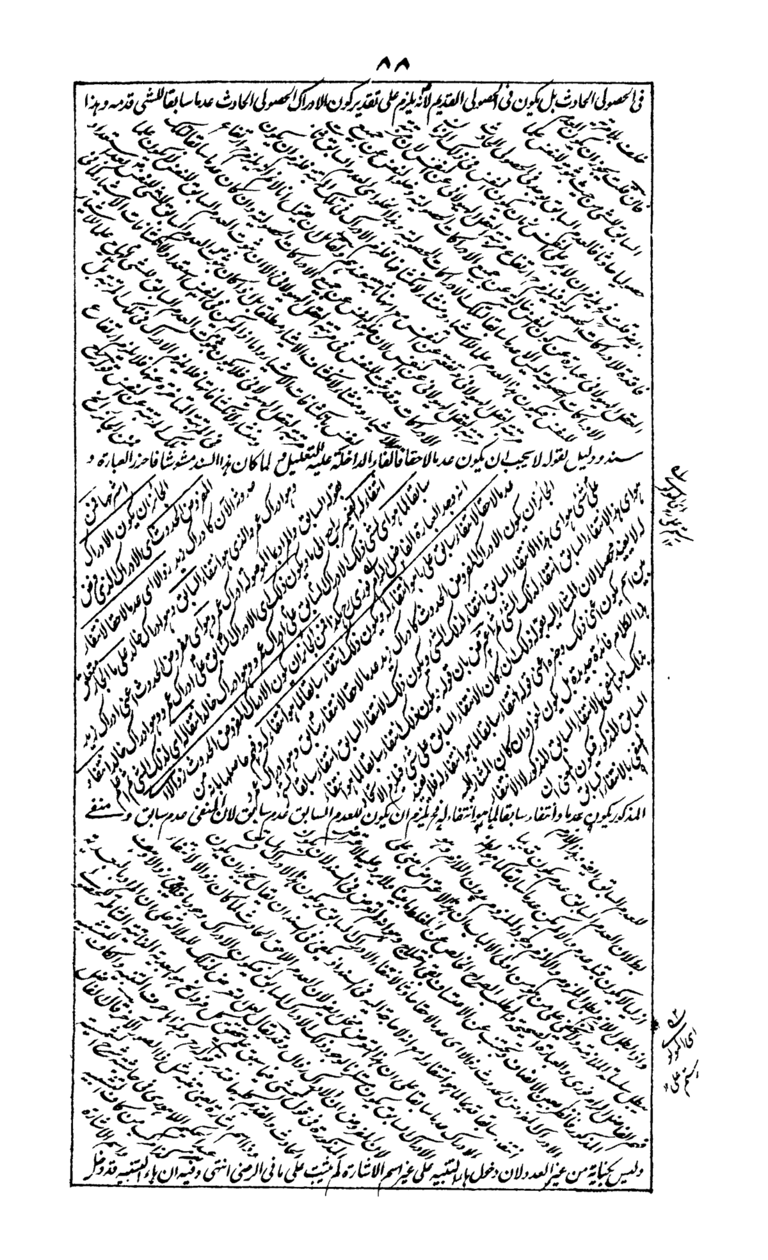


لا يلزم ان يكون ما فرض مجهولا مطلقا معلوما مطلقا فلا اجتماع للمتنافيين وفيه اما اولا فبان المعلوم المطلق عبارة عن الذي يحصل

قدس الله سره العزيز والافادة منه في شرحه للمبارزية كذا قال المحقق البهاري في المنهية وما قال الفاضل الرامفوري من ان المقيد

قوله رح وسلم ان اراد به انتفاءه بعد الوجود يعني انه ان اراد المحشي بالزوال في قوله اذ زوال الشيء الخ العدم اللاحق لذلك الشيء المتأخر

يجب كون الادراك عدما لاحقا للشيء في الادراك الحصولي الحادث لان العدم السابق للشيء يكون ازليا قديما فلا يكون آن



فی الحصولی الحادث بل یکون فی الحصولی القدیم لانہ یلزم علی تقدیر کون الادراک الحصولی الحادث عدما سابقا للشئ قدمہ وہذا

سند ودلیل لقولہ لا یجب ان یکون عدما لاحقا فالفاء الداخلۃ علیہ للتعلیل مع لما کان ہذا السند مشوشا فاحرز العبارۃ و

المذکور یکون عدما وانتفاء سابقا لما ہو انتفاؤہ فح یلزم ان یکون للعدم السابق عدم سابق لان المنفی عدم سابق و منفی

ولیس کنایۃ من غیر العدد لان دخول ہا التنبیہ علی غیر اسم الاشارۃ لم یثبت علی ما فی الرضی انتہی وفیہ ان ہا التنبیہ قد دخل

ههنا على غير اسم الاشارة وهو كاف التشبيه فتذكر قوله كما في عدم عدم قديم قال الفاضل الرام فوري رح العدم الاول مضاف

[illegible]

عن الانتفاء زوال او عدما لانتفاء سابقا على ما هو انتفاء له فلا يبطل كون الادراك زوالا مطلقا فلم يثبت المدعى وهو كون

[illegible]

قول صاحب المطارحات وقول المصنف فلا يدل قطعا على ان المراد بالعلم المتجدد والمقسم الحصولي الحادث لانه يحتمل ان يكون المراد

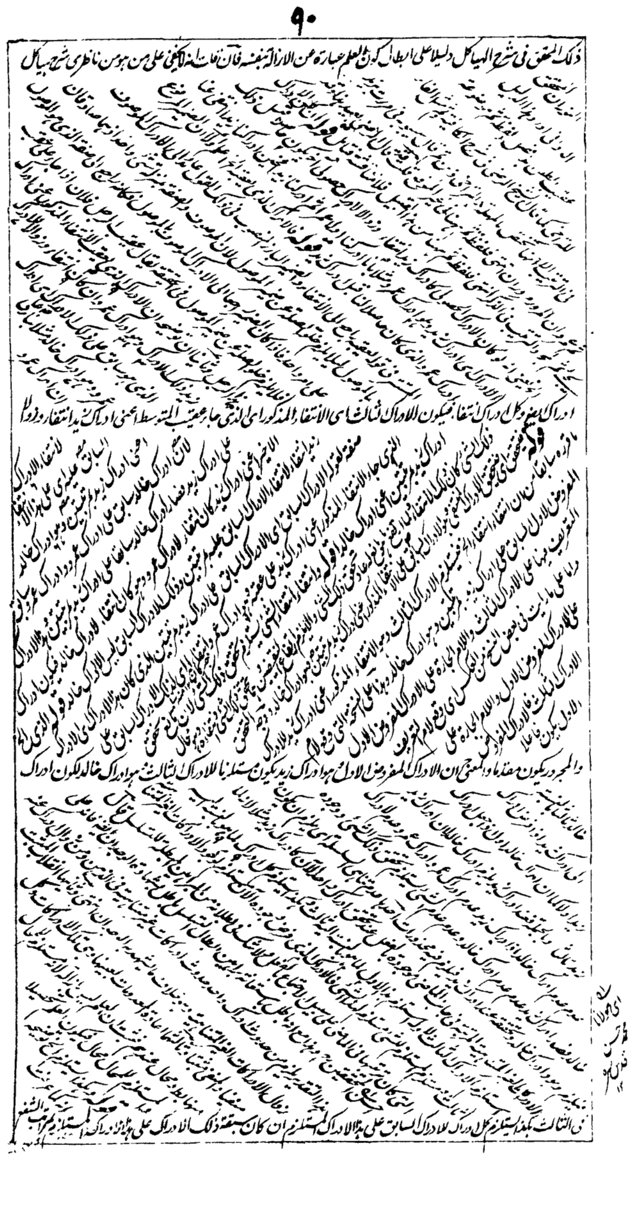
[illegible]

قوله ثم قال هذا المحقق اي يعني ان المحقق الدواني رح قد طعن اولا على صاحب المطارحات بانه ترك ما هو الاولى ثم اورد

اي المولوي رستم علي

اي المولوي رفيع الدين الدهلوي

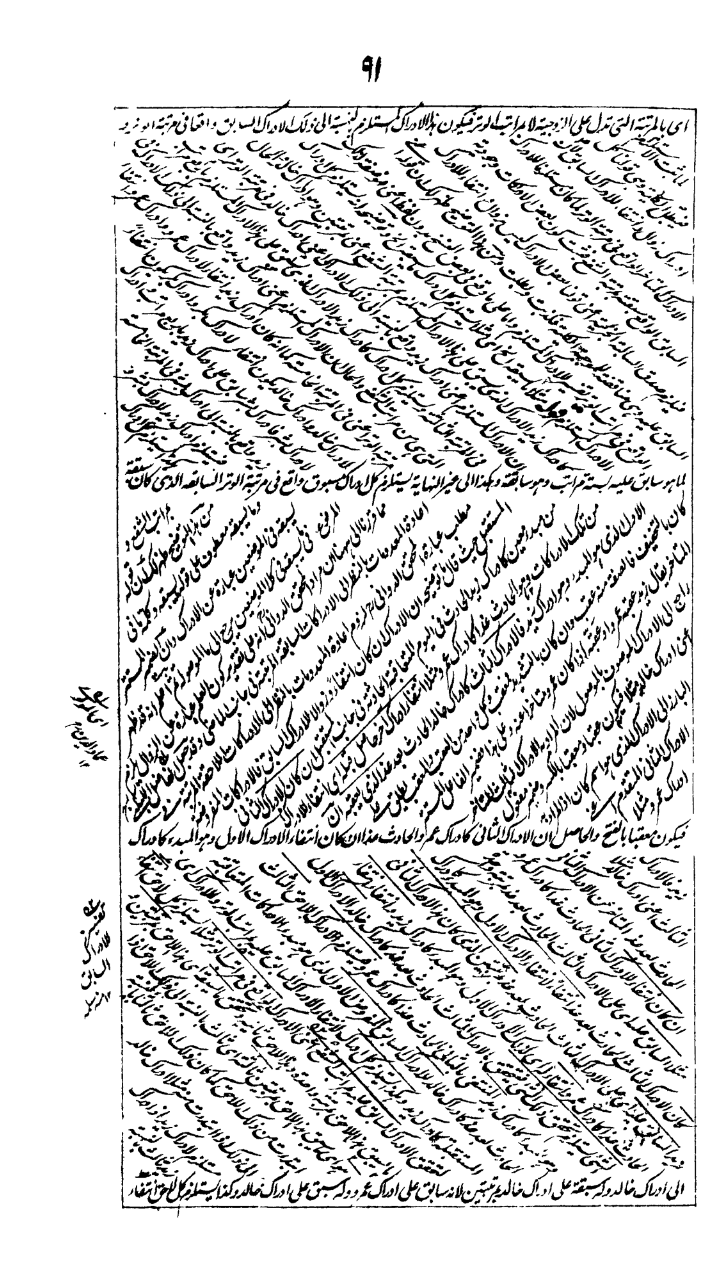
ذلك المحقق في شرح الهياكل دليلا على ابطال كون العلم عبارة عن الارتسام بنفسه فان قلت انه لا يخفى على من هو من ناظري شرح هياكل



ادراك ايضا وكل ادراك انتفاء فيكون الادراك الثالث اي الانتفاء المذكور اي الذي جاء عقيب المتوسط اعني ادراك زيد انتفاء وزوال

والمجرور يكون معدوما والمعنى ان الادراك المفروض الاول هو ادراك زيد يكون مستلزما للادراك الثالث هو ادراك خالد لكون ادراك

في الثالث بلا استلزم كل ادراك للادراك السابق على هذا الادراك المستلزم ان كان سبقه ذلك الادراك على هذا ادراكه المستلزم مرتب الشيء

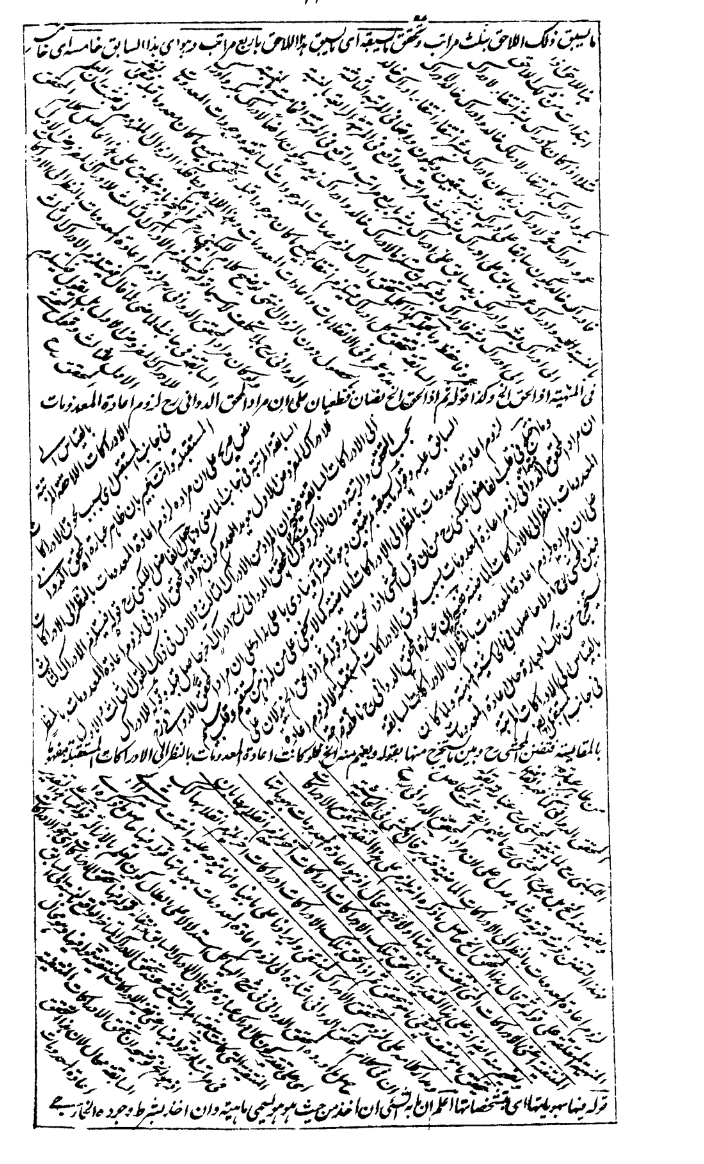


اى بالمرتبة التى تدل على الزوجية لامراتب الوتر فيكون هذا الادراك مستلزم بالنسبة الى ذلك لادراك السابق واقعا فى مرتبة او زيد

لما هو سابق عليه بستة مراتب وهو سابقه وهكذا الى غير النهاية يستلزم كل ادراك مسبوق واقع فى مرتبة الوتر السابقة الذى كان سبقه

فيكون معقبا بالفتح والحاصل ان الادراك الثانى كادراك عمرو الحادث مذ ان كان انتفاء الادراك الاول وهو المبدء كادراك

الى ادراك خالد ولكه سبقة على ادراك خالد بمرتبتين لانه سابق على ادراك عمرو وله سبق على ادراك خالد وكذا يستلزم كل لاحق انتفاء

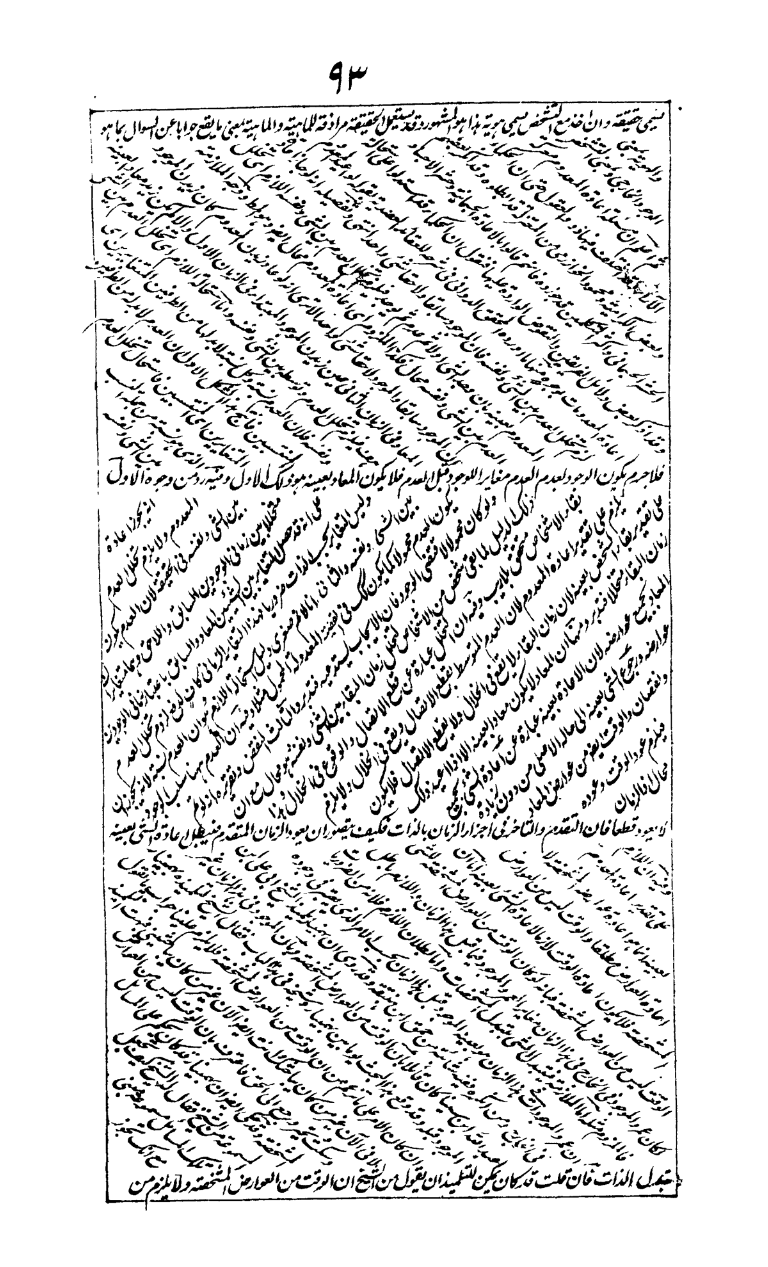


ما يسبق ذلك اللاحق بثلث مراتب وتحقق ما يسبقه اي ما يسبق هذا اللاحق باربع مراتب وهو اي هذا السابق خامسة اي خا

في المنهية اذ الحق الخ وكذا قوله ثم اذ الحق الخ نصان قطعيان على ان مراد المحقق الدواني رح لزوم اعادة المعدومات

بالمقايسة فتفطن للمحشي رح وبين ما تخرج منها بقوله ويعلم منه الخ فلو كانت اعادة المعدومات بالنظر الى الادراكات المستقبلة مفهوما

قوله فيها سهو بل فيها اي في تشخصاتها اعلم ان الماهية اي ان اخذت من حيث هو هو تسمى ماهية وان اخذت بشرط وجوده الخارجي



يسمى حقيقة وان اخذ مع التشخص يسمى هوية هذا هو المشهور وقد يستعمل الحقيقة مرادفة للماهية والماهية بمعنى ما يقع جوابا عن السؤال بما هو

فلا جرم يكون الوجود والعدم العدم مغاير الوجود قبل العدم فلا يكون المعاد بعينه هو ذلك الاول وفيه رد من وجوه الاول

لا يعود قطعا فان التقدم والتاخر في اجزاء الزمان بالذات فكيف يتصور ان يعود الزمان المتقدم متاخرا فبطل اعادة الشيء بعينه

تبدل الذات فان قلت قد كان يمكن للتلميذ ان يقول من الشيخ ان الوقت من العوارض المشخصة ولا يلزم من

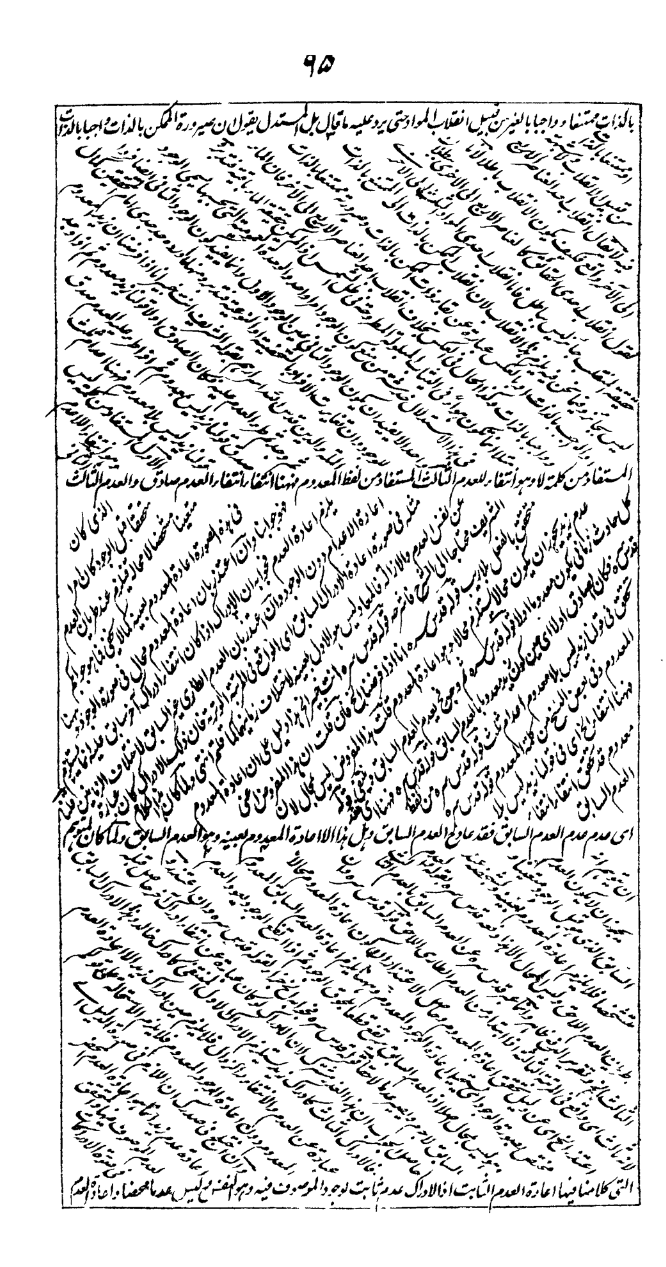


كون الوقت من العوارض المشخصة اى يتبدل الشخص بتبدله لان العوارض المشخصة عبارة عن مميزات الشخص ومميزات الشخص اخر

وان كانا متحدين فى الماهية فلا يلزم الاثنينية بدون التمايز فلا يلزم الاستحالة فتدبر ومنها انه لو جاز اعادة المعدوم بعينه

مثلا وجب ان ينقلب احدى المواد الثلث التى هى الوجوب والامكان والامتناع وهو الامكان الى الاخرى وهو الامتناع

[illegible] سند باب اثبات الواجب بل عليه [illegible] الايجاد والتكوين انتهى لعله [illegible] لان المستدل لا يقول ان [illegible]

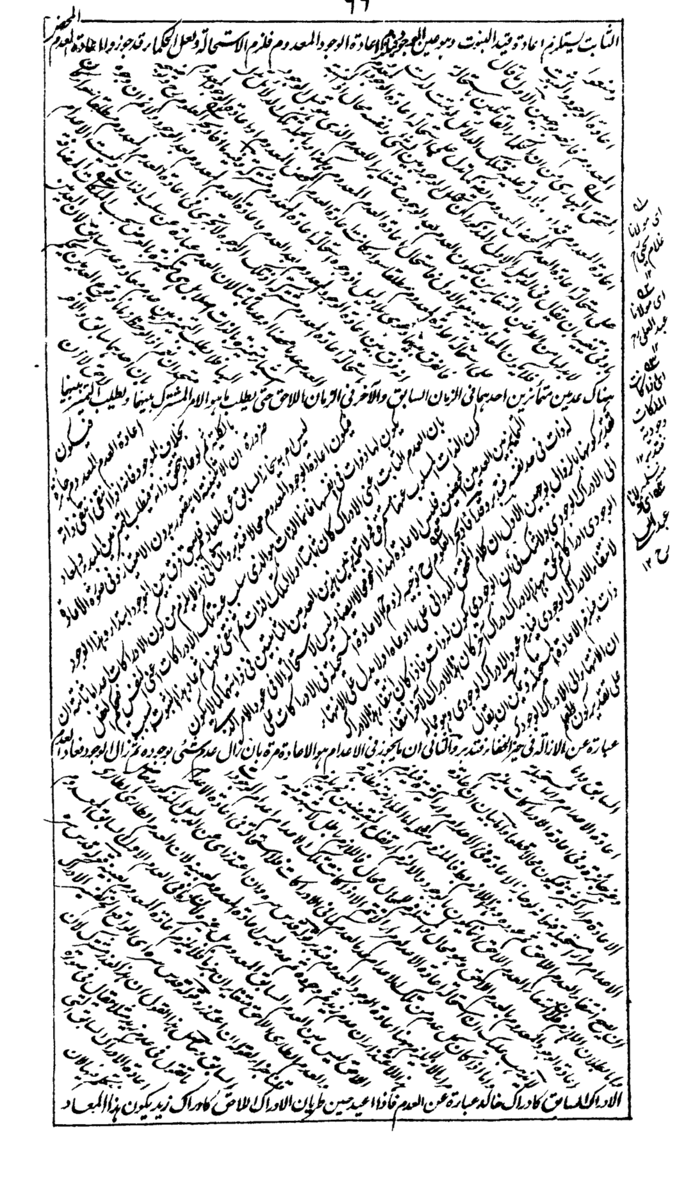


بالذات ممتنعا وواجبا بالغير من قبيل انقلاب المواد حتى يرد عليه ما قال بل المستدل يقول ان صيرورة الممكن بالذات واجبا بالذات

المستفاد من كلمة لا وهو انتفاء للعدم الثالث المستفاد من لفظ المعدوم فههنا انتفاء انتفاء العدم صادق والعدم الثالث

اى عدم عدم العدم السابق فقد عاد العدم السابق وهل هذا الا اعادة المعدوم بعينه وهو العدم السابق ولما كان المتوهم

التى كلامنا فيها اعادة العدم الثابت اذ الادراک عدم ثابت لوجود الموصوف فيه وهو النفس وليس عدما محضا واعادة العدم

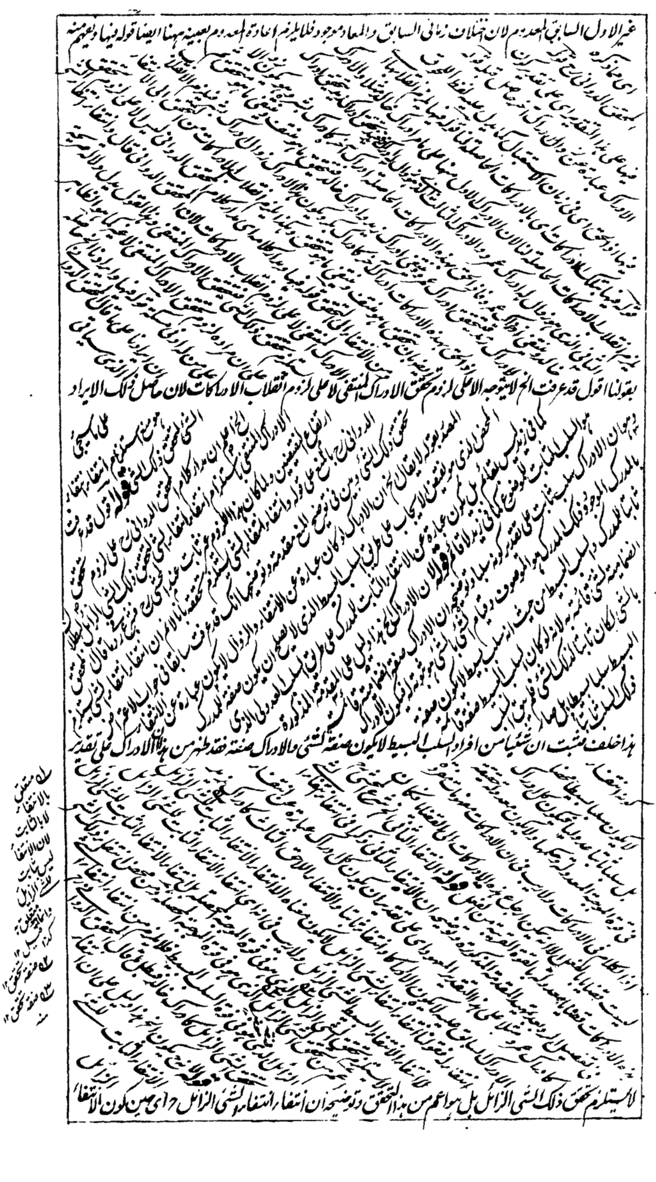


الثابت يستلزم اعادة قيد الثبوت وهو حين العدم فيلزم اعادة الوجود المعدوم فلزم الاستحالة ولعل الحكماء قد جوزوا اعادة العدم المحض

هناك عدمين متمائزين احدهما في الزمان السابق والآخر في الزمان اللاحق حتى يطلب ما هو الامر المشترك بينهما ويطلب التميز بينهما

عبارة عن الازالة في حيز الخفاء فتدبر والثاني ان ما يجوز في الاعدام هو الاعادة مرة بان زال عدم شيء بوجوده ثم زال الوجود فعاد العدم

الادراك السابق كادراك خالد عبارة عن العدم فاذا اعيد حين طريان الادراك اللاحق كادراك زيد يكون هذا المعاد



غير الاول السابق المعدوم لان اختلاف زماني السابق والمعاد موجود فلا يلزم اعادة المعدوم بعينه مهنا ايضا قوله فيها وفيهم منه

بقولنا اقول قد عرفت انه لا يتوجه الاعلى لزوم تحقق الادراك المنتفي لا على لزوم انقلاب الادراكات لان حاصل ذلك الايراد

هذا خلف فثبت ان شيئا من افراد السلب البسيط لا يكون صفة للشئ والادراك صفة فقد ظهر من هذا ان الادراك على تقدير

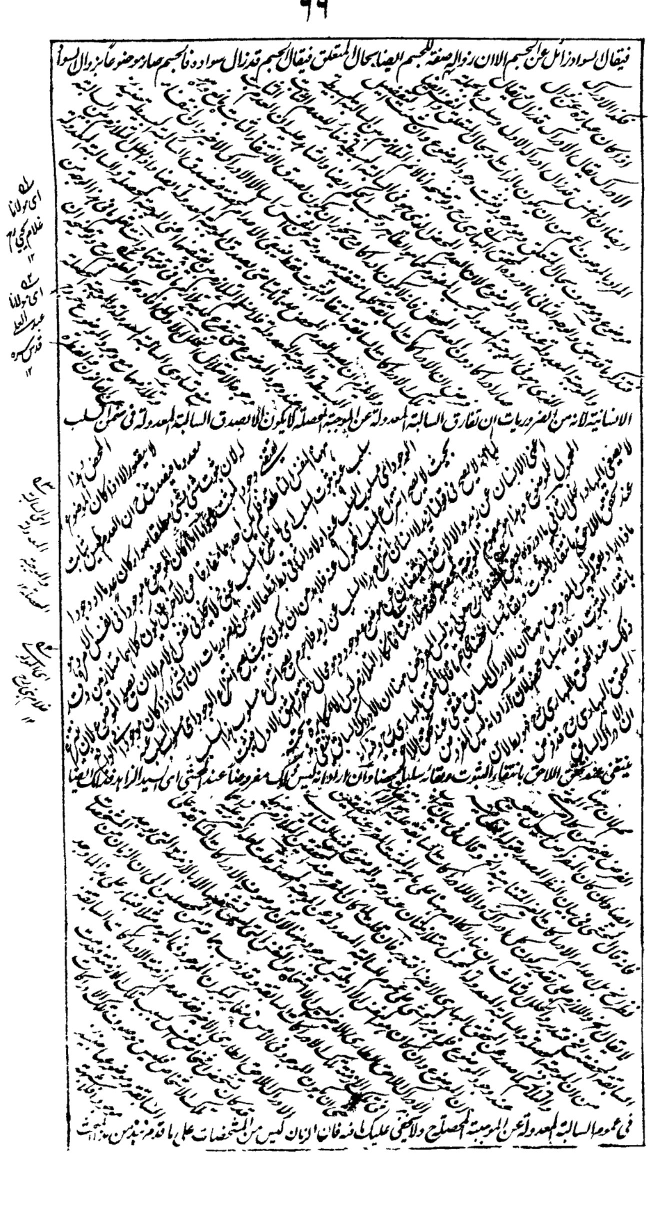
لا يستلزم تحقق ذلك الشئ الزائل بل هو اعم من هذا التحقق وتوضيحه ان انتفاء انتفاء الشئ الزائل ح اي حين كون الانتفاء

الثاني في انتفاء انتفاء الشيء انتفاء ثابتا يكون في قوة السالبة المعدولة المحمول وفي حكمها اي النفي ههنا وارد على النفي الثابت كما يكون النفي

وهو معدوم كما فرضنا فلا يثبت له شيء من القعود وعدم القعود فح يقال زيد ليس بقاعد وهذه هي السالبة البسيطة التي فيها

محض بل في كل مرتبة انتفاء ثابت فلا يصدق سالبة معدولة ههنا بل يصدق في المرتبة الثالثة النفس لا مدركة بادراك خالد وهذه

وهي النفس الناطقة من قبيل صفة الشيء بحال متعلقه الا ترى ان السواد اذا زال عن الجسم فزوال ذلك السواد صفة له بالذات



فيقال السواد زائل عن الجسم الآن بزواله صفة للجسم ايضا بحال المتعلق فيقال الجسم قد زال سواده فالجسم صار موضوعا لزوال السواد

الانسانية لانه من الضروريات ان تفارق السالبة المعدولة عن الموجبة المحصلة لا يكون الا بصدق السالبة المعدولة في ضمن السلب

ينبغي [illegible] اللاحق بانتفاء الثبوت ومقارنه سلبا [illegible] وان اراد انه ليس [illegible] عند المحشي اي السيد الزاهد فذلك ايضا

في عموم السالبة المعدولة عن الموجبة المحصلة ولا يخفى عليك ما فيه فان الزمان ليس من المشخصات على ما قدم [illegible]

قوله ثم اقول الخ یعنی بعد رد ما قال المحقق الدوانی رح فی ابطال کون العلم عبارة عن زوال لادراک السابق اقول من عند نفسه

ادراک لا یکون انتفاء لسابقه لانه یبطل کون کل ادراک انتفاء لسابقه فلا بد من ان یکون بازاء کل من تلک الادراکات الحاصلة

الحاصلة للنفس فی الزمان السابق ای الزمان الماضی واذا بطل اللازم بطل الملزوم وهو کون العلم عبارة عن الزوال ثم العلم انه

زمانه الصبی کما لا یخفی فحینئذ لا یستقیم قول المحشی ... الخ ... الملازمة التی ... المحقق رح من غیر دلیل

والحدثية الثانية ان تزايد العلوم يوما فيوما لا يدل الا على ان يكون مجموع ادراكات زمان الصبى وادراكات زمان الشباب زائدة

سن الكهولة واما بطلان اللازم فلان تزايد العلوم يوما فيوما يدل على خلاف ما لزم منهما من المساوات وزيادة السابقة فانه يدل

ان المراد بالزمان السابق زمان لا يكون الملكة فيه حاصلة والمراد بالزمان اللاحق زمان حصول الملكة فعلى هذا التقدير يكون حاصل

الحاصلة فيه ادراكات زائدة على عشرة كما يظهر بالرجوع الى الوجدان ولا يذهب عليك ما في هذا الحاصل اما اولا فبان كل ادراك

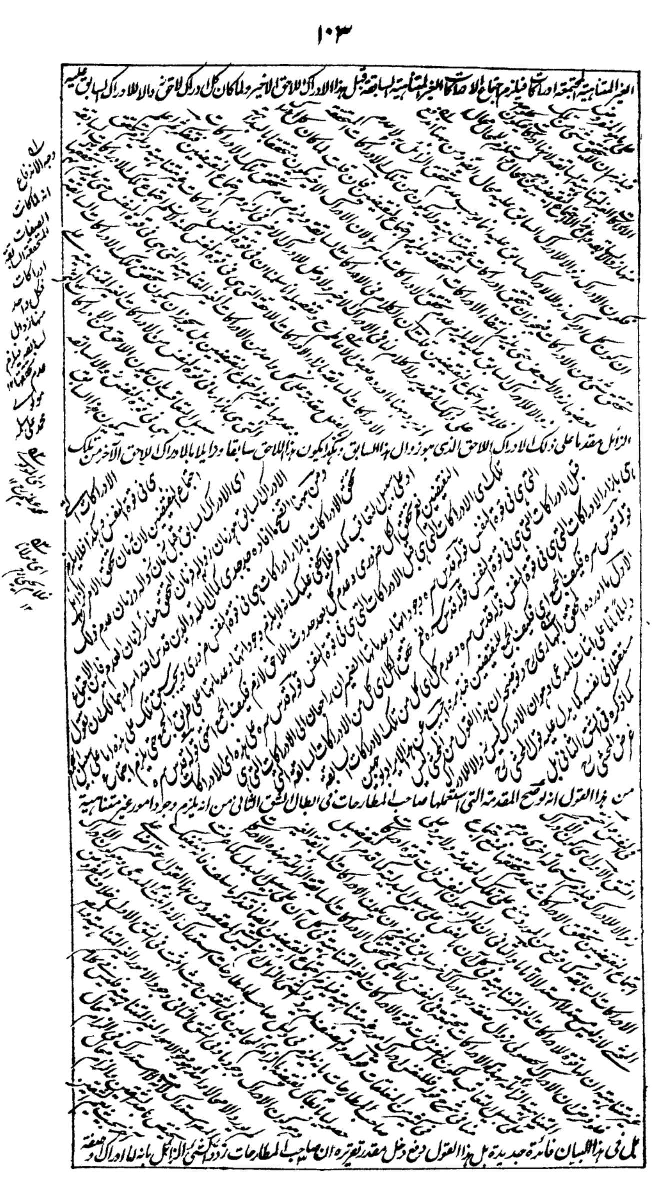


من ادراكات زمان الملكة تسمى الادراك لا بل يكون بازائه ادراك من ادراكات ذلك الزمان لا من ادراكات الزمان الذي

اعني الادراكات الموجودة في الزمان اللاحق كاليوم تكون على سبيل الاجتماع فيكون الادراكات اللاحقة زائدة على الادراكات السابقة

اللاحقة فان قيل ان الادراك زوال وانتفاء مطلق لنفس الادراك لا مخصوص بزمان ومحل قلت على هذا يبطل الحصر في المستغرق اذ

النفس على ما تقدم ولما كان الادراك زوال الصفة مخصوصة هو ادراك آخر حاصل قبله كما هو المفروض في الشق الاول فيكون تلك الصفات



الغير المتناهية المجتمعة ادراكاتها فيلزم اجتماع الادراكات الغير المتناهية السابقة قبل هذا الادراك اللاحق الاخير ولما كان كل ادراك لاحق زوالا للادراك السابق عليه

الزائل مقدما على ذلك الادراك اللاحق الذي هو زوال هذا السابق وهكذا يكون هذا اللاحق سابقا وزائلا بالادراك اللاحق الآخر من تلك

من هذا القول انه لو صح المقدمة التي استعملها صاحب المطارحات في ابطال الشق الثاني من انه يلزم وجود امور غير متناهية

بل في هذا البيان فائدة جديدة بل هذا القول دفع دخل مقدر تقريره ان صاحب المطارحات زعم ان الشق الآخر باطل بانه لما ادراك وصفه



نعم اورد ذلك وابطل كل الشقين الترديد الشق الاول منهما بلزوم استحالة مختصة بالشق الثاني منهما بلزوم استحالة تعم الشقين فاثبت المدعى بعد

عام وتمام غير محتاج الى التاويل فتامل ومما يجب ان يعلم انه لما ادعى المصنف سابقا ان الزائل عند العلم بهذا اي بزيد مثلا غير الزائل

واحد ولا يمكن له زوالان لا على طريق الجمع ولا على طريق التعاقب فنقول اما الاول فلما افاده بعض المحققين ح وهو ان الزوا

زوالان سواء كانا مجتمعين او متعاقبين في زمانين لزم بطلان الحصر العقلي بين الشي وسلبه اي نقيضه والثاني باطل بالضرورة

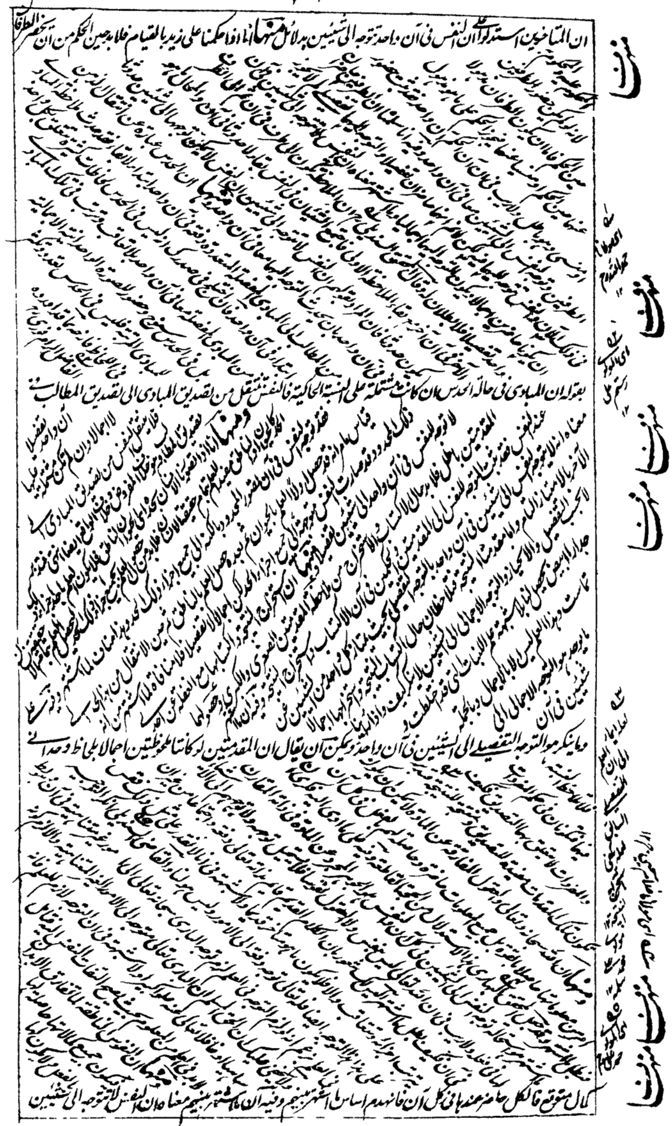
فالمقدم مسلم اما الملازمة فلانه يجوز ان يكون ذلك الشي مسلوبا بالسلب آخر وزائلا بزوال آخر ممتاز عن الزوال الاول فيجوز رفع الانسان

قوله فيها اذ على هذا التقدير الخ علة لقوله لا نتوهم وتوضيحه ان الاستدلال بان الزائل له واحد ليس له الا زوال واحد ليس مع غنا بصورة

بذلك اى عمرو مثلا احد وثانى آن واحد وان كانا مجامعين بحار يعنى انه ليس انما احدث فى النفس فى آن علم زيد مثلا فهى بذلك لا

هو المحاط بادراك العقل لا يتبدل واما هو حاصل فى الخيال فينقلب فثبت التغاير بين العلم الخيالى والعلم العقلى وثانيا

سله اى مولانا رفيع الدين الدهلوى ٢
سله اى ان الزائل الواحد ليس له الا زوال واحد

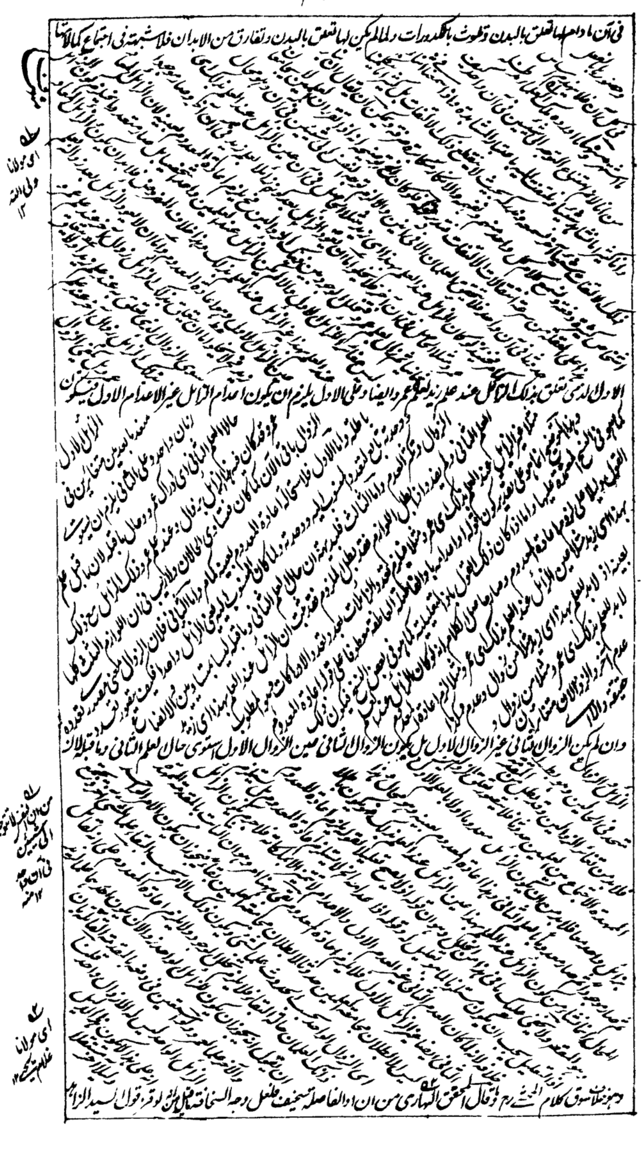


ان المتأخرين استدلوا على ان النفس في آن واحد تتوجه الى شيئين بدلائل منها انا اذا حكمنا على زيد بالقيام فلا بد حين الحكم من ان تحضر الطرفان

بقوله ان المبادي في حالة الحدس ان كانت مشتملة على النسبة الحاكية فالنفس تنتقل من التصديق المبادي الى التصديق المطالب

وما ينكر هو التوجه التفصيلي الى الشيئين في آن واحد ويمكن ان يقال ان المقدمتين لو كانتا ملحوظتين اجمالا بلحاظ وحداني

كمال المتوقع فالكل حاضر عنده في كل آن فانهدم اساس ما اشتهر بينهم وفيه ان ما اشتهر بينهم معناه ان النفس لا تتوجه الى الشيئين

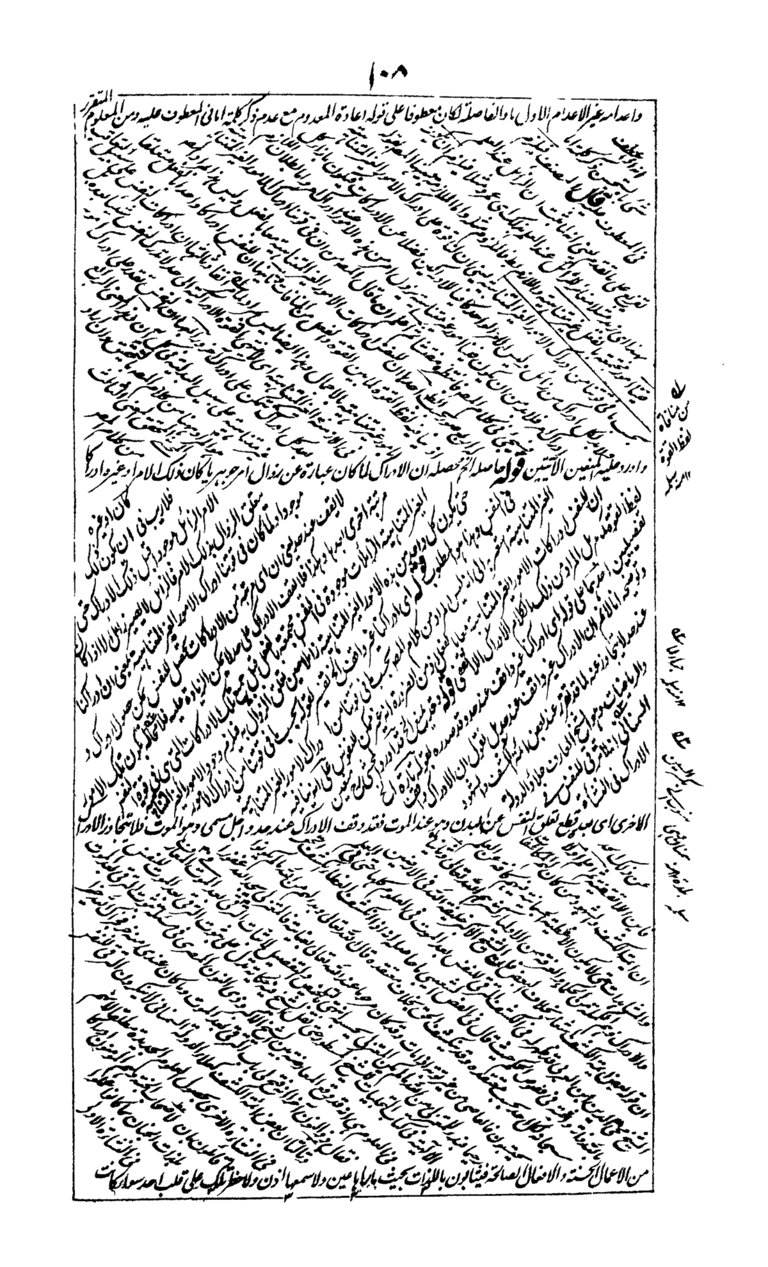


في الآن ما دام لها تعلق بالبدن وتلوث بالكدورات ولما لم يكن لها تعلق بالبدن وتفارق من الابدان فلا شبهة في اجتماع كمالاتها

الاول الذي تعلق بذلك الآن كل عند علم زيد بقيام عمرو ايضا وعلى الاول يلزم ان يكون انعدام الزائل غير الانعدام الاول فيكون

وان لم يكن الزوال الثاني غير الزوال الاول بل يكون الزوال الثاني عين الزوال الاول استوى حال العلم الثاني قبل الآن

وهذا مثلا سوق كلام المحشي ره وقال المحقق … الفاصلة سخيف … وجه …

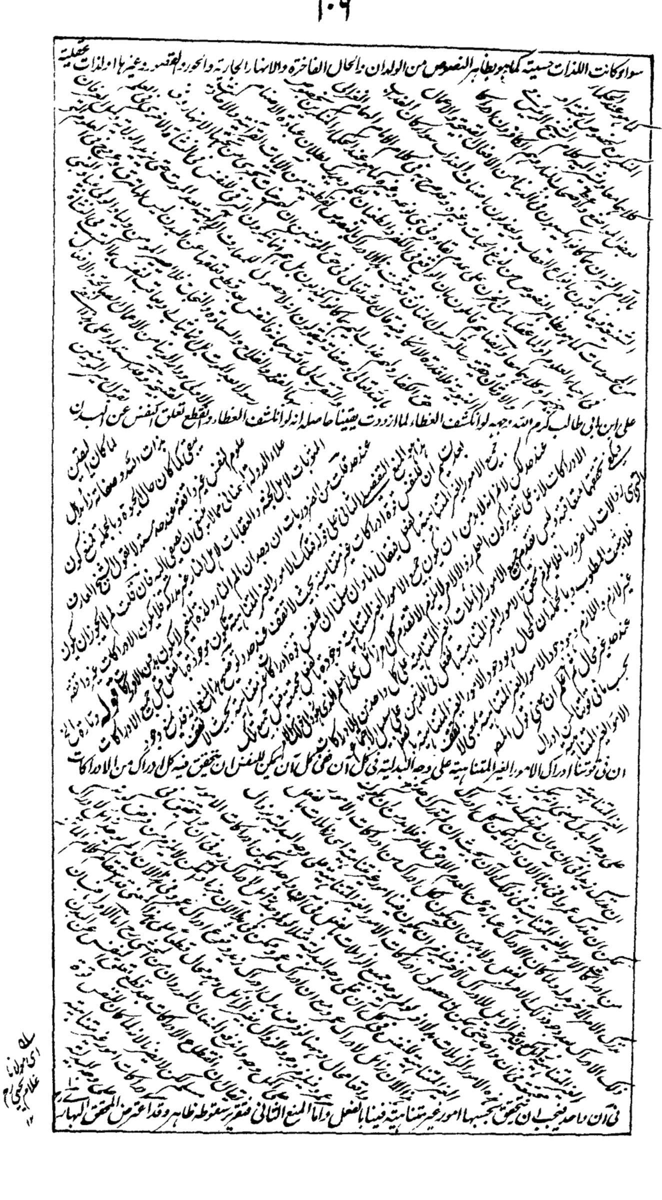


واعدام غير الاعدام الاول بل والفاصلة لكان معطوفا على قوله اعادة المعدوم مع عدم ذكر كلمة اما في المعطوف عليه ومن المعلوم المتقرر

وارد عليه المنفيين الآتيين قوله حاصله انه محصله ان الادراك لما كان عبارة عن زوال امر حجب يا كان ذلك لامر او غيره ادراكا

الاخرى اي بعد قطع تعلق النفس عن البدن وهو عند الموت فعند وقت الادراك عند حد واجل مسمى وهو الموت فلا يتجاوز الادراك

من الاعمال الحسنة والافعال الصالحة فيتابون باللذات بحيث مارءاها عين ولا سمعها اذن ولا خطر ذلك على قلب احد سواكانت



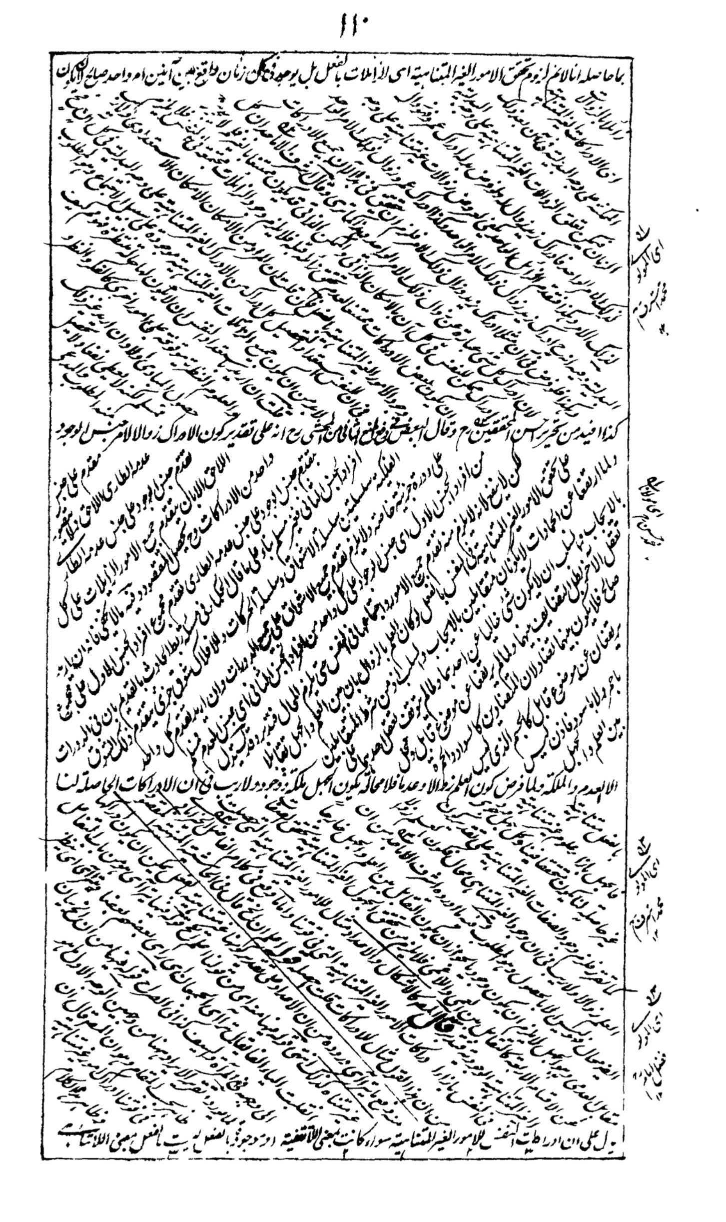
سواء كانت اللذات حسية كما هو بظاهر النصوص من الولدان والحال الفاخرة والانهار الجارية والحور والقصور وغيرها او لذات عقلية

على ابن ابى طالب كرم الله وجهه لو انكشف الغطاء لما ازددت يقينا حاصله انه لو انكشف الغطاء وانقطع تعلق النفس عن البدن

ان فى وسعنا ادراك الامور الغير المتناهية على وجه البدلية فى كل آن فمعنى كل آن امكن للنفس ان يتحقق فيه كل ادراك من الادراكات

فى آن واحد فيجب ان يتحقق بحسبها امور غير متناهية فينا بالفعل واما المنع الثانى فتقريره سقوطه ظاهر وقد اعترض المحقق البهارى

سلمه
اى مولانا غلام يحيى رح
١٢



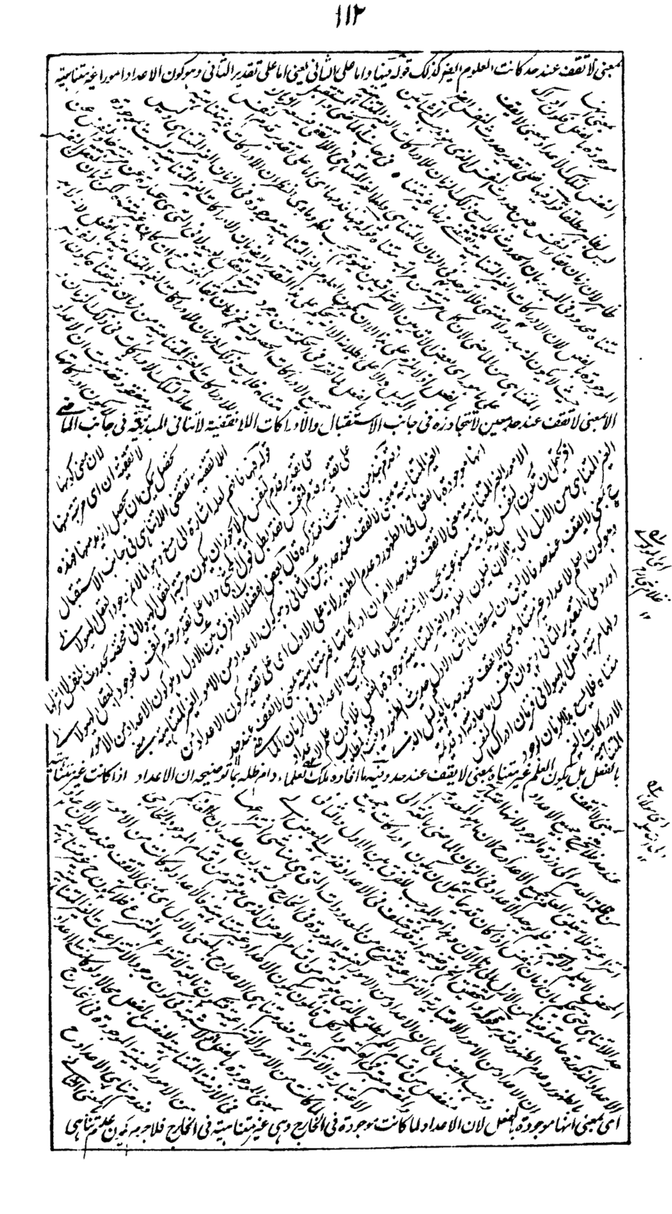
بالجملة انا لا نم لزوم تحقق الامور الغير المتناهية اى الالتفات بالفعل بل يوجد في كل زمان ما يقع فيه آنين ام واحد صالح لان يكون

كذا افيد من تحرير استاد المحققين ره وقال البعض في دفع المنع الثاني من المحشي ره انه على تقدير كون الادراك زوال الامر من جنس الوجود

الا العدم والملكة ولما فرض كون العلم زوالا وعدما فلا محالة يكون الجهل ملكة وجودية ولا ريب في ان الادراكات الحاصلة لنا

يدل على ان ادراكات النفس للامور الغير المتناهية سواء كانت بمعنى الالتفات او موجودة بالفعل ليست بالفعل بمعنى الالتفات





المعنى انا لا نقف عند حد كانت العلوم الغير كذلك قوله فيها واما على الثاني يعني اما على تقدير الثاني وهو كون الاعداد امورا غير متناهية

الا بمعنى لا نقف عند حد معين لا نتجاوزه في جانب الاستقبال والادراكات اللانقفية لا تنافي المتناهية في جانب الماضي

بالفعل بل يكون العلم غير متناه بمعنى لا نقف عند حد وفيه ما افاده ملك العلماء دام ظله بانه توضيحه ان الاعداد اذا كانت غير متناهية

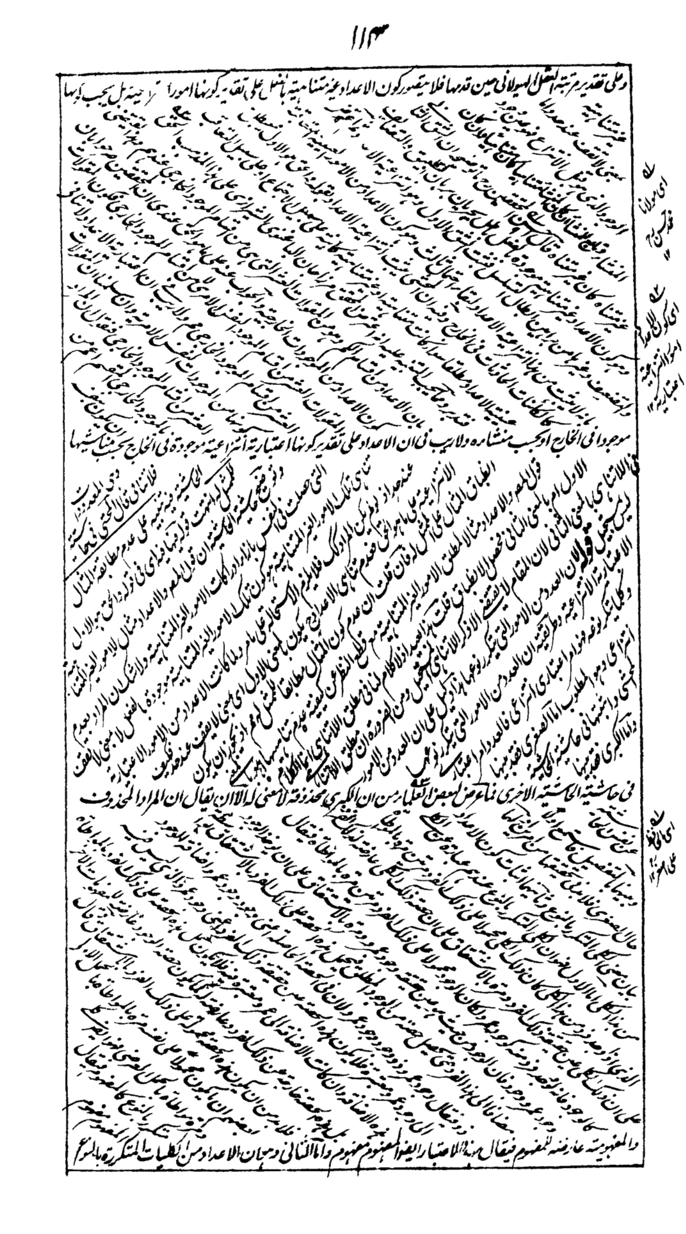
اي بمعنى انها موجودة بالفعل لان الاعداد لما كانت موجودة في الخارج وهي غير متناهية في الخارج فلا جرم يلزم عدم تناهي

تناهي الاعداد بمعنى وجود تلك الاعداد بالفعل في الخارج واعترض ههنا بوجهين الاول ان ما تعاقب لا يختص بالامور

المتعاقبة فلم لم يبين المحشي حال الاعداد على هذا التقدير ام بعدم تناهيها بالمعنى الثاني او بالمعنى الاول مع انه لا بد من بيانه ايضا فان قلت

بنوعه وشخصه اذ العالم على تقدير كون المعدودات غير متناهية على التعاقب يكون باقيا في ضمن المعدودات الغير المتناهية

من الامور الغير المتناهية بالفعل لا يتصور الا في الازمنة الغير المتناهية والازمنة الغير المتناهية لا تتصور على تقدير حدوث النفس

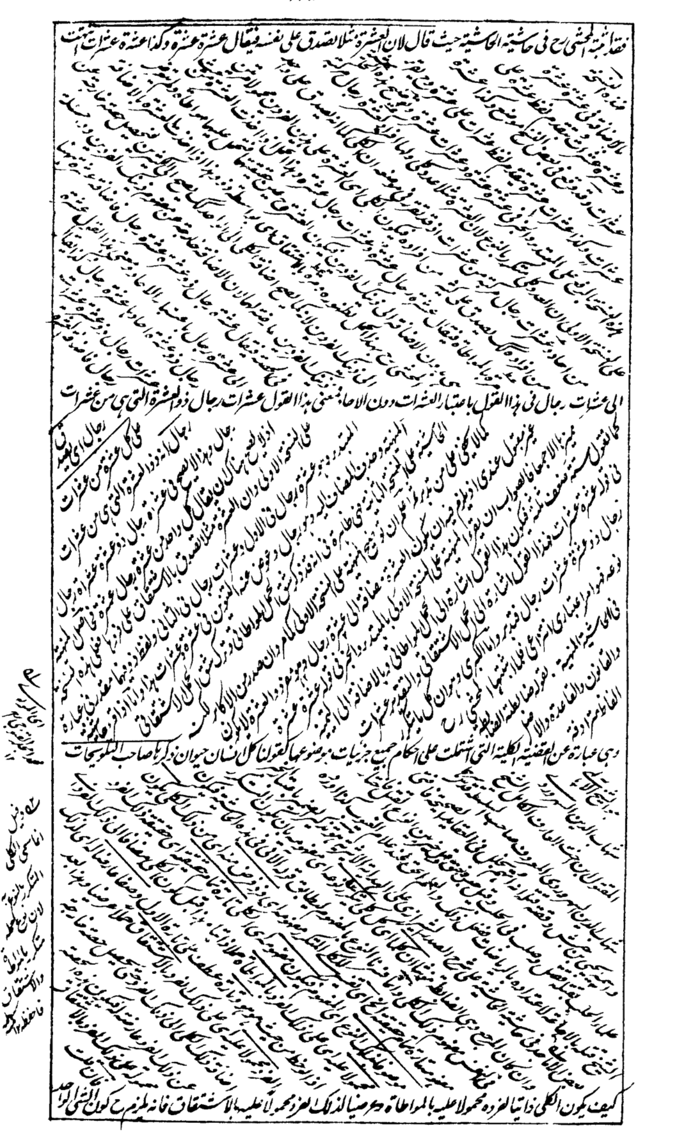


وعلى تقدير مرتبة العقل الهيولاني حين قدمها فلا يتصور كون الاعداد غير متناهية بالفعل على تقدير كونها امورا انتزاعية بل يجب كونها

موجودا في الخارج او يجب منشأه ولا ريب في ان الاعداد على تقدير كونها اعتبارية انتزاعية موجودة في الخارج بحسب منشأيتها

في حاشية الحاشية الاخرى فما عرض لبعض الفضلاء من ان الكبرى محذوفة لا معنى له الا ان يقال ان المراد المحذوف

والمفهومية عارضة للمفهوم فيقال هذا الاعتبار ايضا مفهوم مفهوم واما الثاني وهو بيان ان الاعداد من الكليات المتكثرة بالنوع

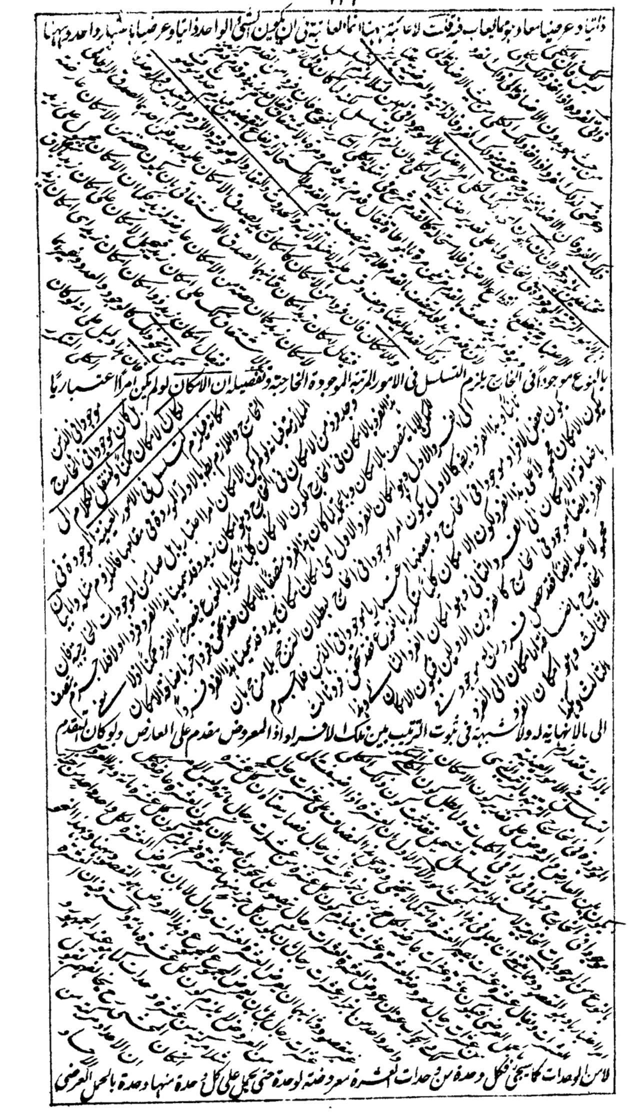


فقد اثبته المحشي رح في حاشية الحاشية حيث قال لان العشرة مثلا تصدق على نفسه فيقال عشرة عشرة وكذا عشرة عشرات

الى عشرات رجال في هذا القول باعتبار العشرات دون الاحاد فمعنى هذا القول عشرات رجال ذو العشرة التي هي من عشرات

وهي عبارة عن القضية الكلية التي اشتملت على احكام جميع جزئيات موضوعها كقولنا كل انسان حيوان ذكرها صاحب التلويحات

كيف يكون الكلي ذاتيا لفرده محمولا عليه بالمواطاة وعرضيا لذلك الفرد محمولا عليه بالاشتقاق فانه يلزم ح كون الشي الواحد

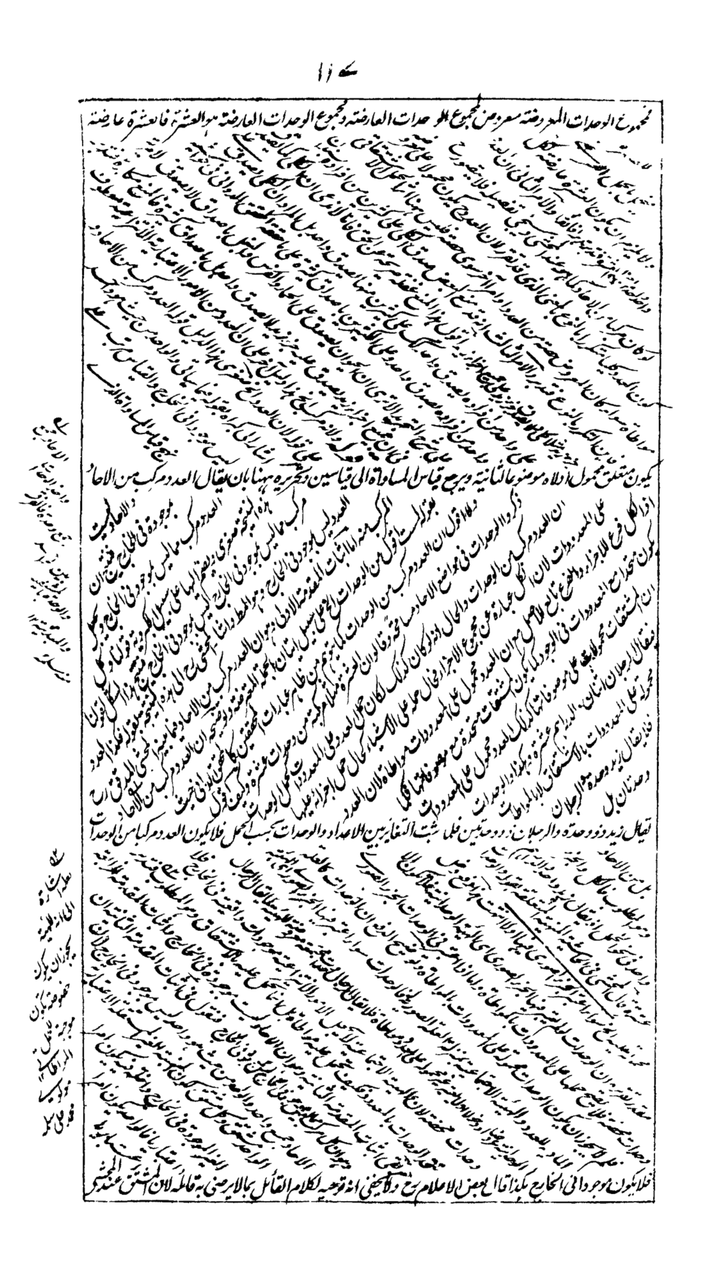


ذاتيا وعرضيا معا وهو ما يعاب فيه فتلك لا غاية وهنا انما الغاية في ان يكون الشيء الواحد ذاتيا وعرضيا باعتبار واحد وهنا

بالنوع موجودا في الخارج يلزم التسلسل في الامور المترتبة الموجودة الخارجية وتفصيله ان الامكان لو لم يكن امرا اعتباريا

الى ما لا نهاية له ولا شبهة في ثبوت الترتيب بين تلك الافراد اذ المعروض مقدم على العارض ولو كان التقدم

لا من الوحدات كما سيجي فكل وحدة من وحدات العشرة معروضة لوحدة حتى يحمل على كل وحدة منها وحدة بالحمل العرضي

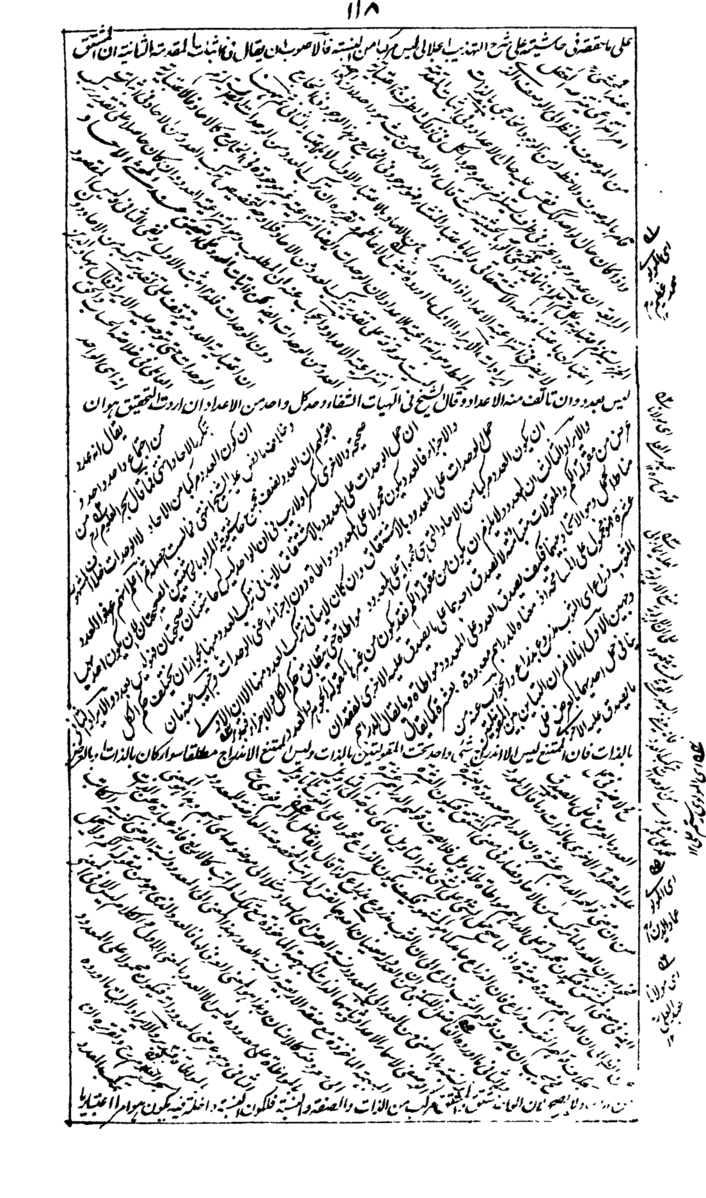


مجموع الوحدات المعروضة معروض لمجموع الوحدات العارضة ومجموع الوحدات العارضة هو العشرة فالعشرة عارضة

يكون مشتق محمول اذ لاه موضوعا ثانية ويرجع قياس المساواة الى قياسين وتحريره ههنا بان يقال العدد مركب من الاحاد

قيال زيد ذو وحدة والرجلان ذوو وحدتين فلما ثبت التغاير بين الاعداد والوحدات بحسب الحمل فلا يكون العدد مركبا من الوحدات

فلا يكون موجودا في الخارج هكذا افاد بعض الاعلام رح ولا يخفى انه توجيه لكلام القائل بما لا يرضى به قائله لان المشتق عند المحشي



على ما تقضه في حاشيته على شرح التهذيب علاء الدين ... فالأصوب ان يقال في اثبات المقدمة الثانية ان المشتق

ليس بعدد وان تألف منه الاعداد وقال الشيخ في الهيات الشفاء وحد كل واحد من الاعداد ان اردت التحقيق هو ان

بالذات فان الممتنع ليس الا اندراج شيء واحد تحت المقولتين بالذات وليس الممتنع الاندراج مطلقا سواء كان بالذات او بالعرض

... من الذات والصفة والنسبة فلكون الصفة داخلة فيه يكون هو امرا اعتباريا

ولا يكون حقيقة محصلة فكيف يحصل من اجتماع الاحاد الحقيقة المحصلة الواقعية للعدد وجوابه ان المحشي رح ليس بقائل بكون المستحق

[illegible]

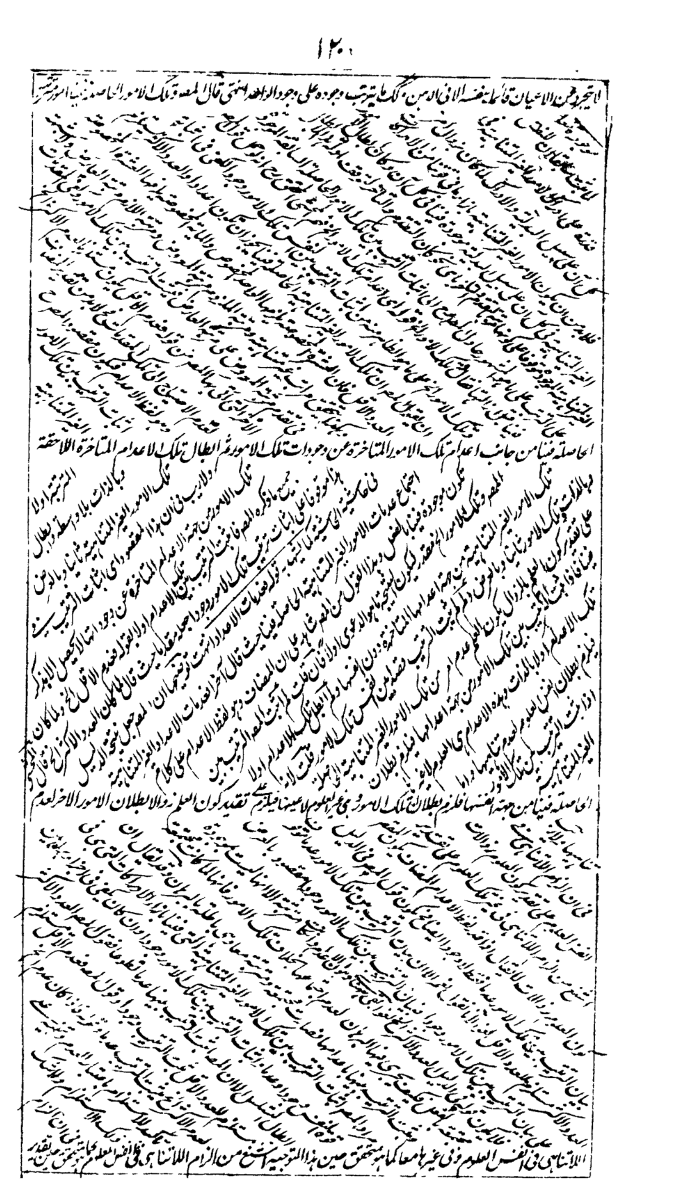
ليس كلام الشيخ على ظاهره المتبادر منه وهو كون الاعداد موجودة في الخارج بل المراد بالوجود في قول الشيخ له وجود في الاشياء الوجود

[illegible]

بين القولين كما وقع من المحشي لعله خطاء ويجيب عنه بوجهين الاول انا لا نم ان الفارق بين القولين هو المحشي بل هذا القول

[illegible]

في الاعيان منشاء انتزاعه والحكم بوجود العدد في الخارج بالنظر الى وجود منشاء ه فيه قال الشيخ في الشفاء فانا قد بينا ان الواحد

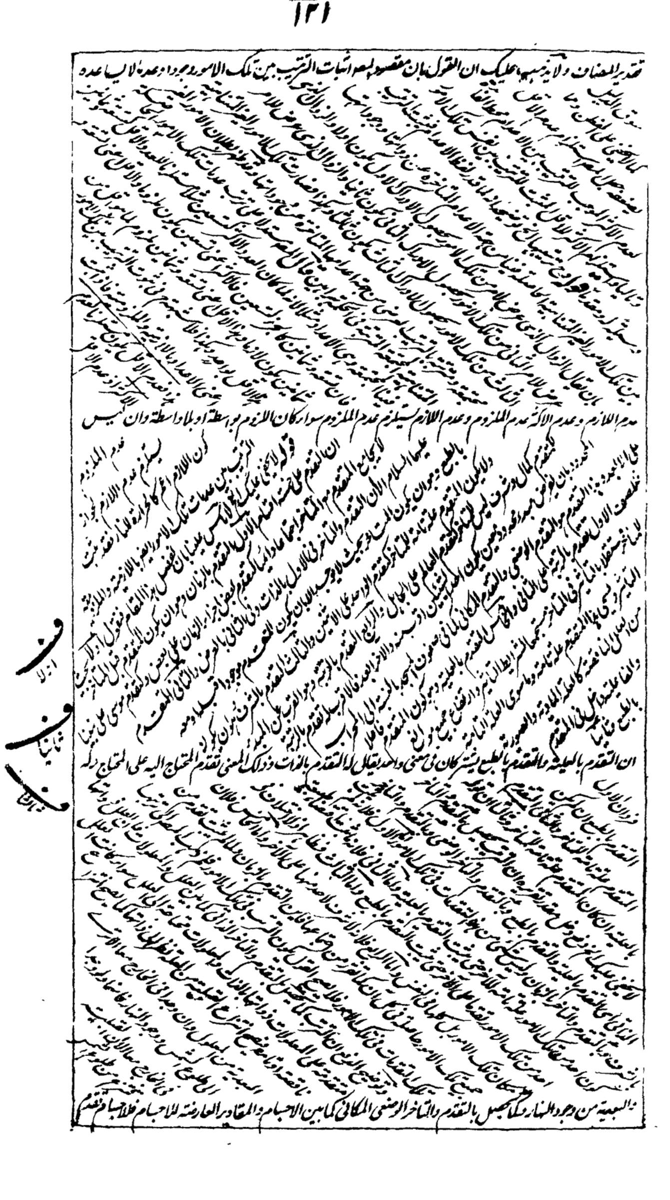


لا تحيز من الاعيان قائما بنفسه الا في الذهن وكذلك ما يترتب وجوده على وجود الواحد انتهى قال المص وبالجملة الامور الحاصلة

الحاصلة فيها من جانب اعدام تلك الامور المتأخرة عن وجودات تلك الامور ثم ابطال تلك الاعدام المتأخرة اللاحقة

الحاصلة فيها من جهة انفسها فلزم بطلان تلك الامور ... تقدير كون العلم ... والا لبطلان الامور الاخر لعدم

اللاتناهي في انفس العلوم وفي غيرها معا كما هو محقق ضمن هذا التوجيه اشنع من الزام اللاتناهي في انفس العلوم ... على تقدير

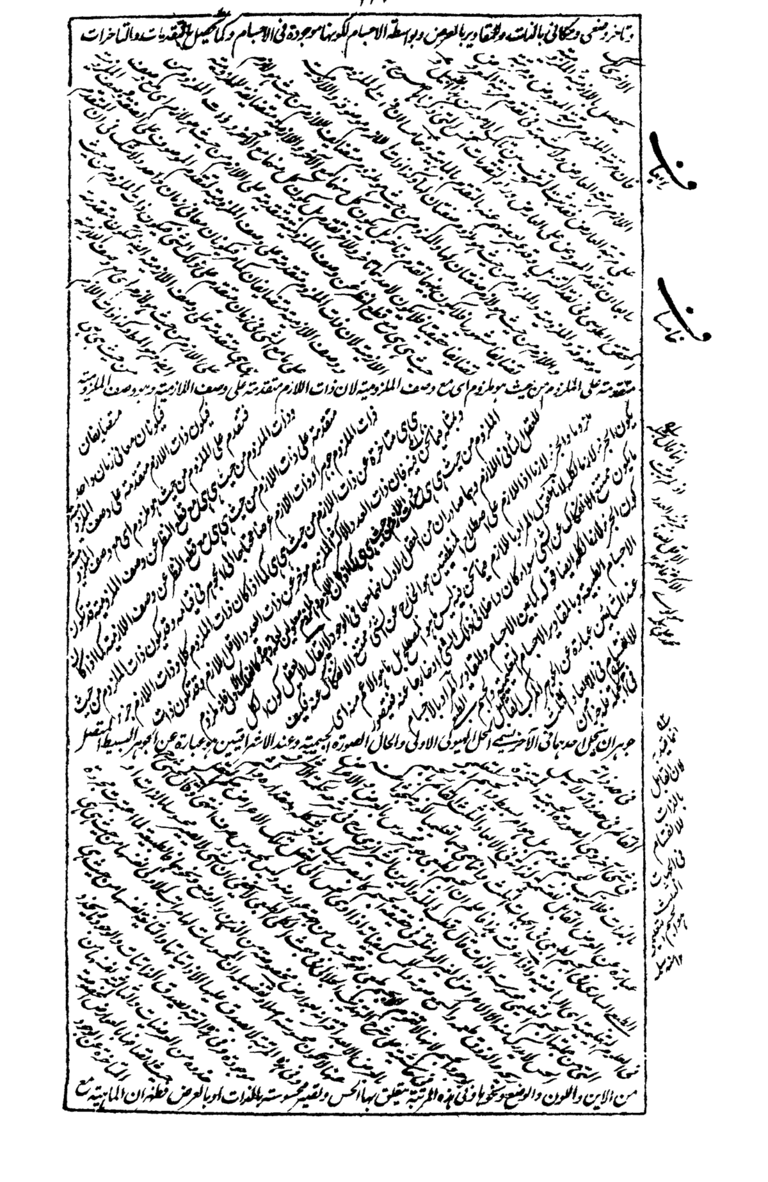


تقدير المضاف ولا يذهب عليك ان القول بان مقصوده اثبات الترتيب بين تلك الامور وجودا وعدما لا يساعده

عدم اللازم وعدم الاكثر عدم الملزوم وعدم اللازم يستلزم عدم الملزوم سواء كان اللزوم بواسطة او بلا واسطة وان ليس

ان التقدم بالعلية والتقدم بالطبع يشتركان في معنى واحد يقال له التقدم بالذات وذلك المعنى تقدم المحتاج اليه على المحتاج ذلك

السببية من وجود النهار وكما يحصل بالتقدم والتاخر الوضعي المكاني كما بين الاجسام والمقادير العارضة للاجسام فللاجسام تقدم

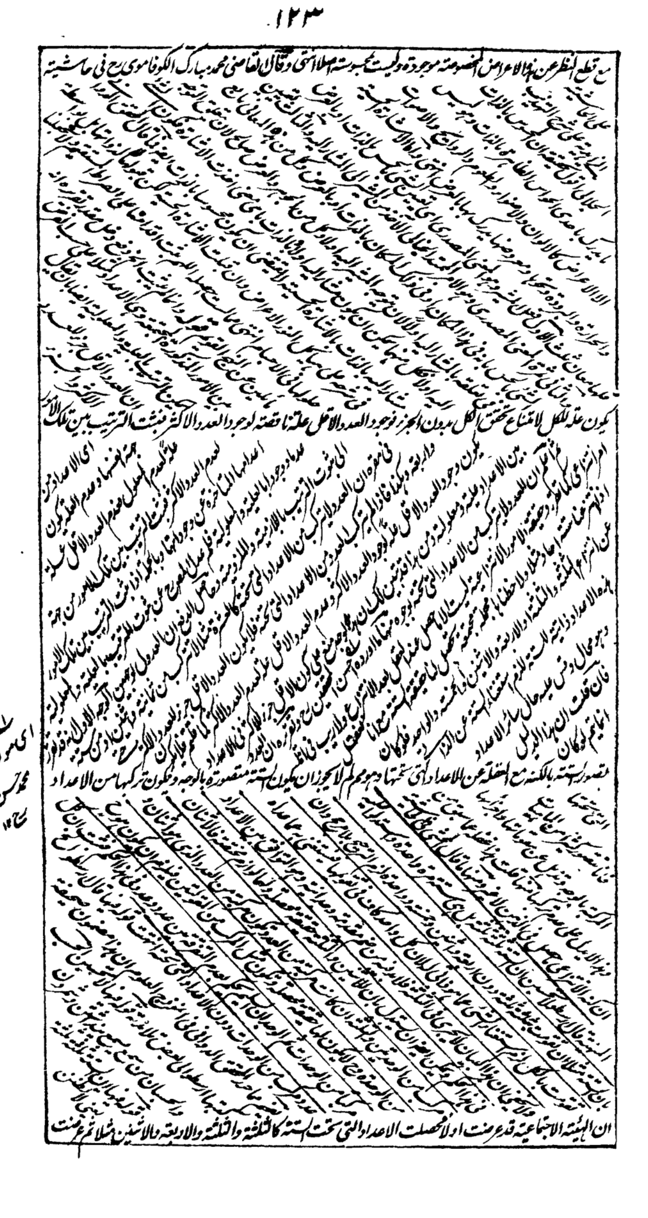


و تاخر وضعي ومكاني بالذات والمقادير بالعرض وبواسطة الاجسام لكونها موجودة في الاجسام وكما تحصيل التقديرات والتاخرات

متقدمة على الملزوم من حيث هو ملزوم اي مع وصف الملزومية لان ذات اللازم متقدمة على وصف اللازمية وهو وصف الملزومية

جوهران يحل احدهما في الآخر يسمى المحل الهيولى الاولى والحال الصورة الجسمية وعند الاشراقيين هو عبارة عن الجوهر البسيط المتصل

من الاين واللون والوضع ونحوها في هذه المرتبة متعلق بها الحس وتسمية محسوسة بالذات او بالعرض فظهر ان الماهية مع



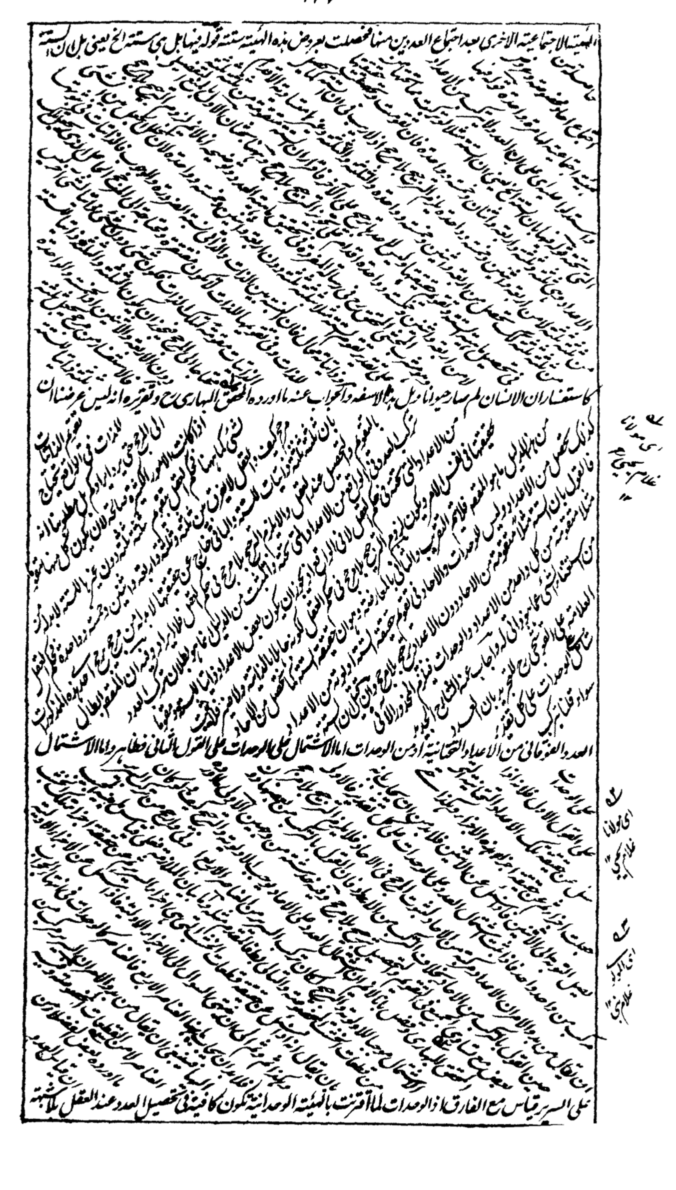
مع قطع النظر عن هذه الاعراض المخصوصة موجودة وليست محسوسة اصلا انتهى وقال القاضي محمد مبارك الكوفاموي رح في حاشيته

يكون علة للكل لامتناع تحقق الكل بدون الجزء فوجود العدد الاقل علة ناقصة لوجود العدد الاكثر فثبت الترتيب بين تلك الامور

متصورة بالكنه مع الغفلة عن الاعداد التي تحتها وهو ممنوع لا يجوز ان يكون الستة متصورة بالوجه ويكون تركبها من الاعداد

ان الهيئة الاجتماعية قد عرضت اولا لحصلت الاعداد التي تحت الستة كالثلثة والثلثة والاربعة والاثنين مثلا ثم عرضت

له اي مولانا محمد حسن رح ١٢



الهيئة الاجتماعية الاخرى بعد اجتماع العددين منها فحصلت بعروض هذه الهيئة ستة قوله فيها بل هي ستة الخ يعني بل ان الستة

كاستفسار ان الانسان لم صار حيوانا وبل هذا الا سفسطة والجواب عنه ما اورده المحقق البهاري رح وتقريره انه ليس غرضنا ان

العدد والفوقاني من الاعداد والتحتانية اي من الوحدات اما الاشتمال على الوحدات على القول الثاني فظاهر واما الاشتمال

على السير قياس مع الفارق اذ الوحدات لما اقترنت بالهيئة الوحدانية تكون كافية في تحصيل العدد عند العقل بلا شبهة

اي مولانا غلام يحيى

اي مولانا غلام يحيى

اي المولوي غلام نبي

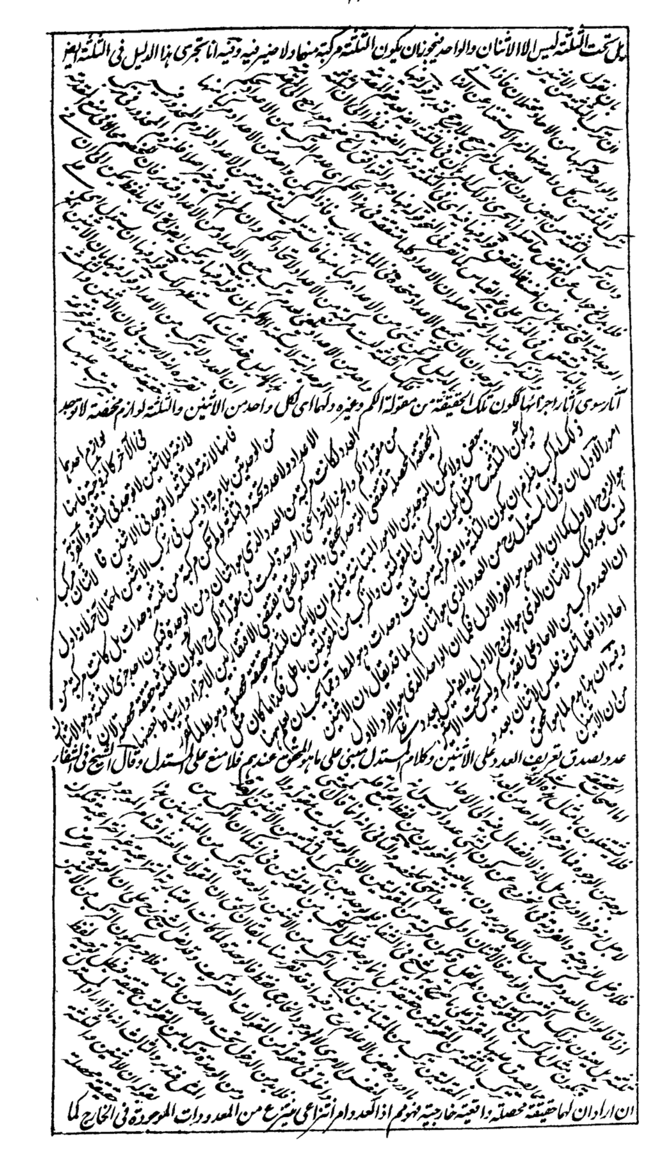


بخلاف السرير فانه وان اشتمل على العناصر لكن العناصر لا تكفي مع الهيئة في تحصيل السرير كما يشهد به المشاهدة والاشتمال

ذاتي للستة ايضا فيلزم ان لا يكون الكل محتاجا الى الجزء وهو استغناء الشيء عن الذاتي وكذا الاثنان والاربعة كافية في

ليس الستة في تقومها محتاجة الى الاخرى فيلزم استغناء الستة عن الذاتيات الباقية مع انها ايضا فرضت ذاتيات فهذا الاكر

ان الثلثة لو تركبت من البعض دون البعض يلزم الترجيح بلا مرجح ولو تركبت من كل واحد منها لزم الاستغناء عن الذاتي



بل تحت الثلثة ليس الا الاثنان والواحد فيجوز ان يكون الثلثة مركبة منهما ولا ضير فيه وفيه انا نجري هذا الدليل في الثلثة ايضا

آثار سوى آثار اجزائها لكون تلك الحقيقة من مقولة الكم وغيره ولهما اي لكل واحد من الاثنين والثلثة لوازم مختصة لا توجد

عدد لصدق تعريف العدد على الاثنين وكلام المستدل مبني على ما هو المحقق عندهم فلا منع على المستدل وقال الشيخ في الشفاء

ان اراد ان لها حقيقة محصلة واقعية خارجية فهو ممنوع اذ العدد امر انتزاعي ينتزع من المعدودات الموجودة في الخارج كما



كما قد تقرر فان الوجود الخارجي بنفسه للعدد وان اراد ان لها حقيقة محصلة واقعية وان كانت انتزاعية فمسلم ولكن لا ضير ح

معروض الهيئة الاجتماعية واحد لا يكون قابلا لان يعرض له الاثنينية اذ بين الاثنينية والوحدة منافاة وعليك ازاحة

تركب الثلثة من العدد ثابتا بدليل آخر ايضا بلا ملاحظة المقدمة الوحدانية اثنية ولا ضير فيه فتدبر قوله قال بعض المحققين اه

متقوما بالكيفية على شيء واحد والتصادق بين المقولتين بالذات ممتنع فلا جرم انه لا يصدق العدد على الوحدات الصرفة بل



يكون صدق العدد عليها او انضم معها شئ آخر فظهر انه اشتمل العدد على امر زائد سوى الوحدات وهو الهيئة الاجتماعية وهو المطلوب

التي هي مندرجة تحت مقولة الكم عا ليس مندرجا تحت مقولة الكم بل تحت مقولة اخرى غير باه وهو باطل وعلى تقدير كون الوحدة من الامور

تلك المحال المتعددة فيكون ذلك الجزء الصوري امرا كليا من الامور المتكثرة فيكون مفتقرا الى هيئة اخرى غير نفسه وهكذا الى

اذا كان لكل عدد صورة نوعية مغايرة لوحداته اما اذا كان محض الاحاد فلا يتصور ذلك انتهى فان قلت ان العدد اذا كان



محض الوحدات فدخول الوحدات فی العدد بعینه دخول الاعداد فاذا کان العدد مرکبا من الاعداد یلزم الترجیح بلا مرجح عند ترکبه

لیست حیثیة اطلاقیة لان بعد الحیثیة الاطلاقیة لا یکون غیر ما قبلها بل عین ما قبلها وههنا لیس کذلک لان بعد الحیثیة ای

ذا الثانی ما اورده احسن المحققین رح وتوضیحه ان العدد لما کان عبارة عن الوحدات من حیث انها معروضة للهیئة الوحدانیة

الکثیرة لم تکن حقیقة احدیة وحدیة قبل لحاظ الحیثیة وعروضها واذا لوحظ الحیثیة مع تلک الوحدات صارت الوحدات متحدة



عددية بسبب هذا اللحاظ والعروض فيكون اللحاظ جاعلا لتلك الوحدات عددية فتقرأ الكم وهل هذا الا المجعولية الذاتية وقياس

بعينه ولا شيء من الوحدات المحضة كذلك فلا شيء من العدد بوحدات محضة ماخوذة بدون حيثية العروض اما الصغرى فظاهرة

من قوله اذ العدد وح محض الوحدات المحيثة بالحيثية المذكورة فلا يتوجه على هذا القول المنع المذكور وحاصل الدفع انه سلمنا

الوحدات المحضة بان لا يكون تلك الهيئة داخلة فيها ولا عارضة لها والرابع كل وحدة وحدة والعدد وعلى تقدير اشتماله

على الجزء الصوري وحدات بالوجه الاول على تقدير عدم اشتماله عليه وحدات بالوجه الثاني انتهت قوله فيها والتفصيل الخ

بان الهيئة داخلة في الحقيقة العددية بل تكون عارضة للوحدات فافترق القول بعدم اشتمال العدد على اجزاء صورية مشتملة

للهيئة وهذه الوحدة المعروضة للهيئة متقدمة على العدد والمتقدم على المتقدم على الشيء متقدم على ذلك الشيء بمرتبتين فيلزم تقدم

كالتطبيق والتضائف وغيرهما واوجه الملازمة فما بينه المحشي المحقق بقوله اذ الخ وتقريره ان الثلثة مركبة من ثلث وحدات

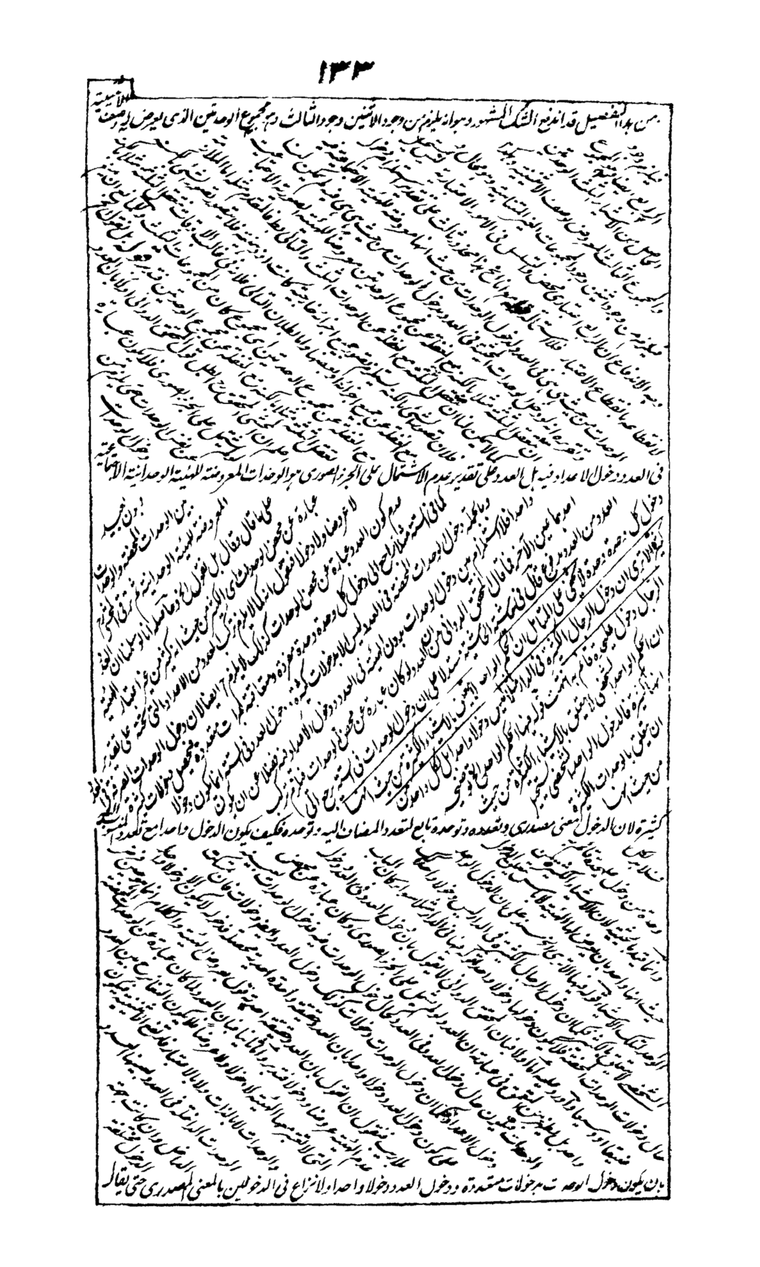


فحصلت للثلثة ثلث اجزاء احادية ولما كان وجود الوحدات من حيث هي في العدد مع قطع النظر عن عروض الهيئة الاجتماعية مستلزما

فحصلت مجموعات ثلث اخرى من هذه المجموعات وتدخل في الثلثة وهكذا الى غير النهاية يحصل مجموعات وتكون المجموعات

حقيقية والمجموعات الرباعية الحاصلة بعد حصول تلك المجموعات الحقيقية اعتبارية محضة لان هذه المجموعات تحصل من ضم المجموع

واما اذا لم يكن اعتبارها فلا استلزام وجود الكل بعدم اعتبارية وهيهنا كذلك فيكون المجموعات الرباعية اعتبارية بلا ريب ومن

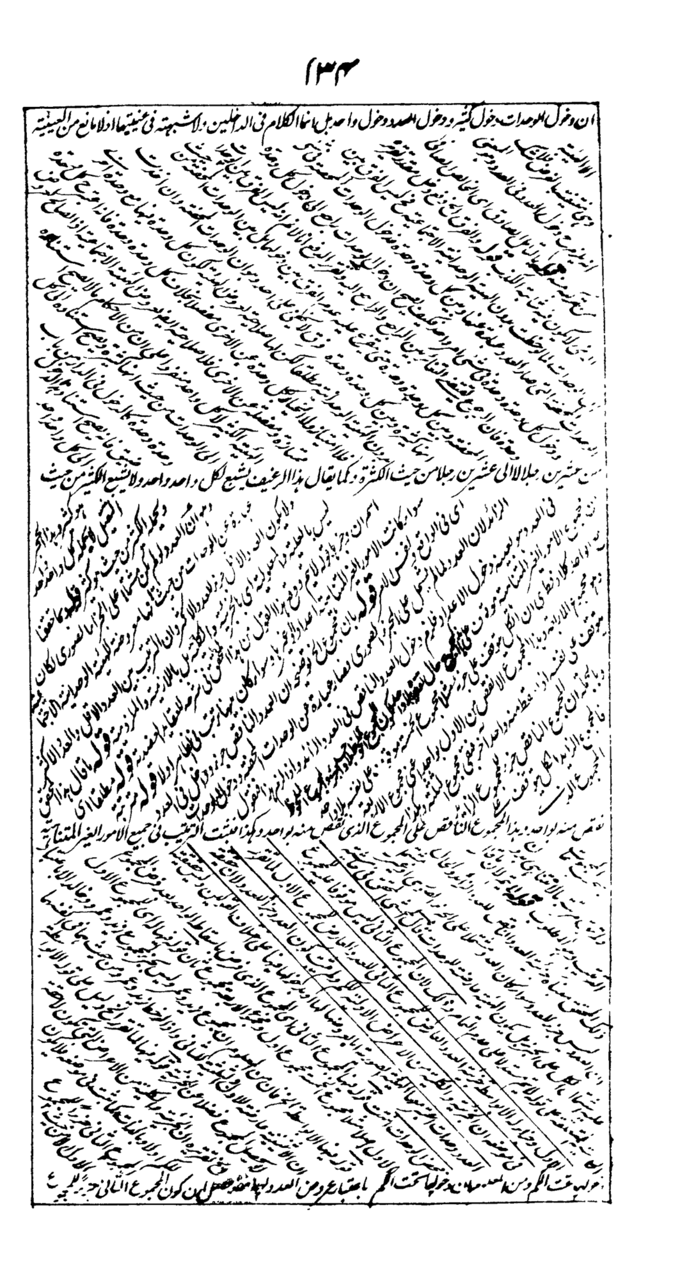


ومن هذا التفصيل قد اندفع الشك المشهور وهو انه يلزم من وجود الاثنين وجود الثالث وهو مجموع الوحدتين الذي يعرض له صفة الاثنينية

في العدد دخول الاعداد فيه بل العدد وعلى تقدير عدم الاشتمال على الجزء الصوري هو الوحدات المعروضة للهيئة الوحدانية الاجتماعية

كثيرة لان الدخول بمعنى مصدري وتعدده وتوحده تابع لتعدد المضاف اليه وتوحده فكيف يكون الدخول واحدا مع تعدد النسبة

بان يكون دخول الوحدات دخولات متعددة ودخول العدد دخولا واحدا والنزاع في الدخولين بالمعنى المصدري حتى يقال



ان دخول الوحدات دخول كثيرة ودخول العدد دخول واحد بل انما الكلام في الداخلين ولا شبهة في تغايرهما اذ لا مانع من العينية

من عشرين رجلا الا الى عشرين رجلا من حيث الكثرة وكما يقال هذا الرغيف يشبع الكل واحد واحد ولا يشبع الكثير من حيث

نقص منه لواحد وهذا المجموع الناقص على المجموع الذي نقص منه لواحد وهكذا فثبت الترتيب في جميع الامور الغير المتناهية

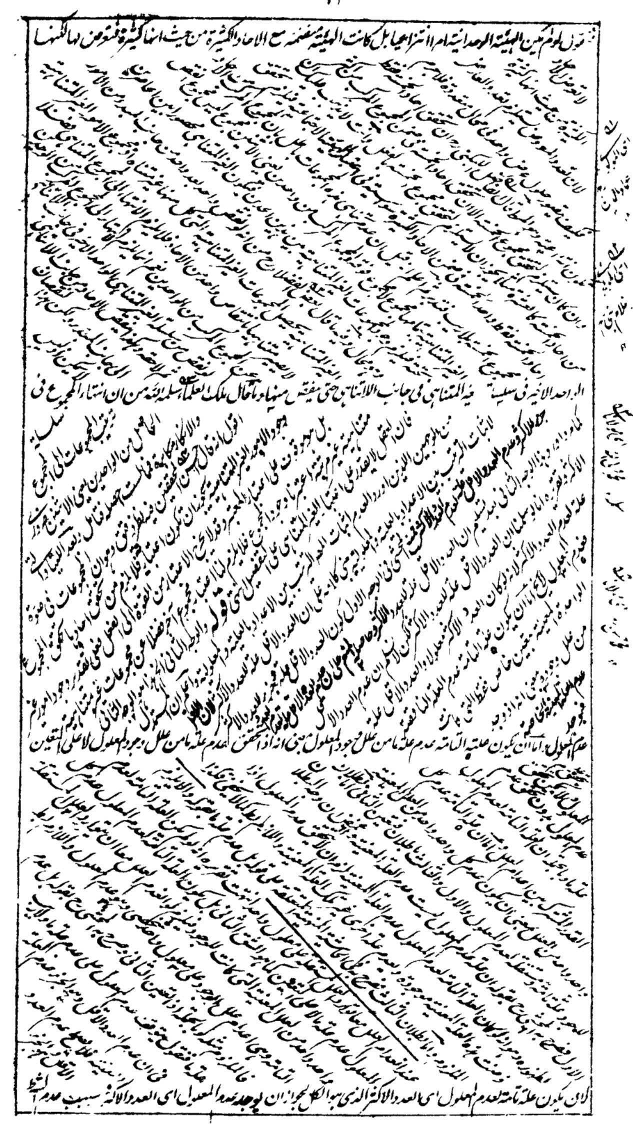


ليس الا باعتبار ان العدد والعارض للمجموع الثاني جزء للعدد والعارض لمجموع الاول ومن هذا التقرير اندفع ما قال ابن محمد خان الكرابغي

والمشهور بينهم ان الكلية والجزئية من صفات للمعدود دون العدد فتدبر قوله نهيا لان الخ تقريره ان في العدد اختلافا كما ذكر بعضهم قالوا

بهذا المحقق لاثبات الترتيب بين الامور الغير المتناهية مطلقا بحذف لفظ التوقف بان المجموع الاول مستلزم للمجموع الثاني

مجموع الحجة بلا ريب فتم الملازمة واندفع المنع لبقي الاستدلال على ان المثبتة امر انتزاعي العقل بين التحليل من الاحاد الكثيرة

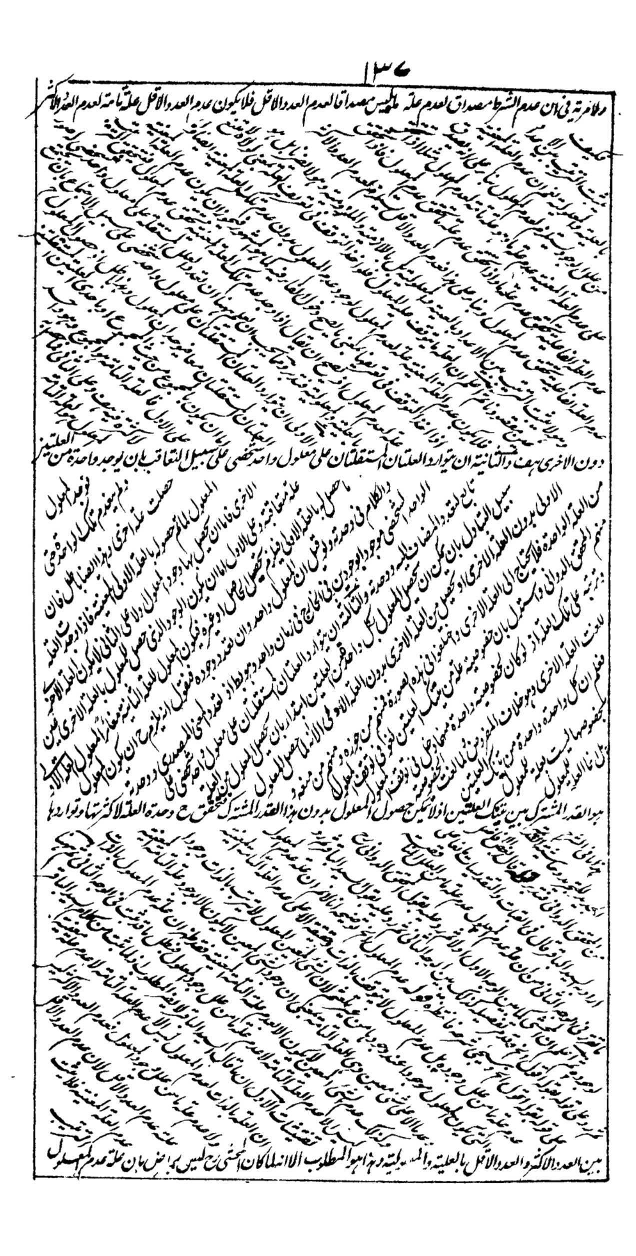


ثم بل لوحظ معين الهيئة الوحدانية ام اشتراكها بل كانت الهيئة منضمة مع الاحاد الكثيرة من حيث انها كثيرة فتتوهم لها الكنها

الا احد الاخير في سلسلة فيه المتناهي في جانب اللاتناهي حتى ينقص منها وما قال ملك العلماء سلمه الله من ان انتهاء المجموع في

عدم المعلول او اما ان يكون علية التامة بعدم علة ما من علل وجود المعلول يعني انه اذا تحقق انعدام علة ما من علل وجود المعلول لا على التعيين

لان يكون علة تامة لعدم المعلول اي العدد الاكثر الذي هو الكل لجواز ان يوجد عدد المعدول اي العدد الاكثر بسبب عدم الشرط



ولا مرية فی ان عدم الشرط مصداق لعدم علته ما ليس مصداقا لعدم العدد الاقل فلا يكون عدم العدد الاقل علة تامة لعدم العدد الاكثر

دون الاخرى ههف والثانية ان تتوارد العلتان المستقلتان على معلول واحد شخصی على سبيل التعاقب بان يوجد واحدة من العلتين

هو القدر المشترك بين تينك العلتين اذ لا يمكن حصول المعلول بدون هذا القدر المشترك فتحقق ح وحدة العلة لاكثرتها وتواردها

بين العدد الاكثر والعدد الاقل بالعلية والمعلولية وهذا هو المطلوب الا انه لما كان المحشی رح ليس بمعترض بان علة عدم المعلول



عدم العلة التامة فاشتغل ببيان فساد قول السيد الباقر كما سيجيء فانتظره مفتشا الثاني ان قوله بالذات احتراز عن الترتب

ان شيئا بعينه لا يترتب وجودا وعدما الا على شيء بعينه فاستمع حالة وهو ان ترتب الشيء المعين على الشيء المعين في الوجود مسلم

من السيد الباقر لدخل مقدر وتقريره انا لا نسلم ان عدم المعلول انما يكون بعدم العلة التامة فانه اذا انعدم جزء معين

مثلا مركب من الخشبات والمسامير والهيئة الوحدانية عارضة للسرير وخارجة عنه فلا شك ان السرير ينعدم بانعدام هذه الهيئة

مع تحقق جميع اجزاء السرير فالقول بان انعدام المعلول لا يتصور الا بانعدام احد اجزائه باطل انتهى ولا يذهب عليك ان هذا الاشكال

[illegible]

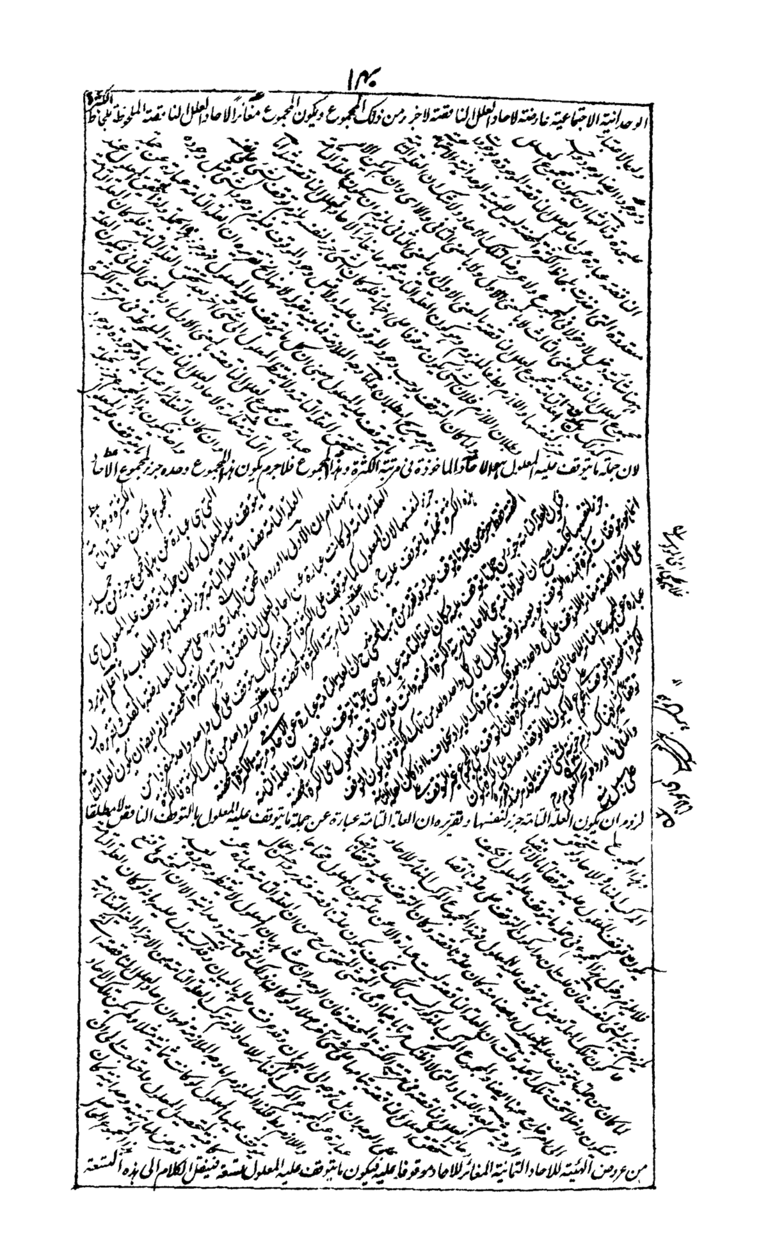
بعدم العلة التامة بعدم المعلول فما استقام ما قرره السيد الباقر لتقريب البرهان على ان عدم الشرط ملزوم لعدم العلة التامة وهو ان العلة

[illegible]

المعلول بسبب وجود المانع فكيف يقال ان انعدام المعلول انما يكون بعدم العلة التامة وتوضيح الجواب ان

[illegible]

بوجود واحد على حدة وثانيها ان يكون مجموع العلل الناقصة عبارة عن احاد العلل الناقصة الملحوظة باللحاظ الوحداني فح يكون الهيئة

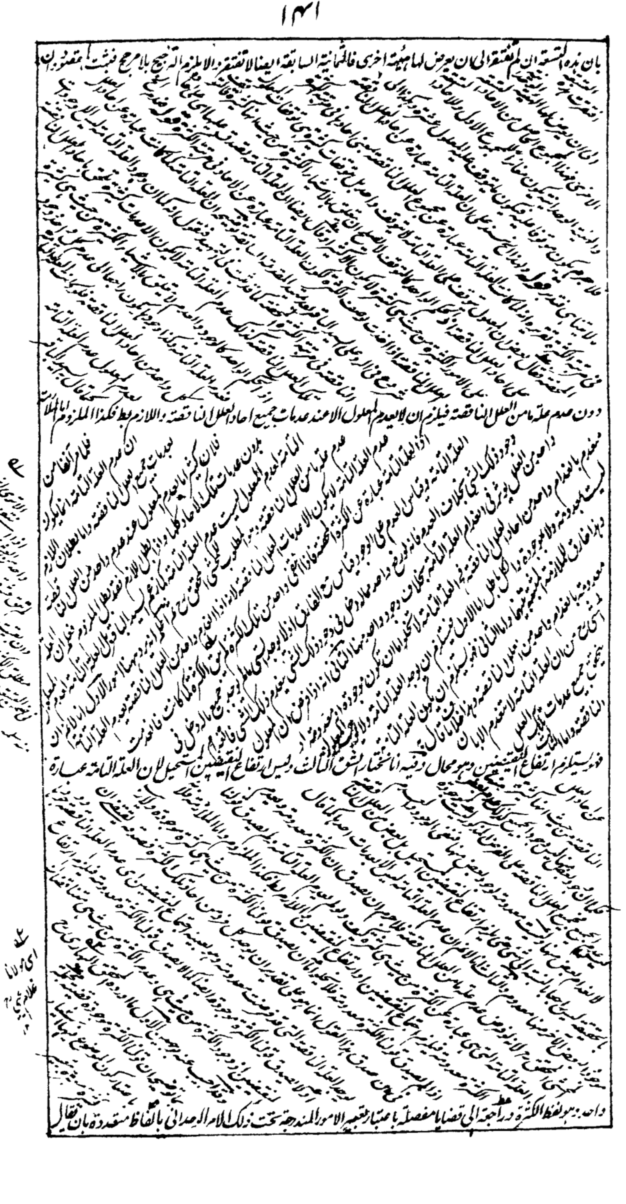


الوحدانية الاجتماعية عارضة لاحاد العلل الناقصة لاخر من ذلك المجموع ويكون المجموع مغايرا لاحاد العلل الناقصة الملحوظة على نحو الكثرة

لان جملة ما يتوقف عليه المعلول هو الاحاد الماخوذة في مرتبة الكثرة وهذا المجموع فلا جرم يكون هذا المجموع وحده جزء المجموع الاحاد

لزوم ان يكون العلة التامة جزء لنفسها وتقريره ان العلة التامة عبارة عن جملة ما يتوقف عليه المعلول بالتوقف الناقص لا مطلقا

من عروض الهيئة للاحاد الثانية المغايرة للاحاد موقوفا عليه فيكون ما يتوقف عليه المعلول متسعة فينتقل الكلام الى هذه المتسعة

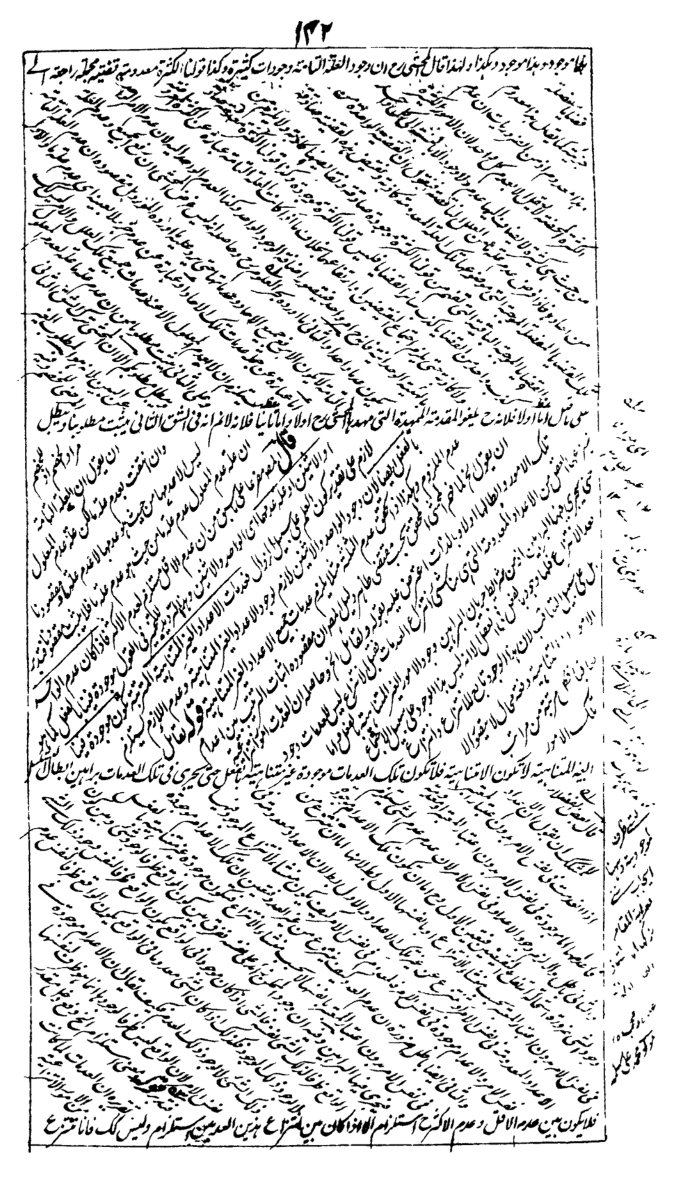


بان هذه التسعة ان لم تفتقر الى ان يعرض لها ماهية اخرى فالثمانية السابقة ايضا لا تفتقر والا يلزم الترجيح بلا مرجح فثبت ان تعدد ان

دون عدم علة ما من العلل الناقصة فيلزم ان لا يعدم المعلول الا عند عدمات جميع احاد العلل الناقصة واللازم بط فكذا الملزوم اما الملا

فهو يستلزم ارتفاع النقيضين وهو محال وفيه انا نختار الشق الثالث وليس ارتفاع النقيضين بمستحيل لان العلة التامة عبارة

واحد وهو لفظ الكثرة وراجعة الى قضايا مفصلة باعتبار تعبير الامور المندرجة تحت ذلك الامر الوحداني بالفاظ متعددة بان يقال



بهما موجود وهذا موجود وكذا ولهذا قال المحشي رح ان وجود العقلة التسعة وجودات كثيرة وكذا قولنا الكثرة معدودة تقتضية مجملة راجعة الى

معنى ما نحن فيه اما اولا فلانه رح لم يعين المقدمة الممهدة التي مهدها المحشي رح اولا واما ثانيا فلانه لا تم انه في الشق الثاني يثبت مطلوبنا ويبطل

الغير المتناهية لا تكون الا متناهية فلا تكون تلك العدميات موجودة غير متناهية بالفعل حتى يجري في تلك العدميات براهين ابطال التسلسل

فلا يكون بين عدم الاقل وعدم الاكثر رح استلزام الا اذا كان بين انتزاع هذين العدمين استلزام وليس كذلك فانا نقترع

عدم الاربعة وتنفصل عن عدم الخمسة فامتناع عدم الاربعة لا يستلزم امتناع عدم الخمسة فلم قال المص فعدم الاقل يكون مستلزما لعدم الاكثر

[illegible]

هما مع الصورة النوعية وللحقيقة الشخصية هي مع الصورة الشخصية وبالجملة ليست الاجزاء المقومة غير متناهية والاجزاء الغير المتناهية ليست

[illegible]

صاحب الملل والنحل وهذا خلاف مذهب الحكماء وان قيل ان المراد جريان البرهان في تلك الاجزاء بعد ان تخرج غير متناهية من القوة

[illegible]

الى متناهية بالفعل واولنا الفرق في المبسوطات **قوله** قلت الخ رد للجواب توضيحه ان قياس تلك العدمات على الاجزاء المقدارية

الغیر المتناهیة للجسم الغیر المتناهی قیاس مع الفارق لان تلک الاجزاء المقداریة وان لیست موجودة فی الخارج بانفسها الا انها موجودة

حتی یلزم الخلف لانها لم تکن متساویة فیجوز ان یکون التفاوت بینهما فی الاوساط فلا یجری فیها البرهان فالصواب ان یقول ان الاعداد الغیر

متاخر عنه لما حققت ان الکل والجزء فی الخارج امر واحد مع ان تاخر وصف الجزئیة متحقق فی کل جزء فاحسن اعمال الرویة و

او ہام العامة الی ترکب الجسم منها اطلق لفظ الاجزاء علیها فتدبر قوله فیها اما معدومة صرفة ای لا تکون موجودة فی الخارج

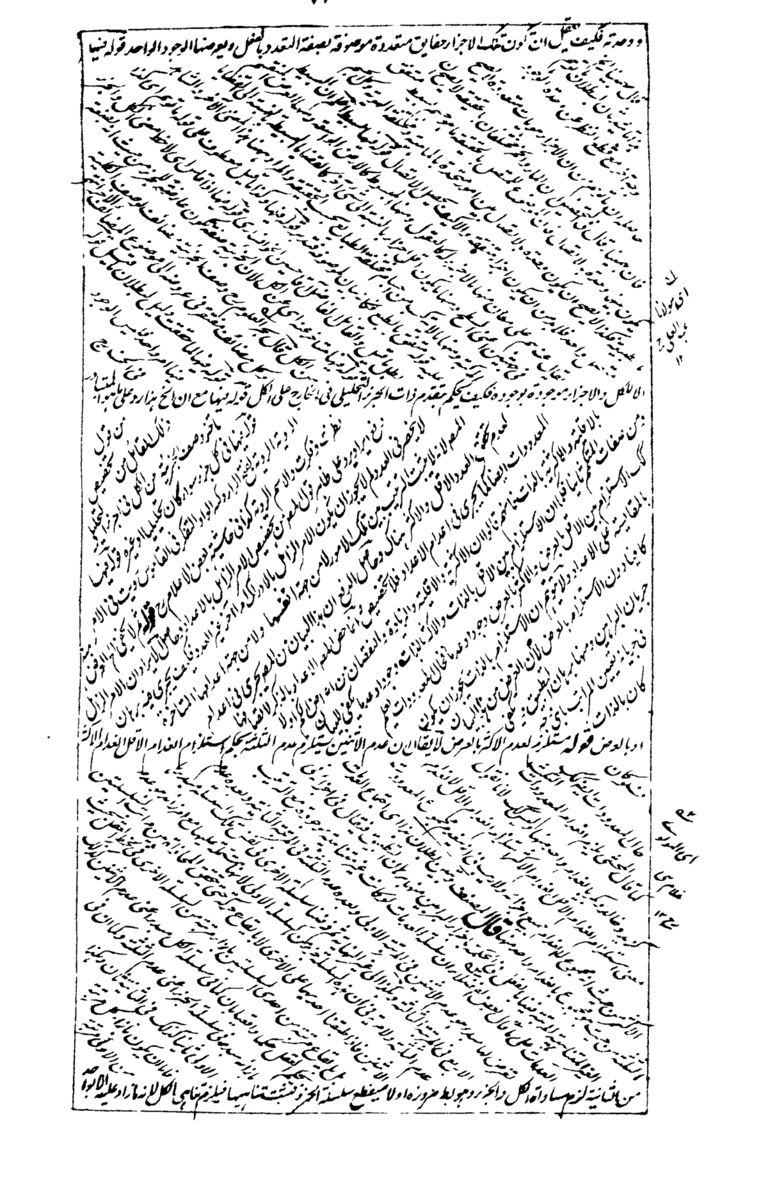


لا بانفسها ولا بمنشاء انتزاعها قوله فيها اذ موجودة متعددة اي تكون موجودة بوجودات متغايرة في الواقع في ضمن الكل ويكون صفت التعدد

ثبوت شيء لشيء ملزوما وثبوت المثبت له لازما والملزوم مقدم على اللازم فيلزم ان يكون ثبوت المثبت له متاخرا عن ثبوت المحمول له

بين الكل والاجزاء في الوجود حتى يصح الحمل واعترض على هذا جواب القاضي السنديلي بان المشتق عند المحشي معنى بسيط ينتزع

ليس له فرد الا الافراد الحصصية والافراد الحصصية تحصل بالاضافة او التوصيف فتعدد الوجود المصدري ووحدته تابع لتعدد المنسوب اليه

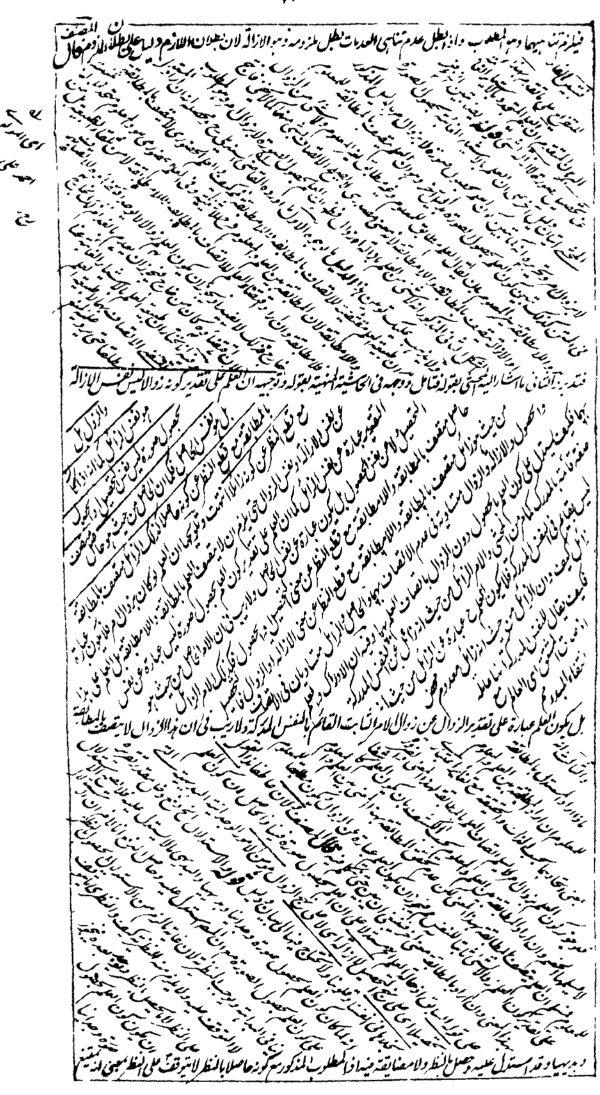


ووحدته فكيف يقال ان كون كل الاجزاء حقايق متعددة موصوفة بصفة التعدد بالفعل ويعرضها الوجود الواحد قوله فيها

الى الكل والاجزاء موجودة بوجوده فكيف يحكم بتقدم ذات الجزء التحليلي في الخارج على الكل قوله فيها مع ان الخ هذا رد على ما هو المتبادر

او بالعرض قوله يستلزم لعدم الاكثر بالعرض لا يقال ان عدم الاثنين يستلزم عدم الثلثة بحكم استلزام انعدام الاقل انعدام الاكثر

من الثانية لزم مساواة الكل والجزء وهو باطل ضرورة او لا ينقطع سلسلة الجزء فتثبت تناهيهما فيلزم تناهي الكل لانه ما زاد عليه الا بواحد



فيلزم تنافيهما وهو المطلوب وايضا يبطل عدم تناهي المعدومات يبطل ملزومه وهو الازالة لان بطلان اللازم دليل على بطلان الملزوم قال المصنف

فنقول الثاني ما اشار اليه المحشي بقوله فتامل ووجهه في الحاشية المنهية بقوله وتوجيهه ان العلم على تقدير كونه زوالا ليس نفس الازالة

بل يكون العلم عبارة على تقدير الزوال عن زوال الامر الثابت القائم بالنفس المدركة ولا ريب في ان هذا الزوال لا يتصف بالمطابقة

بديهيا وقد استدل عليه وحصل بالنظر ولا مضايقة فيه اذ المطلوب المذكور مع كونه حاصلا بالنظر لا يتوقف على النظر بمعنى انه ممتنع

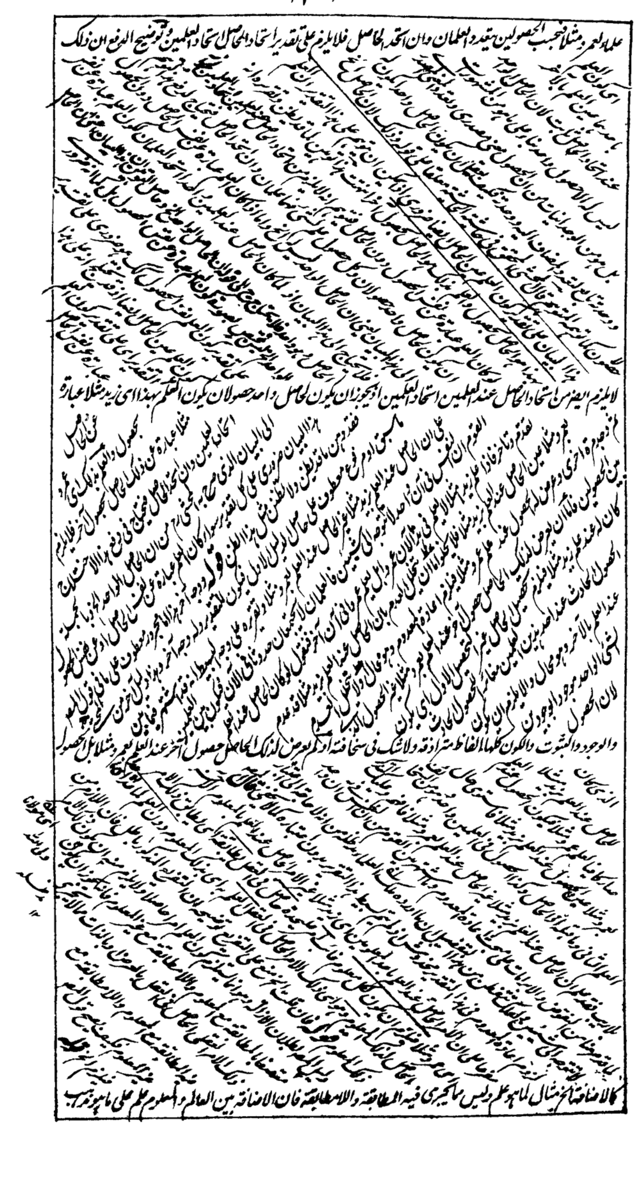
بدون النظر لحصول ذلك المطلوب بالوجدان بدون النظر ايضا ولا يترتب ذلك المطلوب ايضا على نظر لترتبه في الحقيقة على والا

بدون شرب الماء، واما ان يكون حاصلا بسبب ذلك الشيء بان يكون الشارع في ايجاد الشيء للسببية وهو يحتمل وجهين الاول السبب التام

بقوله ان المراد بالحصول في تعريف النظري مطلق الحصول الذي هي مرتبة الطبيعة من حيث هي التي تتحقق بتحقق فرد وتنتفي

عند العلم بعمرو ان يتحد العلمان المذكوران لانه يجوز ان يكون للحاصل الواحد حصولات بان يكون احدهما علما لزيد مثلا والآخر

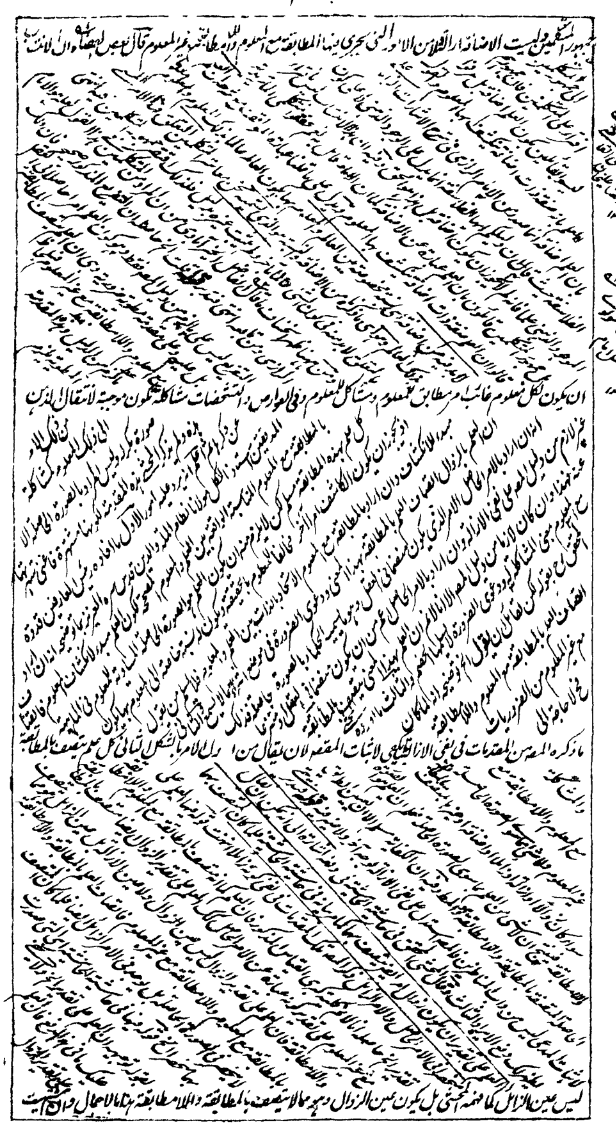
علم او لعمرو مثلا فبحسب الحصولين يتعدد العلمان وان اتحد الحاصل فلا يلزم على تقدير اتحاد المحاصل اتحاد العلمين وتوضيح الدفع ان ذلك



لا يلزم ايضا من اتحاد الحاصل عند العلمين اتحاد العلمين اذ يجوز ان يكون للحاصل واحد حصولان يكون العلم بهذا اي زيد مثلا عبارة

والوجود والثبوت والكون كلها الفاظ مترادفة ولا شك في سخافته اذ لم يعرض لذلك الحاصل حصول آخر عند العلم بعمرو مثلا بل الحصول

كالاضافة الخ مثال لما هو علم وليس مما يجري فيه المطابقة واللامطابقة فان الاضافة بين العالم والمعلوم علم على ما هو مذهب



جمهور المتكلمين وليست الاضافة ار القلاس الامور التي يجري فيها المطابقة مع المعلوم واللامطابقة مع غير المعلوم قال بعض الفضلاء ان لانت

ان يكون لكل معلوم غائب امر مطابق للمعلوم ومشاكل للمعلوم في العوارض والتشخصات مشاكلة تكون موجبة لانتقال الذهن

ما ذكره المص من المقدمات في نفي الازالة يكفي لاثبات المقصد لان يقال من ادل الامر بالشكل الثاني كل علم يتصف بالمطابقة

ليس عين الزائل كما فهمه المحشي بل يكون عين الزوال وهو مما لا يتصف بالمطابقة واللامطابقة هنا بالاجمال وان [illegible]



التفصيل خارج الى ما يقتضي قوله رحمه الله تعالى ان الخ اقصد من هذا الكلام العالي اي المتكلمين القائلين بكون العلم اضافة ونسبة بين العالم

الحاصل لان المعلومات متباينة الحقائق وحصول الاشياء بانفسها فصور المعلومات ايضا متباينة الحقائق فصورة الجوهر جوهر وصورة

عن تلك الاذهان لبداهة ان تحقق النسبة بدون تحقق احد المنتسبين ممتنع الا ان تلك الاشياء اوجدت اساسا اصدرت

بالعوارض الذهنية والا لا يحتاج الى اثبات الوجود الذهني بل لا يتصور انكاره وبهذا يظهر ان ما سبق الى بعض الاذهان

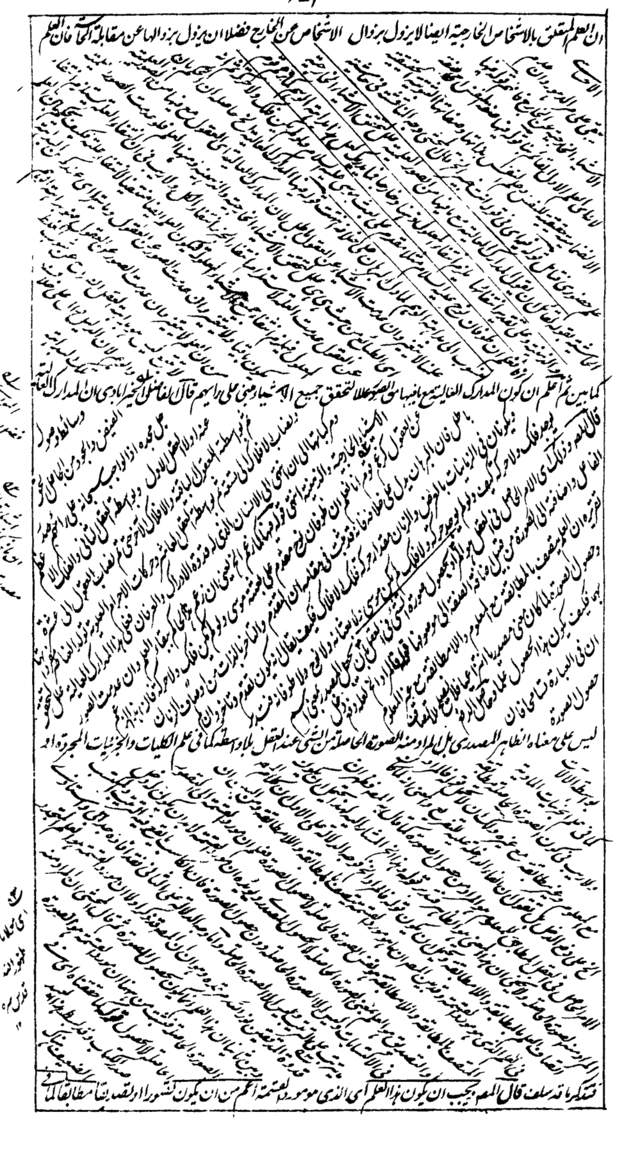


الحضوري علم بالذات لكون معلومه اي الصورة الذهنية معلوما بالذات والعلم الحصولي علم بالعرض لكون معلومه اي الشئ الخارجي معلوما بالعرض

بالاعتبار الاول لا بالاعتبار الثاني فان تلك الصورة بالاعتبار الثاني علم حصولي والا اي وان لم يكن المعلوم بالذات هي الصورة

معلومان احدهما المعلوم بالذات وثانيهما المعلوم بالعرض فالعلم الحصولي علم بالذات لما هو معلوم بالذات وعلم بالعرض لما هو معلوم

في الخارج معلوما بالذات انتهى اقول عدم جريان الدليل في العلم الاحساسي لا يضر فان الكلام في العلم التعقلي على انا نقول ان



ان العلم المتعلق بالاشخاص الخارجية ايضا لا يزول بزوال الاشخاص عن الخارج فضلا ان يزول بزوالها عن مقابلة الحاس فان العلم

كما بين ثم اعلم ان كون المدارك العالية مع ما فيها من الصور علا لتحقق جميع الاشياء مبني على رايهم قال الفاضل الخيرابادي ان المدارك العالية

ليس على معناه الظاهر المصدري بل المراد منه الصورة الحاصلة من الشيء عند العقل بلا واسطة كما في علم الكليات والجزئيات المجردة او

فتذكر ما قد سلف قال المص ويجب ان يكون هذا العلم اي الذي هو مورد القسمة اعم من ان يكون تصورا او تصديقا مطابقا لما في



او غير مطابق وكل واحد من المطابق وغير المطابق اعم من ان يكون ... او غير جازم فقد ظهر ان ههنا ثلث تقسيمات الاول

والرابع الشعر وهو القياس المركب من القضايا المخيلة والخامس السفسطة وهو القياس المولف من الوهميات والتفصيل في اواخر كتب الميزان

لها غير ظاهر وكان لابد من ادخالها في المقسم وبالجملة ان ذكر التصديقات المطابقة والجازمة ليس بالذات حتى يلزم الترجيح بلا مرجح

قوله ويصدق على نفسه ونقيضه الخ والحاصل انه يصدق التصور بمعنى الصورة الحاصلة على نفسه ونقيضه اي اللاتصور بالحمل العرضي



على جميع التقادير فان مفهوم الحيوان الناطق اذا حصل في الذهن يقال له انه صورة حاصلة وهذا الحمل عرضي لا ذاتي والا لصح الحمل

اي باعتبار عدم الحكم قوله فيهما ونقيضيهما معطوف على قوله التصور المقيد فهو مضاف اليه ايضا للمفهوم قوله فيهما مع الحكم واعتبار

بالقيدين لا بهت قوله فيهما وهو اي الصدق قوله فيهما التصور اي بالتفسيرين الاخيرين قوله فيهما بالقيدين اي باعتبار عدم الحكم

هنا بعدم الحكم ولا يكون معتبرا او لا يكون عدم الحكم بل يكون حكم وهو اعم ايضا من ان يكون الحكم فيه معتبرا ام لا وهذا الوجه اعم من الاول

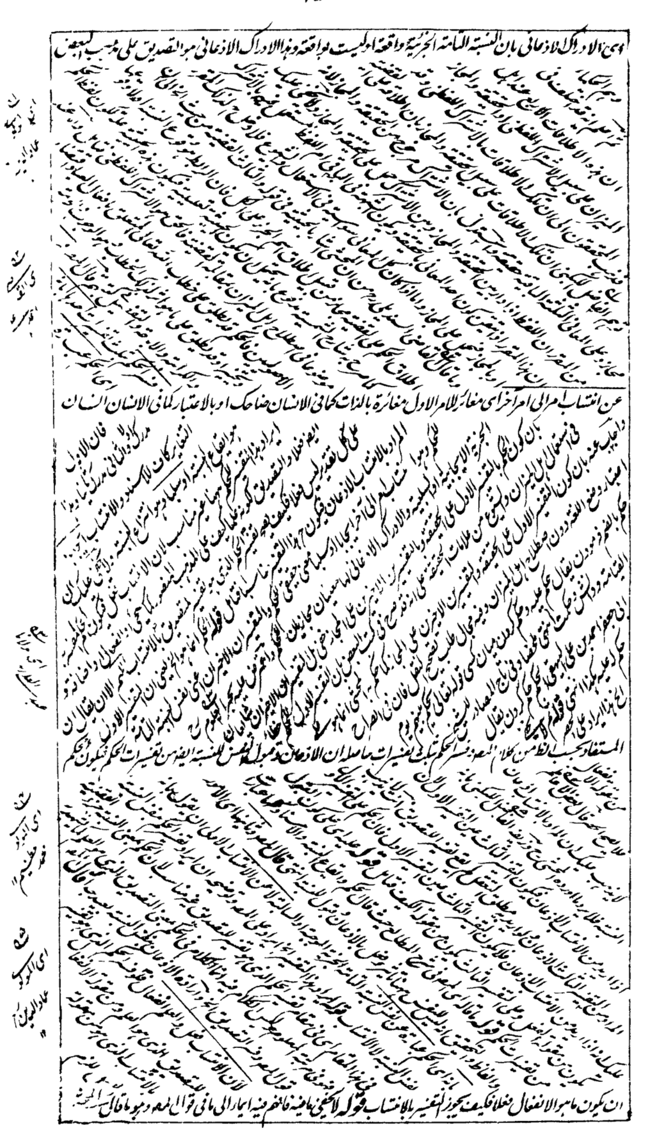


الاول كما لا يخفى قوله لعدم ملائمتها الخ العائد يرجع الى الوجهين الاخيرين وهذا القول دليل لقوله غير محتمل قال في حاشية الحاشية فيه

اخص منه اى من التصور المفسر بالتفسير الاول وهو الذي في محوضته الاطلاق وصرافة العموم الذي هو مرادف للعلم لان التفسير الاول

غير العموم قوله فيها فكيف يصح قوله ايضا لان هذا القول يقتضي التشارك قوله فيها علم بالالتفات الى الخارج اى بضم المقدمات الخارجية

الايجابية او السلبية التي هي ربط احد المعينين اى المحمول بالاخر اى الموضوع او سلب الربط والرابع ادراك وقوع النسبة او لا وقوعها

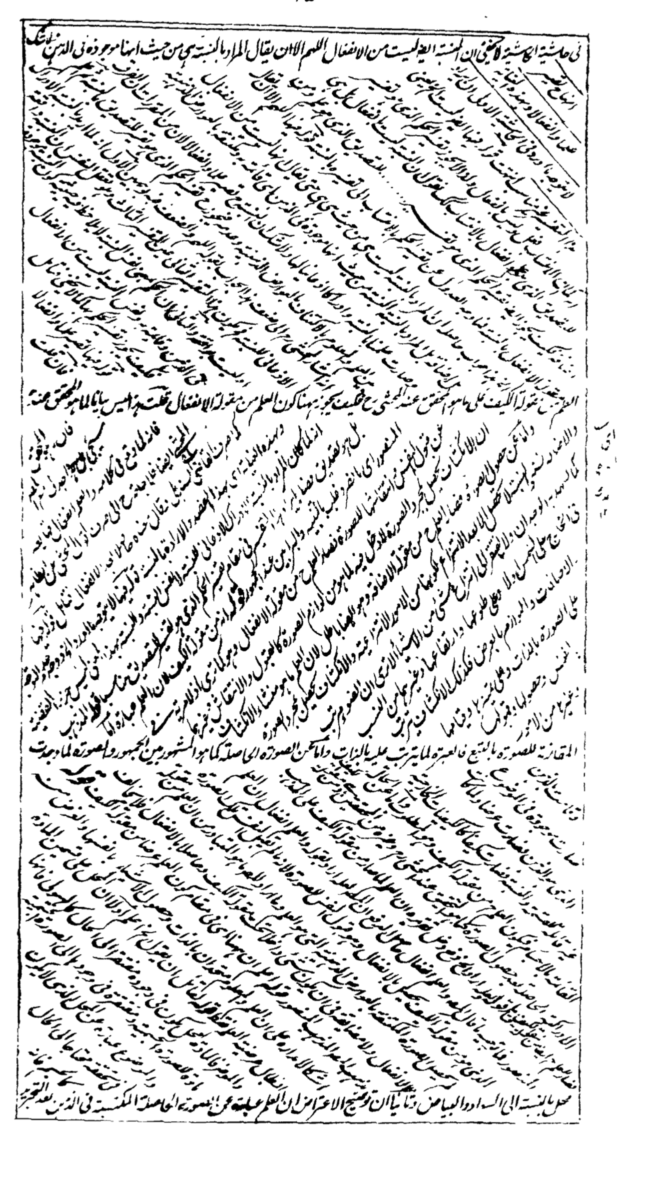


أي من الإدراك الإذعاني بأن النسبة التامة الخبرية واقعة أو ليست بواقعة وهذا الإدراك الإذعاني هو التصديق على مذهب البعض

عن انتساب أمر إلى أمر آخر أي مغاير للأمر الأول مغايرة بالذات كما في الانسان ضاحك أو بالاعتبار كما في الانسان انسان

المستفاد بحسب الظاهر من كلام المصنف [illegible] الحكم بتلك التفسيرات حاصلة ان الاذعان [illegible] النسبة أيضا من تفسيرات الحكم فيكون الحكم

ان يكون ما هو الانفعال وفعلا فكيف يجوز التفسير بالانتساب قوله لا يخفى ما فيه فافهم فيه إشارة إلى ما في قول المصنف وهو ما قال المحشي

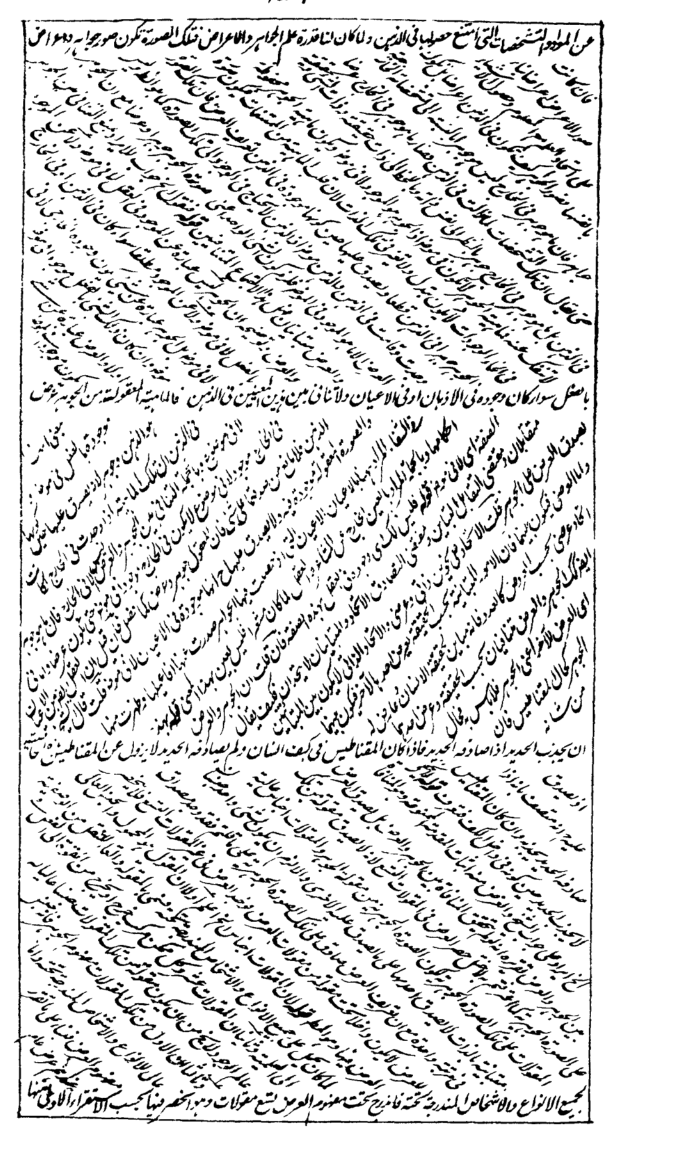


فی حاشیة الحاشیة لا یخفی ان النسبة الخ لیست من الانفعال اللهم الا ان یقال المراد بالنسبة هی من حیث انها موجودة فی الذهن لا شک

العلم من مقولة الکیف علی ما هو المحقق عند المحشی رح فکیف یجوز ههنا کون العلم من مقولة الانفعال قلت هذا لیس بناءً لما هو المحقق عنده

المقارنة للصورة بالتبع فالعبرة لما یترتب علیه بالذات واما تحصل الصورة الی اصله کما هو المشهور بین الجمهور والصورة لما وجدت

محل بالنسبة الی السواد والبیاض وثانیاً ان توضیح الاعتراض ان العلم عبارة عن الصورة الحاصلة المکتسبة فی الذهن بعد التجرید



عن الموجود التشخصات التي امتنع حصولها في الذهن ولما كان انما قدرة علم الجواهر والاعراض فتلك الصورة تكون صورجواهر واعراض

بالفعل سواء كان وجوده في الاذهان او في الاعيان ولا تنافي بين هذين المعنيين في الذهن فالماهية المعقولة من الجوهر جوهر

ان يجذب الحديد اذا صادفه الحديد فاذا كان المقناطيس في كيف النسان ولم يصادفه الحديد لا يزول عن المقناطيس خاصيته

بجميع الانواع والاشخاص المندرجة تحته فاندرج تحت مفهوم العرض تسع مقولات وهو الحصر فيها بحسب الاستقراء الاولي فيها

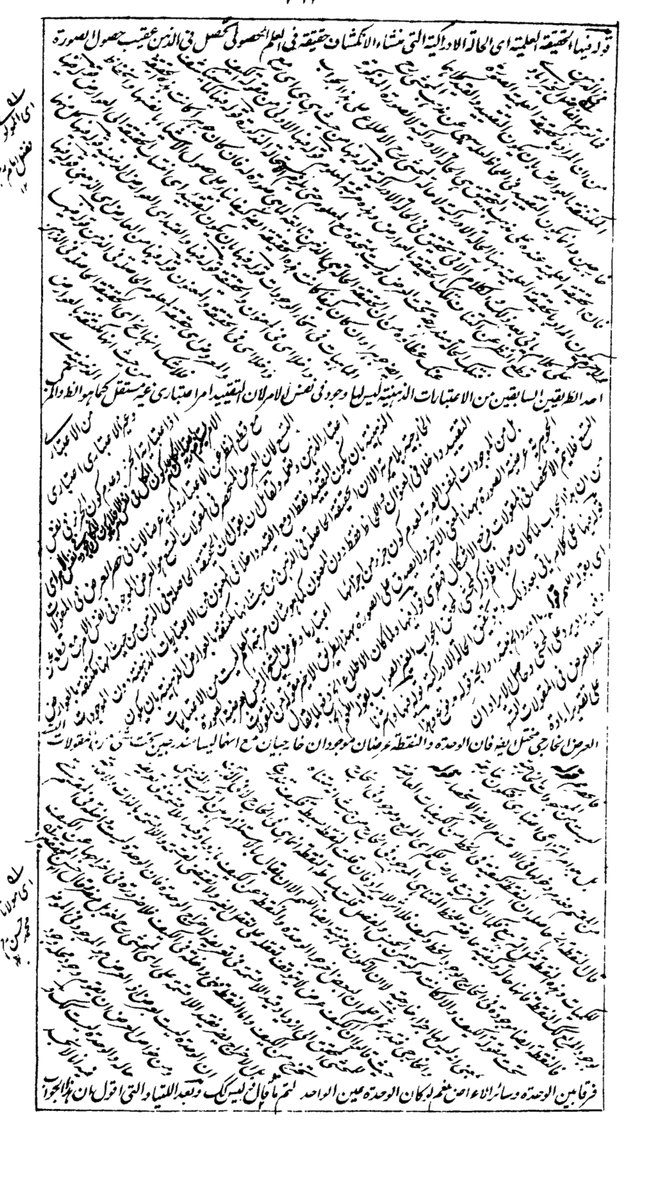


مقولة الكم وهو الذي يقبل التجزي لذاته كالعدد والخط والزمان والثانية منها الكيف وهو عرض لا يتوقف تعقله على تعقل الغير ولا يقتضي

هنا امران الحقيقة العلمية والحقيقة الحاصلة في الذهن من حيث هي هي وكل منهما مندرج في مقولة الاولى في مقولة الكيف والثانية

عرضا بل تكون جوهرا فالجواب المصدر بقوله اللهم الخ تام وقال احسن المحققين معنى حصر العرض الموجود في خارج في المقولات التسع

والموجود فيها هنا اي الموجود في نفس الامر مع قطع النظر عن اعتبار العقل وتعمل الذهن اذا وجد شيء في الذهن امران قوله

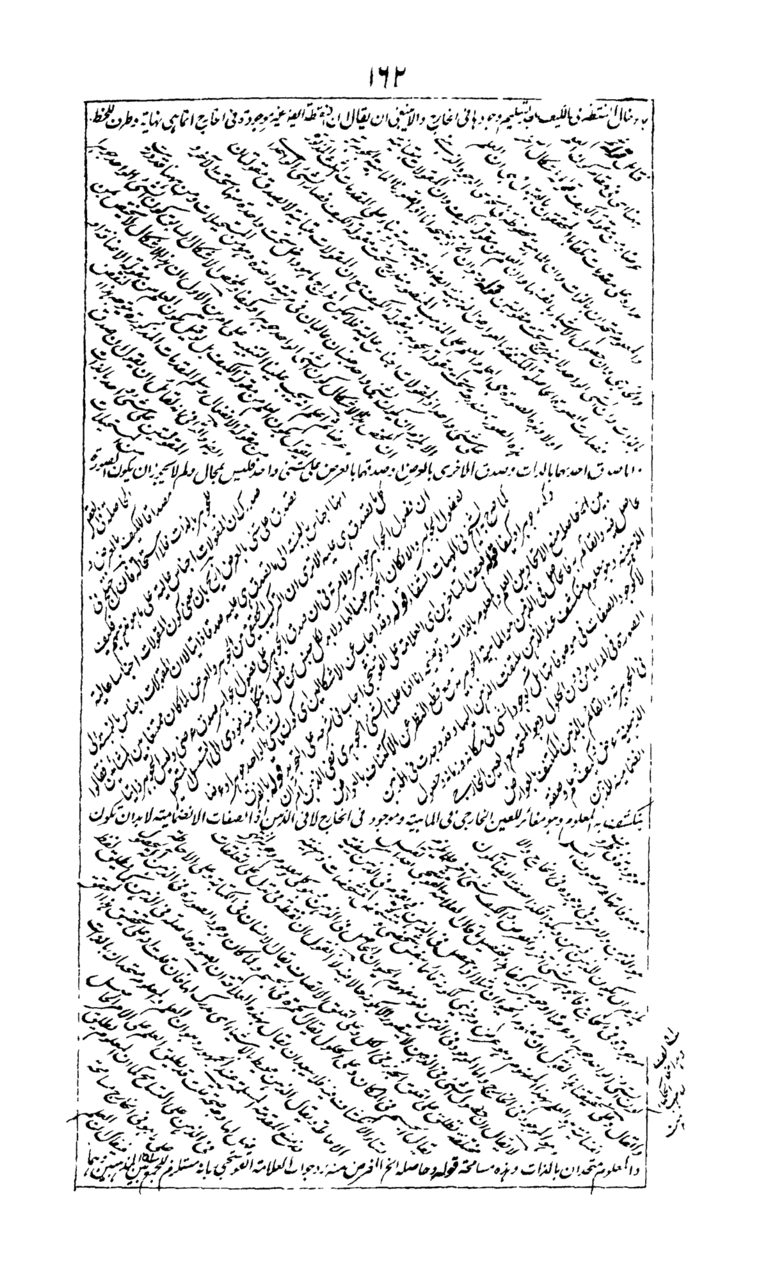


قوله فيها الحقيقة العلمية اي الحالة الادراكية التي منشاء الانكشاف حقيقة في العلم الحصولي تحصل في الذهن عقيب حصول الصورة

احد الطريقين السابقين من الاعتبارات الذهنية ليس لها وجود في نفس الامر لان التقييد امر اعتباري غير مستقل كما هو الظاهر والمز

العرض الخارجي مختص بالقيد فان الوحدة والنقطة عرضان موجودان خارجيان مع انهما ليسا مندرجين تحت شيء من المقولات

فرقا بين الوحدة وسائر الاعداد من منعم لكان الوحدة عين الواحد ثم ما قال انه ليس كذلك و بعد اللتيا والتي اقول ان هذا الجواب



بوجهما انتقض في الكيف بتسليم وجوده في الخارج والاصوب ان يقال ان النقطة والعدد غير موجودة في الخارج اذ هما نهاية وطرف للخط

لا يصدق احدهما بالذات ويصدق الآخر بالعرض وصدقهما بالعرض على شيء واحد فليس بمحال ولم لا يجوز ان يكون الصورة

منكشف به المعلوم وهو مغاير للعين الخارجي في الماهية وموجود في الخارج لا في الذهن اذ الصفات الانضمامية لا بد ان تكون

والمعلوم متحدان بالذات وهذه مسامحة قوله وحاصله الخ الغرض منه رد جواب العلامة القوشجي بانه مستلزم للجمع بين المذهبين

حصول الاشياء بانفسها وحصول الاشياء باشباحها تقريره ان جواب العلامة القوشجي مسلم بحسب الظاهر واما التائل الصادق

مع المعلوم في الماهية فيعود الاشكال قهقرى لان ذلك القائم بالذهن عرض وكيف باقرار العلامة القوشجي وباتحاده

ان حصول الشيء في الزمان وكذا في المكان لا يوجب اتصاف الزمان وكذا اتصاف المكان به فالسواد والحرارة وغير ذلك

القائم بالذهن والثاني باطل فالمقدم مثله لان الطبيعة الكلية لان نسبتها الى افرادها على السوية فكيف يصح سه بان الحكم الى واحد

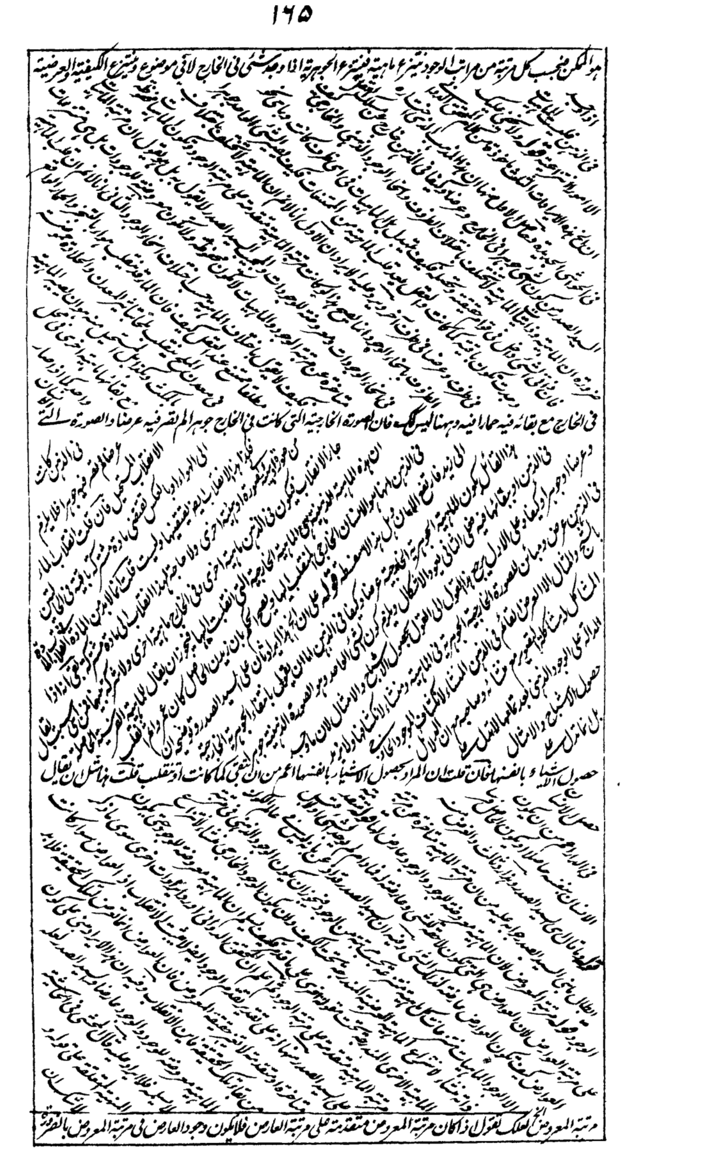


من افراد الطبيعة الكلية فذا الحقيقة العلمية حقيقة علىحدة مغايرة للامر الخارجي ومبدء الانكشاف ذلك الامر الخارجي فالطبيعة العلمية قائمة

وكيفا لان الصورة لا تقتضي القسمة والنسبة بالذات والجوهر قد يكون علما بانضمامه تلك الصورة جوهرا ايضا فعاد الاشكال

في حاشية الحاشية وهو المعاصر للعلامة المحقق جلال الملة والدين الدواني ودون من هو من تلامذة السيد الباقر مصنف شرح

الواحدة وهو الوجود فتلك الذات تتطور بتطورات اعتبارية انتزاعية فالمعرى عن التطورات هو الواجب والمتعين بكل تعين هو



هو الممكن فبحسب كل مرتبة من مراتب الوجود تنتزع ماهية فينتزع الجوهرية اذا وجد شئ في الخارج لا في موضوع وينتزع الكيفية والعرضية

في الخارج مع بقائه فيه حمارا فيه وههنا ليس كذلك فان الصورة الخارجية التي كانت في الخارج جوهرا لم تقر فيه عرضا والصورة التي

حصول الاشياء بانفسها فان قلت ان المراد بحصول الاشياء بانفسها اعم من ان تبقى كما كانت او تنقلب قلت هذا مثل ان يقال

مرتبة المعروض الخ لعلك تقول اذا كان مرتبة المعروض متقدمة على مرتبة العارض فلا يكون وجود العارض في مرتبة المعروض بالضرورة

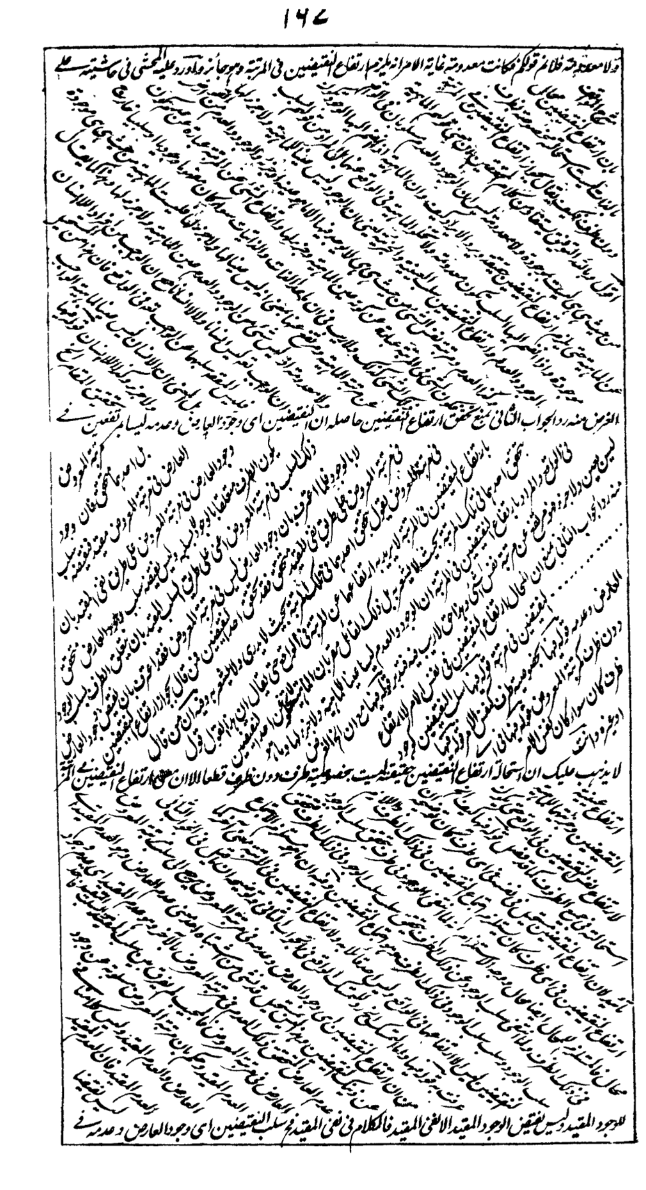


فيكون عدمه في تلك المرتبة فالازم ارتفاع النقيضين فيها مع ان ذا الفرد من العوارض حال كونه مضافا الى المعروض فنقول العدم الذي

وجود المعلول وعدمه في مرتبة العلة مثلا يرجع الى سلب العلة عن الوجود وسلب سلبها عنه انتهى قوله فيها العلة تقول الخ اعتراض حاصله

هي هي فيصح سلب جميع عوارضها عنها وسلب المعروضة الثانية من عوارض الماهية لا من دواخلها ولا عينها فلا تنتقض

المعدوم بالوجود فيكون الماهية موجودة ومعدومة وهذا تناقض واجيب عنه بان الماهية من حيث هي هي ليست بموجودة

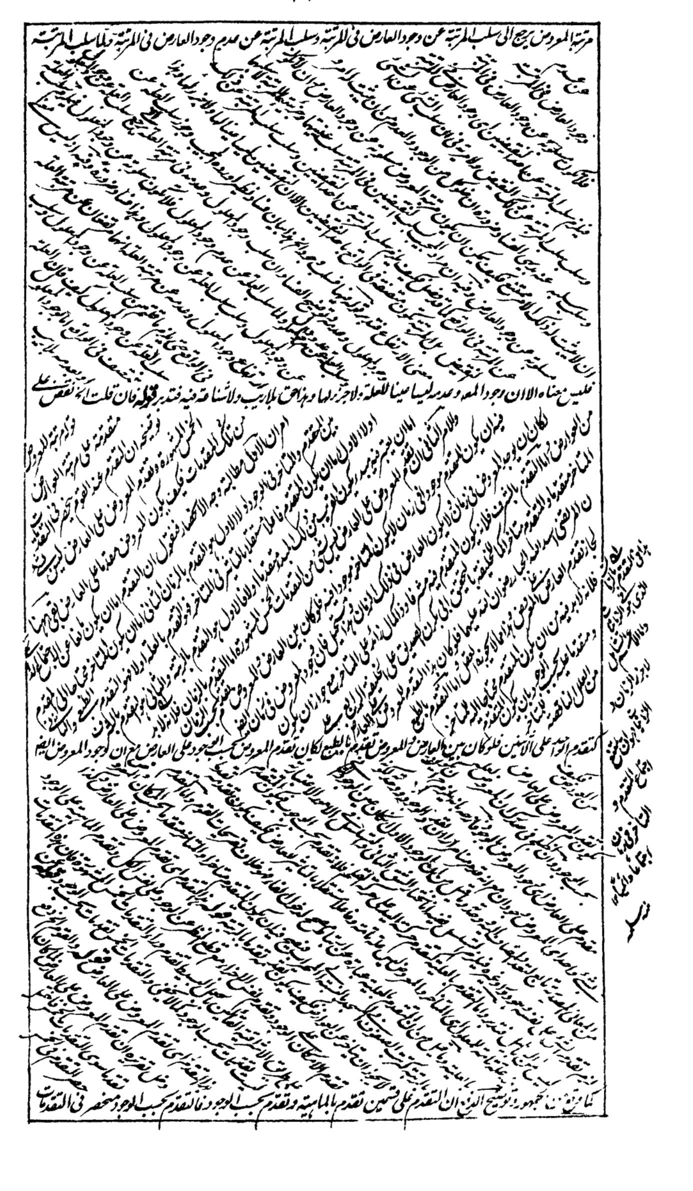


ولا معدومية فلا نم قولكم فكانت معدومة غاية الامر انه يلزم ارتفاع النقيضين في المرتبة وهو جائز وقد اورد عليه المحشي في حاشيته على

الغرض منه رد الجواب الثاني بمنع تحقق ارتفاع النقيضين حاصله ان النقيضين اي وجود العارض وعدمه ليسا بمرتفعين في

لا يذهب عليك ان استحالة ارتفاع النقيضين حقيقة ليست بخصوصية ظرف دون ظرف قطعا الا ان معنى ارتفاع النقيضين في المرتبة

للوجود المقيد وليس نقيض الوجود المقيد الا نفي المقيد فالكلام في نفي المقيد ثم سلب النقيضين اي وجود العارض وعدمه في

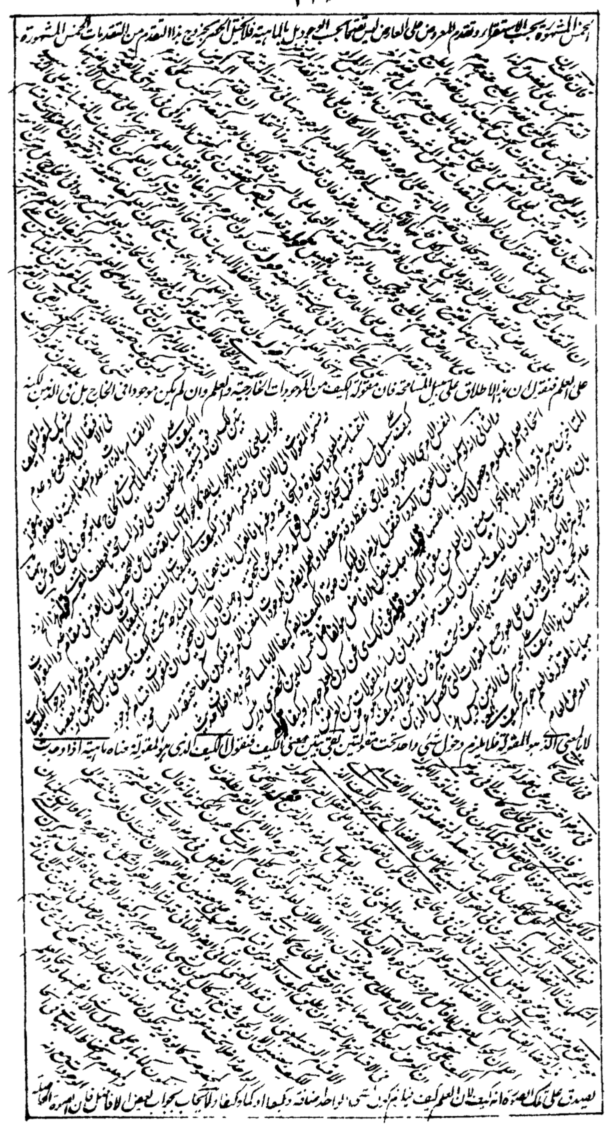


مرتبة المعروض يرجع الى سلب المرتبة عن وجود العارض فى المرتبة وسلب المرتبة عن عدم وجود العارض فى المرتبة ولما سلب المرتبة

فليس معناه الا ان وجود المعه وعدمه ليسا عينا للعلة ولا جزء لها وهذا حق بلا ريب ولا شناعة فيه فتدبر قوله فان قلت انه نقض على

كتقدم الواحد على الاثنين فلو كان بين العارض والمعروض تقدم بالطبع لكان تقدم المعروض بحسب الوجود على العارض مع ان وجود المعروض [illegible]

كما هو مذهب الجمهور وتوضيح الدفع ان التقدم على قسمين تقدم بالماهية وتقدم بحسب الوجود فالتقدم بحسب الوجود منحصر فى التقدمات

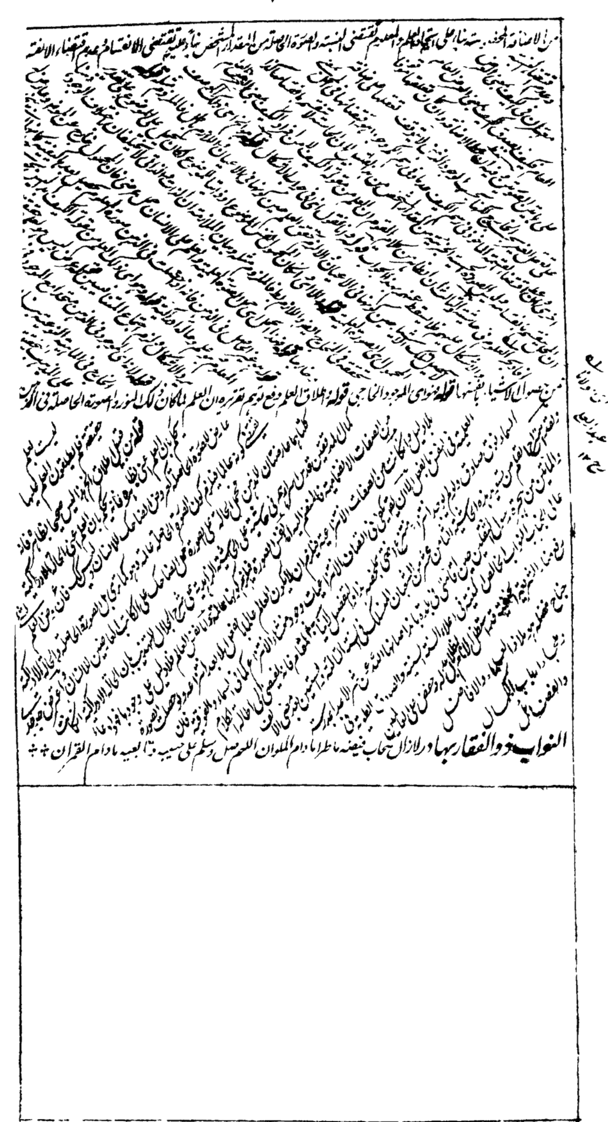


الخمس المشهورة بحسب الاستقراء وتقدم المعروض على العارض ليس تقدما بحسب الوجود بل بالماهية فلا يختل الحصر بخروج هذا التقدم من التقدمات الخمس المشهورة

على العلم فنقول ان هذا الاطلاق على سبيل المسامحة فان مقولة الكيف من الموجودات الخارجية والعلم وان لم يكن موجودا في الخارج بل في الذهن لكنه

لا بالمعنى الذي هو المقولة فلا يلزم دخول شيء واحد تحت مقولتين لقي بين معنى الكيف فنقول الكيف الذي هو المقولة معناه ماهية اذا وجدت

ليصدق على تلك الصورة انه كيف لان العلم كيف فيلزم كون شيء واحد مضافا وكيفا او كما وكيفا ولا يجاب بجواب بعض الافاضل فان الصورة الحاصلة



من الاضافة المحضة ... بناء على اتحاد العلم والمعلوم تقتضي النسبة والصورة الحاصلة من المعقد از المتشخص بناء عليه تقتضي الانقسام وعدم اقتضاء الانقسام

من حصول الاشياء بانفسها قوله بمعنى الموجود الخارجي قوله اطلاق العلم دفع توهم تقريره ان العلم لما كان ذلك النور والصورة الحاصلة في الذهن

النواب ذو الفقار بهادر لازال سحاب فيضه ماطرا ما دام الملوان اللهم صل وسلم على حبيبه وآله وصحبه ما دام القرآن ✻ ✻

غلط نامہ حاشیۂ میر ابد رسالہ مسماۃ بتحقیقات مرضیہ

صفحہ	سطر	غلط	صحیح	صفحہ	سطر	غلط	صحیح	صفحہ	سطر	غلط	صحیح	صفحہ	سطر	غلط	صحیح
۲	۲۷	انہ	ان	۱۳	۵۱	الجمہو	جمہور	۳۱	۶۲	ویجعل	وتجعل	۵۱	۳۳	اذاثبت	اذثبت
ایضاً	۳۶	بصدیق	مصداق	۱۴	۲۱	علی معنی	علی ان معنی	۳۲	۲۶	والانفعال	اوالانفعال	//	۴۳	الکلام	لکلام المحشی
۳	۳۲	والبعد	والبعدیۃ	//	۳۹	التجۃ	النتیجۃ	۳۳	۷	الاشیاء	لاشیاء	۵۲	۱۸	الصورۃ	صورۃ
//	۵۳	اجزائہو	اجزائہ ہو	//	۵۴	شرائطہ	شرائط	//	۳۷	ہوالوجود	ہوالموجود	//	۲۱	اللیس	اللبس
۴	۵۶	دہو محمول	دہو قولہ	//	۵۶	سنہا	منا	۳۴	۱۲	اذالم تقم	اذالم تقم	//	۲۴	بینہ	بعینہ
۴	۸	کان	کان لو یقال	۱۶	۱۱	بحسب	یجب	۳۵	۷	الی ہاتی	الی ماتی	۵۳	۱۱	وسے	سے
//	۱۴	سعینا	معنیا	۱۷	۱۲	وثانیہا	وثانیہا	//	۱۲	مافیہا	مع مافیہا	//	۲۷	المخلوط	الملحوظ
//	۵۵	یغر	یضر	//	۲۷	الشخص	التشخص	//	۳۷	اوالعلوم	والمعلوم	//	۳۳	ہی	اسے
۵	۶	القدم	القدیم	//	۳۵	الحصوری	حضوری	//	۵۱	او	اذ	//	۵۹	تحقیق	تحقق
//	۷	داماد	+	//	۴۱	لاالکنہ لیس	لکنہ لیس	۳۶	۲۸	الزمان	للزمان	۵۴	۳	بتجرید	التجرید
//	۱۵	ولیت	ولیست	۱۸	۳۴	وہذا	وہذہ	//	۶۲	من	ومن	//	۳۴	کالجد	کالحد
//	۱۲	علما	علمہا	۱۹	۱۲	کالبصر	کالمبصر	۳۷	۲۱	مارآبہ	ماراہ	۵۵	۳۵	جزئیہا	جزئیہا
//	۳۳	تقییدہ	تقیید	//	۱۴	عن	ان	//	۴۱	کنفہ	وکنفہ	//	۴۱	التشخص	والتشخص
//	۳۷	تقییدہ	تقیید	//	۴۵	فردوما	فردماد	۳۸	۱۴	بالاضافۃ	وبالاضافۃ	۵۷	۱۸	ضرورتہ می	ضرورتہ ہی
۶	۵۱	اذالحضور	اذالحضور	۲۰	۱۸	فالحضور	والحضور	//	۴۱	التفسیل	التفصیلیۃ	۵۸	۳۲	اینما	ای
۷	۶	فلا	ولا	//	۴۲	فی الروم	فی الروم عن حاشیۃ	۳۹	۳۱	موجودا	موجود	//	۵۵	لم یرد	لم یردا
//	۷	ازحۃ	ازحہ	۲۱	۴۴	مجازات	مختارات	۴۰	۱۱	المعنی تکوین	المعنی الذی یکون	۵۹	۷	اتعالی	لہ تعالی
//	۲۶	العدول	لعدول	//	۵۲	دلی	ولا	//	۳۲	بارتسام	بالارتسام	//	۱۲	العالم	العلم
//	۳۲	تنزیف	تزییف	۲۲	۳۶	سفردفا	سطردفا	۴۱	۳	الیضابط	الضابط	۶۰	۱۰	سورتہ	صورتہ
۸	۵	تقسیمہا	تقسیمہا	//	۵۹	یدل علی	من	//	۵۸	تنظور تنطورات	تنظور تنظورات	//	۴۶	منغمہ	منغمۃ
//	۸	حاضرا	حاصرا	۲۳	۱۲	تشخص	التشخص	۴۲	۷	الموجود	الوجود	//	۴۶	تعلقہا	تعقلہا
//	۱۲	المتحددو	المتجدد	۵	۱۳	بویۃ	ہویۃ	//	۳۱	المبہمۃ	المہمۃ	۶۲	۱۱	متصورۃ	مصدقۃ
//	۳۵	لم	لما لم	//	۳۳	الارتسام	الاارتسام	۴۳	۲۴	علے	علی	//	۲۶	وماالجزم	واماالجزم
//	۴۶	والتصدیق	اوالتصدیق	۲۴	۵۰	الحصولی	الحصولات	۴۴	۴۶	کالنبوت	کالثبوت	//	۲۷	ہذا	ہذہ
۱۰	۲۸	والحادث	اوالحادث	۲۶	۴۹	الموجود	للوجود	۴۵	۳۷	علی جمیع	جمیع	//	۵۰	کانۃ	کانت
۱۱	۹	اعلوم	علوم	۲۷	۱۲	ہذا	ہذہ	۴۶	۱۸	الباری	البہاری	۶۳	۱	وثالثاً	وثالثہا
//	۳۴	المصوری	الصوریۃ	۲۸	۲۱	ولامرتبۃ	ولامرتبۃ	//	۵۴	المبلبیۃ	المجلبیۃ	//	۷	الذہنی	الذہن
//	۵۱	تقتصر	نقتصر	//	۲۶	اولانی	اولاوفی	//	۶۱	فلک	فلکک	//	۱۳	وثانیہا	وثانیہا
۱۲	۶۱	لقید	تقید	۲۹	۸	الجزئیۃ	الجنۃ	۴۷	۱	والکانت	والکان	//	۴۱	تان	ثان
۱۳	۱۱	الفصول	الفصل	۳۰	۱	انزاد	انزادا	//	۸	علی الکثرۃ	علی الکرۃ	//	۵۹	ہذاہ	ہذہ
//	۱۴	من صبغۃ	من صبغتہ	//	۶	والتقیید	والتقییدات	۴۸	۴۴	الی الال	الی الحال	//	۶۱	غیر الجسم الطبیعی الذی ہو جوہر مرکب من الہیولی والصورۃ	غیر
//	۴۳	الوضعین	الوضعیین	//	۱۲	لاتخصص	لاالتخصص	۵۰	۱۶	القول	المعقول				
//	۴۸	یالمعرفۃ	بالمعرفۃ	//	۴۹	لاالوجودہ	لاالوجود	۵۱	۲۸	قسمیۃ	تسمیہ	۶۴	۳	الجسم الطبیعی	الصورۃ الجسمیۃ

صفحه	سطر	غلط	صحیح	صفحه	سطر	غلط	صحیح	صفحه	سطر	غلط	صحیح	صفحه	سطر	غلط	صحیح
٦٥	١	وجدنا	وجدتا	٧٨	٣٤	الادراك	الادراك	٨٧	٢١	المقيد	المفيد	١٠٠	٥٧	بازائه	بازائه
٦٦	٥٠	الاكثر	الاكبر	//	٤٢	استحالة	استحالية	٨٨	٢٩	انتقاله	انتقارله	١٠١	٣٤	ضروريا	ضروري
٦٧	١	وثالثٌ	وثالث	//	٤٥	استحالة	استحالية	//	٤٨	ويجتنب	وتجنب	١٠٢	٣٩	الا	لا
//	٤٢	الجزئية	التجربة	٧٩	١٢	لقيضا الاول	لنقيضا الاول	٨٩	١٠	تحقيق الاول	تحقق الاول	١٠٣	٥٥	بالزام	بالزام
//	٦٢	فالذهن	في الذهن	//	١٨	للارتفاع	الاتفاق	//	١٥	الدليل لحقق	ولدليل تحقق	//	٦١	زبدد	ردد
٦٨	٤٨	تان	ثان	//	٦١	الثبوت	لثبوت	//	٥١	لنفيا	منفيا	١٠٤	١	كالشتق	كالمشتق
٦٩	١١	قضية فصية	قضية فقهية	٨٠	١١	لاستلفي	لاستلفي	٩٠	١٤	صفة	صنعة	//	١	نعم	نعم
//	٣٢	حاصلة جز	حاصلة ان	٨٠	٤٢	عالم	لم	//	١٥	عقيب	عقب	//	٣١	فيجب	فيجب
//	٣٤	قوله	قول	٨١	٦	الادراك	لادراك	٩١	٢١	وهو سابقة	وهو سابقه	١٠٥	٢٣	بحسب	بحث
//	٣٥	المتعددة	المتعددة	//	٦	السابقه	لسابقه	//	//	السابقة	لسابقه	//	٣٤	الثاني	التالي
//	٥٤	الضمير	الضمير	//	٣٢	عرض	غرض	//	//	سبقة	سبقته	//	٥٤	عائدا لا	عائدا الا
//	٥٥	صفة	صنعة		٣٨	سبقة	سبقه	//	٢٥	لسبقة	سابقته	//	٥٨	في الترتيب	في الترتيب
//	٦٢	صفة	صنعة	٨٢	١٠	يجوز	اذ يجوز	//	٣٠	مفعول	المفعول	١٠٦	٤٤	بها	بها
٧٠	١	فصفة	فصنعة	//	٢٩	الفرقة	الصرفة	//	٥٤	انتقار	انتقار	١٠٧	٢٥	حالا	حامل
//	٣	صفة	صنعة	//	٣٢	نيتحقق	فيتحقق	٩٢	٢١	المحق	الحق	//	٢٧	باقي	باق
//	٥	تلك من	من تلك	//	٣٤	الثانية	الثابتة	٩٣	١١	اللازم	واللازم	//	٥١	بملكاته	بملكاتها
٧١	٢	لهذا	لهذه	//	٤٠	الاستغار	استغار	//	٢١	بعدم	بعد	١٠٨	١	واعدامه	او اعدامه
//	٥	يظهر	ظهر	//	٤٧	وتقديم	+	//	٤٩	فيتبدل	فليتبدل	//	٣٥	زائل	زائلا
//	١٣	يعلم	لعلم	//	٥٠	فان	فانه	//	٥٠	الموجودات	الموجود	١٠٩	١	والمحال	والمحل
//	١٤	بقول	بفعل	٨٤	٣٧	ان يكون	ان لا يكون	٩٤	٢٥	يقتضى ان	يقتضى	//	٢١	لو انكشف	لو انكشف
//	٣	بين	من	//	٦٢	الادراك	الادراكات	//	٤٠	اللازمة	الازمنة	//	٢٦	تصفى	تصفي
//	٥٤	الاحذافة	الاضافة	٨٥	١١	المعلوم	العلوم	//	//	الاعادة	الاعادة	//	٣٤	تحققها	تحققها
//	٥٥	تعلقها	تعقلها	//	٤٣	معلوم	معلوما	٩٦	٣٢	لزوم ح	لزوم	//	٥٢	لولم وجد	لو وجد
٧٢	١٢	لا يوخذ	ما يوخذ	//	٣٥	لا يحصل	يحصل	//	٥٣	الطارى الطارى	الطارى	//	٥٥	على هذا	وعلى هذا
//	٥٤	او الخصوص	او الخصوصي	//	٤٠	الادراكان	الادراكات	٩٨	١٢	العدم الذي	العدم الذي	١١٠	١٤	من درك الا	من الادراكات
٧٣	١٥	ثبت	يثبت	//	٥٠	لا مطلقاً	مطلقاً	//	٣٧	وفكل	فكل	١١٠	٤١	دوجود	ووجودا
//	٢٦	ادراك	الادراك	٨٦	١٥	اللازمة	الازمنة	//	٤٦	زيد	زيدا	//	٥٢	قلت	فلست
٧٤	٨٤	هذه الحصر	هذا الحصر	//	٢١	حال	المحال	//	٤٧	الا	لا	١١١	١	امور	امورا
٧٥	٢١	مخصوصة	مخصوصية	//	٣٠	والصفة	والصفة	٩٩	٤١	ههنا	هنا	١١٢	٥٤	يكون	بكون
٧٦	٣٧	الآن	الآن	//	٤٧	لماكمان	لماكان	//	٥١	اجزئه	اجترء	//	٥٦	الاعداد	الاعداد
//	٤٥	عمروا	عمرو	//	٥٣	بكرا	بكر	//	//	اخترء	اجترء	١١٣	٢٩	فقياس	فيقاس
//	٥٩	معينة	معينه	٨٧	١٣	لا يتقار	لا انتقار	//	٥٥	ان يكون	ان يكرن	//	٤١	المعددات	المعدودات
٧٧	١١	جميع	الجميع	//	//	لما هو انتقاليه	لما هو انتقالية	١٠٠	٣٩	مساواة	مساواة	//	٥٠	اذا	اذ
٧٩	٢٧	سلب الثابت	السلب الثابت	//	١٦	فشرع	فتشرع	//	٤٣	تنبهك	نبهك	١١٤	٤٣	وبينها	وتبيينها

صفحہ	سطر	غلط	صحیح
۱۱۵	۴۵	عشرلة	عشرة
〃	〃	عشرله	عشرة
〃	۴۷	وان	ان
۱۱۵	۵۸	ضابطة	ضابطة
〃	۷	فی النفس	فی نفس
۱۱۶	۱۴	فثانیہا	وثانیہا
۱۱۷	۱۱	یصدق	بصدق
〃	۱۳	لایصدق	لابصدق
〃	۱۴	لایصدق	لابصدق
〃	۲۰	لثانیة	لثانیہ
〃	۲۷	فیما	فیما
〃	۵۰	لایقال	کما لایقال
۱۱۸	۵	ولاحظه	ولاحظ
〃	۳۴	احدہما	احدہما
〃	۲۱	للدراہم	الدراہم
〃	۴۴	المعقولة	المقولة
〃	۵۳	الوصفی	الوضعی
۱۱۹	۱۱	عد	عددا
〃	۲۹	لاامرا	لاامرا
۱۲۰	۱۱	النفس،	النفس
۱۲۰	۵۴	اجزاء	اجزاء
۱۲۱	۵۳	یکون	بکون
۱۲۲	۳۱	وہو وصف	وہو وصف
〃	۵۴	من الذین	من الذین
۱۲۳	۲۵	انفعل	نفعل
〃	۲۴	تذبل	تذل
۱۲۴	۱۲	فی رسالة	فی رسالة
۱۲۵	۹	لالحقیقة	لالحقیقة
〃	۲۳	تحصیلہا	تحصلہا
〃	۲۹	رسالة	رسالة
۱۲۶	۱	تجربے	تجربے
〃	۱۳	خیر	ضیر
〃	۱۷	الاثنین	للاثنین
〃	۱۸	الاثنین	للاثنین
〃	۴۷	ما یعینه	ما یعینه

صفحہ	سطر	غلط	صحیح
۱۲۷	۲۲	الحقیقة	الحقیقیة
〃	۴۴	حواشیه	حواشیه
〃	۵۳	الفرقة	الصرفة
〃	۵۴	او	اذ
۱۲۸	۱۵	لاریب	بلاریب
〃	۱۵	اذ	او
〃	۳۵	حقیقة	حقیقته
〃	۴۹	الفرقة	الصرفة
〃	۶۰	یتمسی	یتمشی
۱۲۹	۴	بطل	بکل
〃	۴۹	انا نقول	انا لا نقول
۱۳۰	۴۱	الوحدات	الوحدات الوحدة
۱۳۱	۳۴	بمن	من
۱۳۲	۹	فان	فکل
〃	۲۱	نم	مم
〃	۴۲	حصیقة	حقیقیة
〃	۵۷	الاصل	الکل
۱۳۳	۴۵	یتعلق	بتعلق
۱۳۴	۲۵	الجزار	الجزر
〃	۴۹	وجزار	وجزء
۱۳۶	۹	واحد	واحاد
〃	۱۷	الوصدین	الواحدین
〃	۳۴	العدة	العدد
〃	۳۷	علیه	علیه
〃	۴۷	ان علیه	ان علیه
〃	۵۰	ان وجه	عن وجه
۱۳۷	۱	لیس	ولیس
〃	۴۵	القبات	العقبات
〃	۵۲	علة	علته
۱۳۸	۱۲	ستغنی	یستغنی
〃	۲۷	علیه	علته
۱۳۹	۳۴	فی مرتبة	فی مرتبة
۱۴۰	۲۲	فصارة	فصارت
〃	۳۴	فهذه	فهذا

صفحہ	سطر	غلط	صحیح
۱۴۰	۴۷	عا	علی
۱۴۱	۹	لایتوقف	لایتوقف
۱۴۲	۱۷	مطلوبا	مطلوبنا
۱۴۳	۲۵	اجزار	اجزار
۱۴۴	۱۳	الطبیق	التطبیق
۱۴۵	۱۸	لشیئ	الشیئ مسلم
〃	۴۱	الفاسد	[illegible]
〃	۵۱	الحال	المال
۱۴۶	۴۹	باجزار	باجزار
〃	۴۹	اجزائه	اجزائه
〃	۵۲	الاخری	اخری
۱۴۷	۹	بغیر	لغیر
〃	۱۲	بالوجوه	لوجوه
〃	۲۶	الزائل	[illegible]
〃	۳۸	عامله	عاملة
۱۴۸	۴۷	الانحاء	انحائه
〃	۴۸	لی	علی
〃	۵۷	والثانی	والتالی
۱۴۹	۹	اذا	اذ
〃	۴۲	البسیط	البسط
〃	۵۰	التقدیر	التقریر
〃	۵۰	بسیط	بسط
۱۵۰	۱۳	فیه	علیه
〃	۱۷	المطابقة	بالمطابقة
〃	۳۲	الانزار	النزاع
〃	۴۱	لان	ان
〃	۵۴	ہو	وہو
۱۵۱	۱۳	المنکرین الوجود	المنکرین للوجود
۱۵۲	۱۵	ومن	من
〃	۴۲	الناتج	الخارج
〃	۴۲	واکتنفت	واکتنفت
〃	۵۳	الحقیقة	الحقیقیة
۱۵۳	۱	ان	عن ان
〃	۶	الانضمامیة	انضمامیة

صفحہ	سطر	غلط	صحیح
۱۵۳	۲۵	وبواسطة	وبواسطته
〃	۲۲	اللعقول	العقول
〃	۲۸	قدوة	قوة
۱۵۴	۳۲	الواقع	للواقع
〃	۴۶	ومختصا	مختصا
۱۵۵	۲۹	وعدم	عدم
۱۵۶	۲۵	لعدم	بعدم
〃	۵۴	شیوع	بالشیوع
〃	۵۷	التقییده	التقییدیة
۱۵۷	۱	الجزئیة	الجزئیة
〃	۵۱	بالاذعان	بل اذعان
۱۵۸	۱۲	علنا	علما
۱۵۹	۴۹	المقناطیسر	المغناطیس
۱۶۰	۴	الشیء	للشیء
〃	۱۰	الناتیرین	الناترین
〃	۱۶	ہذه	ہذا
〃	۲۳	لما	کما
۱۶۱	۱	التی	التی ہی
〃	۷	لالصورة	لاالصورة
〃	۱۲	الحالیة	الحاصلة
۱۶۲	۲۸	بین	عند بعض
〃	۵۱	لانا	لانا
〃	۵۱	نقطة	لفظة
〃	۵۴	لنشار	منشاء
۱۶۳	۲۷	متحدا	متحد
〃	۳۲	انه	[illegible]
۱۶۴	۱	الانکشاف	لانکشاف
〃	۱۱	کما فیه	کافیة
〃	۳۲	انا	انا لا
۱۶۵	۲۸	انقلاب	الانقلاب
〃	۳۶	ولایزید	ولایزید
〃	۵۱	الماہیات	والماہیات
۱۶۷	۲۶	متحقق	المتحقق
〃	۴۴	لارتفاع	لاارتفاع

صفحه	سطر	غلط	صحیح	صفحه	سطر	غلط	صحیح	صفحه	سطر	غلط	صحیح	صفحه	سطر	غلط	صحیح
۱۶۷	۵۰	الاجماع	لاجتماع	۱۶۸	۲۴	المقدمات	التقدمات	۱۷۰	۵	ان عط	ان	۱۷	۲۵	بحکم بان القلم ابطاهروا	+
۱۶۸	۱۵	فساد	فاسد	۱۶۹	۵۰	الجواب	جواب	۶	۱۸	متحدا	متحد				

بر ناظرین مخفی مباد که در بعضی صفحه ها بچو صفحه ۱۶ و صفحه ۱۲ و صفحه ۲۴ و صفحه ۱۵۵ خط متن سهوا
کشیده نشد ناظرین آنرا درست فرمایند